

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

اثر المساعدات الغربية على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة منذ اتفاق أوسلو

إعداد

وائل احمد صالح هرشه

إشراف

الدكتور نايف أبو خلف

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2019م

اثر المساعدات الغربية على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة منذ اتفاق أوسلو

إعداد

وائل احمد صالح هرشه

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2019/12/02م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

.....

1. د. نايف أبو خلف / مشرفاً ورئيساً

.....

2. أ. د. أيمن يوسف / ممتحناً خارجياً

.....

3. د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً داخلياً

الاهداء

إلى روح الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أحمل اسمه بكل فخر أي حفظه الله

إلى من أوصاني الله بها وقرن رضاه برضاها والدتي العزيزة أطلال الله في عمرها

إلى الروح التي سكنت روحي وتحملت معي متاعب الحياة، إلى من أحببتها

زوجتي الغالية أم عدي

إلى ابنائي وقرة عيني وزينتي في الحياة

(وسم، وعدي، بتول، محمد، جوري، عبد الرحمن)

إلى من هم بحق أهل الوفاء ومنبع الاخاء

" اخواني واختي "

إلى كل أفراد عائلتي.

وائل احمد صالح هريشة

الشكر والتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني لإنجاز هذا العمل، فهو القائل (لئن شكرتم لأزيدنكم)

ولقول رسول الله عليه الصلاة والسلام (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

لا يسعني إلا أن أقدم بجزيل الشكر والتقدير للاستاذ المشرف الدكتور نايف ابو خلف الذي لم يخل علي بنصائح وتوجيهاته التي افادني بها طيلة فترة انجاز هذا العمل.

كما أقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور ابراهيم ابو جابر والدكتور ايمه يوسف على قبولهم وعلى مجهوداتهم وتصحيحاتهم للاخطاء والنقائص في سبيل تحصيل أكبر استفادة من الدراسة.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

اثر المساعدات الغربية على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة منذ اتفاق أوسلو

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ك
	الفصل الاول: الاطار العام للدراسة	1
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	فرضيات الدراسة	4
4.1	اهمية الدراسة وهدفها	5
5.1	منهج الدراسة	5
6.1	الدراسات السابقة	6
7.1	التعليق على الدراسات السابقة	12
8.1	حدود الدراسة	13
	الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة	14
1.2	تمهيد	15
2.2	المقدمة	15
3.2	الاطار المفاهيمي للدراسة	15
1.3.2	مفهوم المساعدات الخارجية	16
2.3.2	انواع المساعدات الخارجية	18
3.3.2	المساعدات الاقتصادية الخارجية	18
4.3.2	المساعدات الانسانية الخارجية	21
5.3.2	المساعدات العسكرية والامنية الخارجية	21
6.3.2	التطور التاريخي للمساعدات ودوافع تقديم المساعدات الخارجية	22
4.2	اهداف المساعدات الخارجية من منظور الواقعية الساسية والنظرية البنائية ونظرية التبعية	25

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.4.2	النظريات المفسره لاهداف الجهات المانحة	26
1.1.4.2	نظرية الواقعية السياسية	26
2.1.4.2	النظرية البنائية	29
3.1.4.2	نظرية التبعية	32
2.4.2	اهداف المساعدات الخارجية وطبيعتها	37
3.4.2	تاثير المساعدات الخارجية في ظل العولمة	39
	الفصل الثالث: انتهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة	42
1.3	مقدمة	43
2.3	الطريق نحو الحرية والاستقلال لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، الديمقراطية، القابلة للحياة	43
1.2.3	إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز وحدة الارض	44
1.1.2.3	أسباب الخلاف بين فتح وحماس	47
2.1.2.3	تداعيات الانقسام على المشروع الوطني الفلسطيني	48
3.1.2.3	المعوقات التي تحول دون تحقيق انتهاء الانقسام	49
2.2.3	تعزيز صمود المواطنين في المناطق المسماة (ج) والقدس الشرقية	50
3.2.3	تفعيل مساءلة الاحتلال أمام المؤسسات الدولية	55
1.3.2.3	محكمة الجنايات الدولية (التأسيس والاختصاص)	55
2.3.2.3	أثر انضمام دولة فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية	57
3.3	التركيز على الإصلاح السياسي وتحسين جودة الخدمات	60
1.3.3	تعزيز الممارسة الديمقراطية لإصلاح النظام السياسي الفلسطيني	61
1.1.3.3	أنماط التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني	61
2.1.3.3	العوامل المؤثرة في ممارسة الديمقراطية الفلسطينية	65
3.1.3.3	اثر غياب الممارسة الديمقراطية على المجتمع الفلسطيني	67
2.3.3	تحسين جودة الخدمات العامة	68
4.3	التنمية المستدامة في فلسطين	69
1.4.3	ضمان العدالة الاجتماعية والمساواة للجميع	69
2.4.3	الحد من الفقر وتوفير نظم متكاملة للحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين	70

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.4.3	تامين مستقبل أفضل للشباب من كلا الجنسين	72
1.3.4.3	واقع الشباب الفلسطيني	73
2.3.4.3	الفرق بين الذكور والإناث الشباب حسب مستوى السنوات الدراسية	76
3.3.4.3	معدلات البطالة في صفوف الشباب الخريجين مرتفعة	76
4.4.3	توفير نظام صحي بمعايير شاملة	77
1.4.4.3	القطاع الصحي الفلسطيني والتخطيط الاستراتيجي لرفع الكفاءة والفاعلية	78
2.4.4.3	واقع القطاع الصحي الفلسطيني	79
3.4.4.3	الإجراءات المطلوبة لتحسين القطاع الصحي الفلسطيني	80
5.4.3	ضمان الاستدامة البيئية من خلال ادارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة	81
1.5.4.3	الموارد الطبيعية في فلسطين	83
2.5.4.3	المصادر المائية	83
3.5.4.3	مصادر الطاقة	86
6.4.3	تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحريره من التبعية	89
1.6.4.3	جهود السلطة الفلسطينية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي	90
2.6.4.3	التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني	91
	الفصل الرابع: المساعدات والمنح الغربية للشعب الفلسطيني	95
1.4	الملاح الرئيسية للمساعدات والمنح الغربية المقدمة للشعب الفلسطيني	96
1.1.4	نشأة المساعدات الغربية المقدمة للشعب الفلسطيني وتطورها	97
2.1.4	مصادر المساعدات الغربية للشعب الفلسطيني وحجمها وأشكالها وآلياتها	99
1.2.1.4	الاتحاد الاوروبي	99
2.2.1.4	الولايات المتحدة الأمريكية	107
3.2.1.4	المساعدات الفرنسية للشعب الفلسطيني	111
4.2.1.4	المساعدات البريطانية للشعب الفلسطيني	112

الرقم	الموضوع	الصفحة
5.2.1.4	المساعدات السويسرية	113
6.2.1.4	المساعدات الاسبانية للشعب الفلسطيني	114
7.2.1.4	المساعدات الدنماركية للشعب الفلسطيني	114
8.2.1.4	المساعدات النرويجية للشعب الفلسطيني	114
9.2.1.4	المساعدات السويدية للشعب الفلسطيني	115
10.2.1.4	المساعدات الهولندية للشعب الفلسطيني	115
11.2.1.4	مساعدات كندا للشعب الفلسطيني	116
12.2.1.4	مساعدات ألمانيا للشعب الفلسطيني	116
13.2.1.4	المساعدات الايطالية للشعب الفلسطيني	117
3.1.4	الجهات الفلسطينية المتلقية للمساعدات والمنح الغربية	117
4.1.4	الأطراف الغربية الرئيسية المانحة للمساعدات والمنح للشعب الفلسطيني وموقفها من القضية الفلسطينية	118
2.4	دور وأهمية المساعدات الغربية المقدمة للشعب الفلسطيني	120
1.2.4	القطاعات المستفيدة من المساعدات الغربية للشعب الفلسطيني	121
2.2.4	دور وأهمية المساعدات الغربية في الموازنة العامة الفلسطينية	126
3.2.4	دور المساعدات الغربية في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة التحديات وأولها الانعتاق من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي	127
3.4	دوافع وأهداف المساعدات الغربية للشعب الفلسطيني	128
1.3.4	أهداف المانحين من تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني	128
2.3.4	المساعدات الغربية للشعب الفلسطيني مال سياسي	130
	الفصل الخامس: أثر المساعدات الغربية على إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة للشعب الفلسطيني	132
1.5	اثر المساعدات الغربية على تجسيد بناء الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال	133
1.1.5	اثر المساعدات الغربية على عملية إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية	134
2.1.5	اثر المساعدات الغربية على تعزيز صمود المواطنين في المناطق المسماه (ج) والقدس الشرقية	136

الصفحة	الموضوع	الرقم
139	اثر المساعدات الغربية على مسائلة الاحتلال أمام المؤسسات الدولية	3.1.5
139	اثر المساعدات على عملية الإصلاح السياسي للنظام السياسي الفلسطيني	2.5
140	اثر المساعدات الغربية في تعزيز الممارسة الديمقراطية	1.2.5
142	اثر المساعدات الغربية في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين	2.2.5
142	اثر المساعدات الغربية في تحقيق تنمية مستدامة	3.5
143	اثر المساعدات الغربية في دعم تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة	1.3.5
144	اثر المساعدات الغربية في الحد من الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية للمحتاجين	2.3.5
145	اثر المساعدات الغربية في تأمين مستقبل أفضل للشباب	3.3.5
146	اثر المساعدات الغربية في استغلال الموارد الطبيعية لصالح تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتساعد في التحرر من الاقتصاد الإسرائيلي وتحرره من التبعية له	4.3.5
147	الآفاق المستقبلية لحل الدولتين في ظل الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة ترامب	4.5
149	النتائج والتوصيات	
152	قائمة المصادر والمراجع	
b	Abstract	

أثر المساعدات الغربية على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة منذ اتفاق أوسلو

إعداد

وائل احمد صالح هرشه

إشراف

الدكتور نايف أبو خلف

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المساعدات الغربية المقدمة للشعب الفلسطيني وللسلطة الفلسطينية على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفقا لقرارات ومواثيق الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال، وهل استطاعت هذه المساعدات المساهمة في بناء مؤسسات فلسطينية قادرة، وتمتلك القرار المستقل بعيدا عن التبعية من اجل ممارسة دورها في تحقيق إقامة الدولة المستقلة.

وتفترض الدراسة أن المساعدات الغربية المقدمة للشعب الفلسطيني وللسلطة الفلسطينية تسعى لتحقيق التبعية من خلال الشروط والأهداف التي تسعى لتحقيقها والمتمثلة بدعم واستمرار مشروع التسوية، وكذلك تنفيذ أجندة سياسية تتفق مع سياسة المحتل من خلال استخدام هذه المساعدات للضغط على السلطة الفلسطينية من اجل الاستمرار في المفاوضات وتقديم تنازلات اكبر.

ولتحقيق أغراض الدراسة استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، منهجين لدراسة الأثر للمساعدات الغربية على إقامة الدولة المستقلة للشعب الفلسطيني.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المساعدات الغربية المقدمة للشعب الفلسطيني تسعى لتحقيق التبعية من خلال الشروط والأهداف التي تسعى لتحقيقها والمتمثلة بدعم واستمرار مشروع التسوية. وتستخدم هذه المساعدات للضغط على القيادة الفلسطينية من اجل الاستمرار في مسار المفاوضات وتقديم تنازلات أكثر وخصوصا في القضايا الرئيسية مثل موضوع القدس واللاجئين والاستيطان والحدود والمياه وغيره، وإن المساعدات الغربية تأتي

وفق خطة تتناسب مع أهدافها السياسية التي تتفق مع المحتل وليس وفق آمال الفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة، ومع هذا لعبت المساعدات الغربية دورا حيويا في دعم السلطة الفلسطينية واستمرار وجودها والتأثير إيجابا بدعم الفئات الفقيرة والمهمشة وتطوير ودعم الكثير من القطاعات المهمة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها أن المساعدات التي قدمتها الدول الغربية المانحة للشعب الفلسطيني منذ اتفاق أوسلو عام 1993 لم تكن من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وإنما قدمت بدوافع سياسية من أجل استمرار عملية التسوية، وعليه يجب العمل على تقليص تأثير الدول الغربية المانحة في تحديد أولويات الشعب الفلسطيني في تنفيذ البرامج والمشاريع وفقا لدوافع سياسية ودفعها لسد احتياجات فلسطينية تتعلق ببناء الدولة وخلق تنمية مستدامة تساهم في التحرر والاستقلال عبر وضع خطط مدروسة وتلامس احتياجات الشعب الفلسطيني وطموحاته في التحرر والاستقلال.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

شكل إعلان قيام الدولة الفلسطينية في الجزائر عام 1988 بداية الانطلاق نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، وكان الاعتراف غير المسبوق بالدولة المعلنة من الجزائر¹ وافتتاح سفارات لها في معظم الدول الغربية وغيرها من باقي دول العالم الأثر الأكبر في انطلاق مسيرة التسوية من مدريد عام 1991 على أساس الأرض مقابل السلام، حيث أكد هذا الاعتراف رغبة المجتمع الدولي بحل القضية الفلسطينية، لذلك وجدت إسرائيل نفسها مضطرة للدخول في عملية السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل التوصل لاتفاق سلام يفضي لحل القضية الفلسطينية، وشكل (إعلان المبادئ) اتفاق أوسلو برعاية الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الوحيد لعملية السلام بداية تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية (نواة الدولة الفلسطينية) والتي كان من المقرر أن تستمر لمرحلة مؤقتة تنتهي عام 1999 يجري الاتفاق خلالها على كافة الملفات الرئيسية مثل القدس واللاجئين والحدود والمياه.

مع الإعلان عن اتفاق أوسلو عام 1993 بين حكومة الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي تضمن مبادئ منها إجراء انتخاب للمجلس التشريعي الفلسطيني ونقل السلطات والصلاحيات التشريعية للمجلس وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي وإعادة انتشارها في الضفة الغربية خارج التجمعات السكانية ونص إعلان المبادئ على تشكيل لجان ارتباط متعددة لمعالجة القضايا العالقة مثل الأمن والمياه والكهرباء والتجارة والنقل والصناعة، وللتنفيذ تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات المرحلية منها اتفاقية القاهرة في 9-شباط عام 1994م والتي كان من ضمنها سيطرة الاحتلال على مناطق العبور بين الأراضي الفلسطينية ودول الجوار والسيطرة على حركة البضائع والأشخاص، وكذلك شملت الاتفاقيات المرحلية الموقعة اتفاق طابا (والمعروف باسم أوسلو 2) في 28 أيلول من عام 1995م وتضمن توسيع مناطق الحكم

¹ حافظ، محمد شوقي: "الدولة الفلسطينية دراسة سياسية قانونية في ضوء أحكام القانون الدولي"، 1992 م.

الذاتي وإعادة الانتشار لقوات الاحتلال والتموضع في مناطق الضفة الغربية، والذي تم على أثرها تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق وهي منطقة (أ) تكون خاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية وتشمل المدن الرئيسية ومنطقة (ب) وهي مناطق الريف وتضم حوالي 450 تجمعاً سكانياً وتكون خاضعة للسلطة الفلسطينية إدارياً ولحكومة الاحتلال امنياً، ومنطقة (ج) تكون خاضعة لقوات الاحتلال امنياً وإدارياً أي تحت السيادة الإسرائيلية، مع احتفاظ سلطات الاحتلال بحق التدخل الأمني في المناطق الثلاث لمنع أي عمل إرهابي (كما ورد في الاتفاق)، وكذلك اتفاق الخليل في 16-كانون ثاني من عام 1997م والذي أعاد الانتشار والتموضع لقوات الاحتلال وأدى لتقسيم الخليل h1 و h2، واتفاقية باريس الاقتصادية والتي جعلت الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، ومع أن كافة الاتفاقيات المرحلية كانت تعزز من قبضة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية، كانت آمال الفلسطينيين بانتهاء المرحلة المؤقتة أن تقضي لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وفقاً لقرارات ومواثيق الأمم المتحدة، ومن أجل تشجيع أطراف الصراع في الاستمرار في عملية التسوية، أخذت المساعدات والمنح الغربية تتدفق بشكل كبير على المنطقة بهدف دعم واستمرار عملية السلام وتمكين الكيان الفلسطيني الوليد من بناء مؤسساته المدنية والأمنية، والخدماتية. وكانت بداية هذه المساعدات في " مؤتمر المانحين " عام 1993 بواشنطن، وكانت تصرف هذه المساعدات من خلال ثلاث قنوات رئيسية وهي الموازنة العامة للسلطة، وجزء آخر يأتي لدعم مشاريع البنية التحتية والتنمية، والقناة الثالثة يأتي إلى مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. وقد شهدت هذه الفترة تغيراً جوهرياً في حجم وأشكال المساعدات وآليات الصرف، مما انعكس بشكل إيجابي على آمال الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، ولكن يبقى السؤال الرئيس لهذا البحث هو

هل استطاعت المساعدات الغربية من تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة؟

2.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة حول معرفة اثر المساعدات الغربية المقدمة للشعب الفلسطيني وللسلطة الفلسطينية على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفقاً لقرارات ومواثيق الأمم المتحدة

المتعلقة بحق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال، وهل استطاعت هذه المساعدات المساهمة في بناء مؤسسات فلسطينية قادرة، وتمتلك القرار المستقل بعيدا عن التبعية من اجل ممارسة دورها في تحقيق إقامة الدولة المستقلة، ويمكن إعادة صياغة المشكلة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما اثر المساعدات الغربية على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967؟

وينبثق عن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي أهداف المساعدات الغربية المقدمة للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية؟
- 2- ما طبيعة ونوعية وشروط المساعدات الغربية؟
- 3- كيف ساعدت البلدان الغربية السلطة الفلسطينية على تحقيق أهداف وتطلعات الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة؟
- 4- ما هو موقف إسرائيل من المساعدات الغربية؟
- 5- ما هي المعوقات الذاتية والخارجية التي وقفت في وجه تحقيق هدف المساعدات الغربية؟

3.1 فرضية الدراسة

يفترض الباحث أن المساعدات الغربية المقدمة للشعب الفلسطيني وللسلطة الفلسطينية تسعى لتحقيق التبعية من خلال الشروط والأهداف التي تسعى لتحقيقها والمتمثلة بدعم واستمرار مشروع التسوية، وكذلك تنفيذ أجندة سياسية تتفق مع سياسة المحتل من خلال استخدام هذه المساعدات للضغط على السلطة الفلسطينية من اجل الاستمرار في المفاوضات وتقديم تنازلات اكبر وخصوصا في القضايا الرئيسية مثل تفكيك الاستيطان والقدس واللاجئين وغيرها، وأن المساعدات الغربية تأتي وفق خطة تتناسب مع أهدافها السياسية، وليس وفق آمال الفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة.

4.1 أهمية الدراسة وهدفها

تكمن أهمية البحث في إظهار دور وأهمية المساعدات الغربية في دعم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والتي هي حق مكتسب للشعب الفلسطيني وأكدت عليها مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وكذلك التعرف على مصادر وحجم المساعدات الغربية المقدمة للشعب والسلطة الفلسطينية، وتتمثل أهداف الدراسة:

- التعرف على مدى مساهمة المساعدات الغربية للشعب والسلطة الفلسطينية في تحقيق إقامة الدولة المستقلة.
- التعرف على طبيعة وأهداف المساعدات الدولية المقدمة للشعب والسلطة الفلسطينية.
- تفيد الدراسة طلبة الجامعات الفلسطينية المختصين في علم السياسة في معرفة مصادر وحجم المساعدات الغربية.
- يساهم البحث في تقديم معلومات تشخيصية وتحليلية عن معطيات إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والتعرف على مستوى الأثر للدعم والمساعدات الغربية لإقامة الدولة المستقلة.

5.1 منهج الدراسة

يتخذ البحث من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، منهجين لدراسة الأثر للمساعدات الغربية على إقامة الدولة المستقلة للشعب الفلسطيني، حيث يتيح المنهج التاريخي فرصة التعرف على مستوى تذبذب هذه المساعدات خلال الفترة الممتدة من عام 1993-عام 2017 وارتباطها بالمواقف السياسية للدول الغربية من أحداث سياسية (مثل الانتخابات التشريعية عام 2006) وقرارات فلسطينية مثل التوجه للأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية لمقاضاة الاحتلال عن ممارساته التعسفية بحق الشعب الفلسطيني، ومن أهم المبررات لاستخدام هذا المنهج، لأنه هو منهج يخزن ويسجل مجموعة من الأحداث السياسية دون أن يحللها أو يفسرها، ويقدم هذا المنهج للمحلل السياسي مجموعة من الأحداث والوقائع بشكل منتظم تساعد

على فهم وتفسير هذه الظاهرة، لذلك يقال أن على السياسة بدون تاريخ مثل النبات بدون جذور، ففهم الحاضر دائما يستدعي فهم الماضي لأن الأدوات مبنية ومرتبطة مع بعضها، ولا يمكن فهم ما يجري بدون معرفة تاريخه أو مصدره.

ومن خلال المنهج الوصفي التحليلي سيتم التعرف على ظاهرة المساعدات الغربية، وتحليل الأثر المترتب عليها اتجاه إقامة الدولة المستقلة للشعب الفلسطيني، ومن مبررات استخدام هذا المنهج، إذ أن المنهج الوصفي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها وما إلى ذلك من جوانب تدور حول مشكلة أو ظاهرة معينة، والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع. ويعتبر بعض الباحثين بأن المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الأخرى باستثناء المنهجين التاريخي والتجريبي. لان عملية الوصف والتحليل للظواهر تكاد تكون مسألة مشتركة وموجودة في كافة أنواع البحوث العلمية، ويعتمد المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن) وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، كما يتعدى المنهج الوصفي مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة، إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها.

6.1 الدراسات السابقة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الجديدة التي بحثت أثر المساعدات الغربية على إقامة الدولة المستقلة للشعب العربي الفلسطيني، وحيث إنني لم أجد دراسات سابقة تتحدث عن اثر المساعدات والمنح الغربية على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وان كان هناك العديد من الدراسات التي تناولت اثر المساعدات الدولية على قطاعات مختلفة ومهمة للشعب الفلسطيني تساهم بشكل مباشر في تحسين قدرات الشعب الفلسطيني وتطويرها وتمكنه من المطالبة بإقامة دولته وفقا لقرارات ومواثيق الأمم المتحدة ومن هذه الدراسات المختارة والتي تم تقسيمها لمجموعتين حيث تتحدث الأولى عن إقامة الدولة الفلسطينية بينما تتحدث المجموعة الثانية عن توجه آخر وهو أثر المساعدات الدولية على قطاعات مختلفة ومنها لا الحصر التنمية والأمن، وهي التالي:

1- دراسة الباحث (نathan، براون) 2008 بعنوان "زوال حل الدولتين"¹ تحدث فيها عن الخيارات البغيضة المتوفرة في جعبة السياسيين لحل قضية إقامة الدولة الفلسطينية والتي تضمنت العودة إلى حل الدولتين، والذي يعتبر الخيار الأكثر جاذبية. فيما تحدث الكاتب عن الخيار الثاني وهو حل الدولة الواحدة المزدوجة القومية واعتبر التعايش المؤقت هو الخيار الثالث، أما الرابع فقد اتخذ طابعاً عسكرياً وهو الانتصار العسكري الإسرائيلي، كما تطرق Nathan إلى خيارات الإدارة الأمريكية الحالية تحليلاً لمعوقات إقامة الدولة الفلسطينية بالإضافة لتصورات القيادة الفلسطينية إلى كيفية تحقيق هذا الهدف.

2- دراسة للكاتب (عبد العزيز، سرحان)، 1988، بعنوان "مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية"²، وعن قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني، والإقليم، والحدود، والاعتراف، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وما يتعلق بشبهات الإرهاب، وحقوقي الأقليات، والجرائم الدولية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني. وأشار الكاتب إلى استعانة الصهيونية العالمية بتزييف الحقائق التاريخية والدينية والقانونية لاغتصاب فلسطين. وكذلك بما يتعلق بالحقوقي الإقليمية للشعب الفلسطيني، والوضع القانوني لفلسطين عند إنشاء منظمة الأمم المتحدة لغاية 1989، وتقسيم تلك الحقبة إلى فترات زمنية اختلف بها الوضع السياسي والقانوني للحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني. ورغم أهمية هذا الكتاب إلا أن الفترة الزمنية التي تضمنها كانت لغاية عام 1988. وهو ما يعني الحاجة الماسة لتتبع التطورات العديدة المتتالية.

3- دراسة للكاتب (زهير، المخ)، 2002، بعنوان "الإمكانيات الواقعية لقيام دولة فلسطينية"³ فقد رصد فيها مقومات قيام الدولة الفلسطينية من حيث الموارد الطبيعية، وإمكانية النمو الاقتصادي، والطاقة البشرية المؤثرة في قيام دولة فلسطينية وبقائها وإستمراريتها، وأشار الكاتب إلى الدور المهم للزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى محتوى جوف

¹ Nathan، براون: زوال حل الدولتين، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008

² سرحان، عبد العزيز: مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية، دار النهضة العربية، 1989

³ المخ، زهير: "المقومات الاقتصادية لقيام الدولة الفلسطينية"، الشرق الأوسط، 2002.

الأرض. كما تحدث عن مؤشرات تتعلق بمساحة الأرض واستغلال السطح الأرضي. وخلص الكاتب إلى أنه ضمن إطار خلق التوازن بين الموارد الطبيعية والبشرية، فإن الدولة الفلسطينية في حال قيامها سوف تكون قادرة على رفع عائد الفرد إلى مستوى قريب من مستويات الدول المجاورة، واعتبر أنه من الطبيعي أن لا تكون هذه الدولة معزولة عن جوارها الإقليمي، على أن انفتاحها على الأسواق العربية سيكون أحد الأسباب الجوهرية لقابليتها وإستمراريتها، وهنا يلاحظ الكاتب وضع تصوره للدولة بعيدا عن ظروف الاحتلال القائمة وفند إمكانية قيام الدولة في ظل الموارد المتوفرة بغض النظر عن معيق الاحتلال.

4- دراسة (إسماعيل، محمد، "موقف الاتحاد الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية في الفترة الممتدة من 1993م-2009م"، 2011)

هدفت الدراسة للتعرف على محددات السياسة الخارجية الأوروبية اتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والدور السياسي والاقتصادي الأوروبي في المنطقة، والبرامج التنموية المقدمة للسلطة الفلسطينية وتطور المساعدات الأوروبية للسلطة¹.

خلصت الدراسة إلى أن الدور الأوروبي السياسي في عملية التسوية محدود للغاية مقارنة بالدعم الاقتصادي والمالي ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها النفوذ الأمريكي بالمنطقة، كما أن طبيعة المساعدات الأوروبية مختلفة كونها مساعدات إنسانية للشعب الفلسطيني.

5- دراسة (ثابت، عكرمة)، 2010، بعنوان "أثر التمويل الخارجي لمؤسسات السلطة على إعاقلة التنمية والعملية الديمقراطية"². حيث أشارت الدراسة إلى أن الدول المانحة تسعى من خلال التمويل الخارجي إلى خلق علاقة اعتمادية من أجل ارتباط متلقي المساعدات بالدولة الممولة وتحقيق أهداف سياسية خاصة بها الأمر الذي يناهز قيم الديمقراطية وحق تقرير المصير وحق الاستقلال، إذ قد يتأثر الخيار الديمقراطي في البلد المتلقي للمساعدات

¹ إسماعيل، محمد، "موقف الاتحاد الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية في الفترة الممتدة من 1993م-2009م"، 2011.

² ثابت، عكرمة، " أثر التمويل الخارجي لمؤسسات السلطة على إعاقلة التنمية والعملية الديمقراطية " رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2010.

الخارجية بسبب الاشتراطات والاملاءات من المانحين وبينت الدراسة إن الولايات المتحدة الأمريكية من كبرى الدول التي تقدم المساعدات ولكنها لم تكن مقدمه للإنسان الفلسطيني، بل إلى نهج سياسي معين في الأراضي الفلسطينية وعندما تغير هذا النهج بسبب الانتخابات عام 2006م توقفت معظم المساعدات الخارجية وهذا مما لا شك أنه سيؤثر سلباً على القيم الإنسانية التي تجعل من الحرية والمساواة وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير شعار لعالمها المتحضر.

6- دراسة (ظاهر، فارس فائق)، 2010، "تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين"¹. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية

أ- المساعدات الأمريكية تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهدافها ومصالحتها الخاصة ومن خلال المنح والمساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية وخاصة تقوية الجانب الأمني لحماية إسرائيل

ب- المساعدات التي تقدم للفلسطينيين لا تهدف إلى دعم سياسات السلطة الفلسطينية بالتححر والاستقلال بقدر ما تحقق التبعية للإدارة الأمريكية، لأنها تستغل هذه المساعدات للضغط على الفلسطينيين في حال تغيير مسار التسوية.

ت- إن الإدارة الأمريكية لا تسمح باستثمار هذه المساعدات بمشاريع إنتاجية بشكل يمكن للسلطة الاستغناء عن المساعدات في المستقبل وذلك بما تفرضه من شروط والتزامات من المانحين على السلطة.

7- دراسة (لبد، عماد سعيد)، 2004، "بعنوان تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية"² حيث هدفت إلى التعرف على أهداف وطبيعة المساعدات الدولية المقدمة من الدول المانحة للسلطة وأثرها على تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وسعت كذلك إلى

¹ ظاهر، فارس، "تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2005.
² لبد، عماد، "تجربة السلطة في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)"، مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد الثاني عشر) - العدد الثاني، ص 467-501، 2004.

التعرف على مدى قدرة السلطة في التغلب على المعوقات والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية، وأظهرت الدراسة ان الاعتماد على المساعدات الدولية أصبح يمثل عبئا على الجانب الفلسطيني، وتحديدًا في قدرته على تحقيق استقلاله السياسي والاقتصادي والأمني.

8- دراسة (الشوا، امجد) تمويل وكالة التنمية الأمريكية وأثره على تعزيز الديمقراطية في قطاع غزة "رسالة ماجستير، جامعة القدس -أبو ديس 2008.

ركزت الدراسة على التمويل المقدم من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمنظمات الأهلية الفلسطينية وأثره على التحول الديمقراطي، وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه تلك المنظمات في تعزيز الديمقراطية، حيث تناول الباحث التمويل الأمريكي لفلسطين في أعقاب الفترة الممتدة من 2000م -2006م والتي أعقبت أحداث التفجيرات في سبتمبر من عام 2000م، وذلك من خلال العديد من المبادرات الهادفة إلى دفع التحول الديمقراطي في بلدان الشرق الأوسط بدعوى أن احد أسباب ازدياد التطرف والإرهاب في المنطقة هو ضعف الممارسة الديمقراطية، وقدمت الولايات المتحدة عبر الوكالة الأمريكية العديد من البرامج في الأراضي الفلسطينية والتي هدفت إلى تمويل مشاريع للمنظمات الأهلية في مجال تعزيز الديمقراطية الفلسطينية، وركزت الدراسة في إطارها النظري على استعراض مفاهيم الديمقراطية، والتحويلات الديمقراطية في السياق العربي بشكل عام وفي الوضع الفلسطيني بشكل خاص، وكذلك التمويل الدولي وارتباطاته بالعلاقات بين الدول ومصالحها الخارجية، كما توصل الباحث لمجموعة من النتائج منها: إن هناك أثرا ايجابيا لتمويل وكالة التنمية الأمريكية على عملية التحول الديمقراطي في قطاع غزة، وتم قياس الأثر على مستوى المؤسسة والفئات المستهدفة والقوانين والتشريعات والسياسات العامة، وأوصى الباحث بضرورة إعادة النظر من قبل المؤسسات الفلسطينية للتمويل المشروط، ودعي لتعزيز دور المنظمات الأهلية في التأثير بالقضايا الوطنية العامة وإرساء ركائز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني¹، وأكدت الدراسة بالرغم من كبر حجم المساعدات إلا أنها لم

¹ الشوا، امجد "تمويل وكالة التنمية الأمريكية وأثره على تعزيز الديمقراطية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، جامعة القدس -أبو ديس 2008م.

تستطيع الوصول بالبنى المؤسسية والقانونية والتنظيمية للسلطة إلى وضع يمكنها من العمل كفاءه وفاعلية تتناسب وحجم التحديات،نتيجة لغياب التخطيط والتنسيق في إدارة المشاريع، وكذلك دور المانح في تحديد أولويات أنفاق المساعدات بما يخدم أجندتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وليس أجندة المؤسسات الفلسطينية التي اضطرت لتكييف برامجها وأجندتها سعيا للحصول على المساعدات، وأوصى الباحث إلى ضرورة العمل على التقييم الشامل لتجربة السلطة الوطنية الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية ألمقدمه لها وذلك لتحقيق الاستغلال الأمثل لها.

9- دراسة (بني فضل،عصام،"دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991م-2007م)"،رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية،2008م.

قامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية¹، ومعرفة تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفيما إذا ساهمت في بناء اقتصاد فلسطيني يساعد على قيام دولة فلسطينية مستقلة، أم إنها كانت مجرد سياسات أمنية ذات طابع اقتصادي تنموي لحماية إسرائيل، وضمان أمنها، بالإضافة لتركيزها على الدور السياسي الأوروبي في العملية السلمية منذ انطلاقتها عقب مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، وصولا إلى مؤتمر انابوليس للسلام الذي انعقد في نهاية عام 2007م.

تم دراسة دور الاتحاد الأوروبي في التخفيف من السياسات الإسرائيلية الاحتلالية المعرقة لمسيرة التنمية والاستقلال من خلال المساعدات المالية التي قدمها للشعب الفلسطيني لبناء اقتصاد وطني.

ناقش الباحث دور الاتحاد الأوروبي في العملية السلمية عقب التوقيع على اتفاق أوسلو، وعلاقاته الاقتصادية والسياسية مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ومحاولاته للعب دور سياسي اكبر ومؤثر في العملية السلمية منذ بداية التسعينات، وموقفه من الانتفاضة الثانية ودورة في المبادرات الدولية التي أعقبت اندلاع الانتفاضة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وموقفه من

¹ بني فضل، عصام: "دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (199-2007)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2009م.

فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة العاشرة ودورة في الحصار الذي فرض على غزة عقب فوزها بالانتخابات.

خلص الباحث لمجموعة من النتائج أهمها أن هدف الاتحاد الأوروبي من وراء تقديم هذه المساعدات هو البحث عن دور سياسي في العملية السلمية في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة وعلى ملف التسوية في المنطقة¹، وإن المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي وباقي المانحين قد فشلت في إحداث تنمية اقتصادية فلسطينية حقيقية، لأنها قدمت بدوافع سياسية لدفع عملية التسوية، وليس لبناء اقتصاد فلسطيني قوي ومستقل، ولأن هذه المساعدات قدمت لخدمة أهدافها السياسية وليس لاحتياجات الشعب الفلسطيني.

7.1 التعليق على الدراسات السابقة

ذهبت الدراسات السابقة بدراسة اثر المساعدات الدولية على قطاعات معينة في الشعب الفلسطيني مثل الأمن والتنمية وتعزيز الديمقراطية والمساعدة في بناء اقتصاد فلسطيني مستقل وكذلك فشل السلطة في استغلال هذه المساعدات على بناء قدرات إنتاجية تمكنها في المستقبل بالاستغناء عن المساعدات، اتفقت الدراسات السابقة على تأثر المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني بالتطورات التي واكبت عملية التسوية، ومدى التقدم في مسار العملية السلمية، وبالتالي فإن أي تغيير يطرأ على العملية السياسية يؤثر سلباً وإيجاباً على مستوى وحجم المساعدات الدولية، ولكن ما سنتضيفه هذه الدراسة هو أثر هذه المساعدات على مشروع إقامة الدولة المستقلة للشعب الفلسطيني، وهو حق مكتسب كفلتها الأنظمة والمواثيق والقوانين الدولية وتعاقب عليه كل دولة تحول دون تطبيقها وهناك العديد من الأمثلة، حيث تم معاقبة دول قامت باحتلال دول أخرى وتم وضعها تحت الفصل السابع للأمم المتحدة والذي يتيح استخدام القوة ضد الدولة المعتدية، كما حدث في احتلال العراق لدولة الكويت عام 1990، وهي تعتبر جزءاً من المساعدات التي دعت الأمم المتحدة لتقديمها لأي شعب يرزح تحت الاحتلال، سواء كانت

¹ بني فضل، عصام: "دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (199-2007)، مرجع سابق.

مساعادات مادية نقدية أو عسكرية أو معنوية بتأييد حق هذه الشعوب بالمساواة مع الشعوب الأخرى والتصويت لصالحها في كافة المحافل الدولية، كما أنها ستكون مكملية للدراسات النظرية. وتجدر الإشارة هنا، إلى ندرة الدراسات التي تناولت مسألة المساعدات الغربية المشروطة والتحديات التي تواجه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولا سيما بعد التطورات المحلية والتي فازت بها حركة حماس وما تبعها من انقسام داخلي بالإضافة للتطورات الإقليمية وتبعات الربيع العربي، والتي حاولت الدول المانحة فرض أجندة للمساعدات تخضع لسياسات المانحين، بالإضافة لإتباعها سياسة الإشراف والمنفذ لبرامج المساعدات مما أدى لتقليص دور السلطة الفلسطينية والذي انعكس على الجانب السياسي.

8.1 حدود الدراسة

الحدود المكانية: بما أن الدراسة تتعلق بأثر المساعدة الغربية على إقامة الدولة الفلسطينية فإن حدود الدراسة المكانية ستكون الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة.

الحدود الزمنية: من عام 1993 – 2016

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

1.2 تمهيد

مع ازدياد عدد الجهات المانحة التي تعمل في مجال المساعدات الخارجية والتي أصبحت تتخذ أشكالاً مختلفة ومنها المساعدات المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، وكذلك مساعدات ثنائية، حيث هناك العديد من الدول تمتلك برامج مساعدات خارجية، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أصناف، الأولى وهي الدول التقليدية الغربية الغنية والمتمثلة بأمريكا وأوروبا الغربية واليابان، والثانية تتمثل بالدول المانحة الجديدة وهي دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط والدول النامية ذات الدخل المتوسط مثل تركيا وكوريا ودول أوروبا الشرقية أما القسم الثالث فيتمثل بالبلدان الأكثر نشاطاً في مجال المساعدات الخارجية وهي الهند والصين،

2.2 المقدمة

أبحث في هذا الفصل المكون من ثلاثة مباحث، ويتضمن الأول التعريف بالمصطلحات العامة للدراسة، ونشأت وتطور هذه الظاهرة وكذلك التعرف على أنواعها ومعرفة الدوافع والأهداف التي تصبوا الدول المانحة من تحقيقها من خلال تقديمها لتلك المساعدات للدول الفقيرة، وفي المبحث الثاني سيتم تناول أهم العوامل والفواعل الرسمية وغير الرسمية داخل البلد المانح، لكي نستطيع فهم الدوافع الحقيقية لهذه الدول المانحة، وفي المبحث الثالث سيتم تناول بعض النظريات المفسرة للمساعدات الخارجية ويتم التركيز على منظوري الواقعية السياسية والنظرية البنائية بالإضافة لنظرية التبعية.

3.2 الإطار المفاهيمي للدراسة

سيتناول الباحث في هذا المبحث التعريف بمفهوم المساعدات الخارجية، وسيتم التركيز على تعريف مفهوم المساعدات الخارجية والتطرق إلى نشأتها وتطورها، وأنواعها، وأشكالها، وأهدافها.

1.3.2 مفهوم المساعدات الخارجية

يعود تاريخ مفهوم المساعدات الخارجية الى بداية الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وتبني الادارة الامريكية في عهد ترومان ل خطة مارشال، والتي على أثرها انشأ المجتمع الدولي مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) في عام 1945 للرد على طلبات المساعدة، ولسد الفجوة المالية في البلدان التي عانت من عجز مالي، والتي مزقتها الحروب في أوروبا وآسيا. وبعد الانتهاء من مساعدة الدول الأوروبية المتضررة من الحروب، كان التركيز وما زال على توسيع أنشطة مؤسسات التمويل الدولية، لتشمل الدول الفقيرة والنامية على مستوى المعمورة، ومع بداية الخمسينات بدأت الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بفتح برامج تنموية ثنائية ومباشرة مع الدول الفقيرة لمساعدتها، حتى وصل الرقم إلى ثلاثين دولة لديها برامج مساعدات خارجية ذات الصلة الثنائية¹.

تعريف المساعدات الخارجية

تتباين الآراء حول تحديد وتعريف المساعدات الخارجية، فهناك من يعرف المساعدات الخارجية² بأنها "تقديم المنح، والقروض لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتلقية، وفقا لشروط معينة". رغم أن عامل الشرط يعتبر محور خلاف حيث أن العديد من الدول المانحة تقدم المساعدات بدون شروط وخصوصا في حالات الطوارئ والمساعدات ذات الطابع الإنساني.

وهناك من يرى أن مصطلح المساعدات الخارجية يستخدم للإشارة إلى المعونات المتبادلة بين الدول والحكومات المستقلة³، فهي لا تتضمن المعونات أو انتقال المصادر بين الدولة المُستعمرة والأراضي التي تستعمرها، كما أن هذه المساعدات يجب أن لا تتضمن أي

¹ علاية، موسى: عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان *Arab Economic Journal*, 8(2773), 1-16, 2015.

² التعريف من موقع <https://platform.almanhal.com/Files/2/65959>

³ http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah_69_70%20%20mousa_3laya.pdf

مساعدات ذات استخدام عسكري، كما يجب أن لا يتم توجيه هذه المساعدات إلى القطاع الخاص في الدول المتلقية، بل يجب أن توجه فقط إلى الحكومات هذه الدول أو القطاع الحكومي فيها.

وهناك من يعرف ايضا المساعدات الخارجية¹ من خلال أشكالها المختلفة، فهناك المساعدات الاقتصادية وتمويل التجارة، والمساعدات الخيرية، والمساعدات العسكرية والأمنية، والمساعدات السياسية، وتعرف المساعدات الخيرية، بأنها جهود الجهات المانحة في محاربة الجوع والبؤس واليأس في الدول الفقيرة. وتعرف المساعدات الاقتصادية، من حيث جهود الجهات المانحة في دعم سكان البلدان (المُتخلفة) اقتصاديا لتطوير مواردها، وتهيئة الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي المستدام لكي تكون مكتفية ذاتيا، كما تعرف المساعدات الاقتصادية الخارجية بأنها الانتقال العام للبضائع والخدمات من دولة إلى أخرى للمساهمة في أغراض التنمية الاقتصادية والرفاهة الاجتماعي في الدولة المتلقية. وفي تعريف آخر هي " عملية نقل رؤوس الأموال والخبرات من بلد إلى آخر والتي تتم بشروط ميسرة.

واستنادا لما ذكر يمكن تعريف المساعدات الاقتصادية الخارجية بأنها " مجمل أشكال الدعم الاقتصادي الذي تقدمه الدول المانحة إلى الدول النامية والذي يتم توجيهه لخدمة قطاعات اقتصادية معينة داخل الدولة وبهدف الارتقاء بهذه القطاعات وتنميتها والتغلب على المشاكل التي تواجهها"، وينظر الى المساعدات السياسية والأمنية والعسكرية من حيث برامج المعونات المقدمة من الجهات المانحة، والجهود المبذولة، لتحقيق الاستقرار السياسي في البلد المتلقي، ما يقلل احتمالات نشوب صراعات وحروب، ودعم السلام وتعزيز الديمقراطية، والحفاظ على الاستقلال السياسي للمستعمرات السابقة للدول المانحة، وخلق مناطق النفوذ الجديدة للدول الغربية².

وعليه فليس من السهولة إيجاد تعريف محدد لمفهوم المساعدات الخارجية، والذي تم تناوله من زوايا متعددة وخلفيات نظرية ومهنية مختلفة وأحيانا متناقضة، وتم عرض أشكال

¹ زعزوع، زينب عباس، دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، أبريل 2012، ص 39-40.

² علاية، موسى: عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان مرجع سابق.

مختلفة للمساعدات وهو ما يعكس الطبيعة المعقدة لأهداف الدول المانحة وتوجهاتها، والتي تختلف وفقاً لاختلاف المحددات الداخلية والخارجية والدوافع التي تساهم في رسم سياسات الدول والجهات المانحة وبلورتها اتجاه الدول المتلقية للمساعدات والمعونات الخارجية.

2.3.2 أنواع المساعدات الخارجية

غالباً ما تقدم المساعدات من أجل تحقيق مصالح ذاتية للدول المانحة، والتي من خلالها تستفيد الدول المانحة من التنازلات التي تقدمها الدول المتلقية، سواء على الصعيد السياسي والاجتماعي أو الثقافي أو العسكري والأمني وتتخذ المساعدات أنواعاً مختلفة منها:-

3.3.2 المساعدات الاقتصادية الخارجية

يمكن تعريف المساعدات الاقتصادية كشكل من أشكال المساعدات الخارجية بأنها دعم اقتصادي تقدمه جهة مانحة، غالباً ما تكون دولة إلى جهة أخرى غالباً ما تكون من البلدان النامية لمساعدتها على القيام بأعباء عملية التنمية ومواجهة العوائق التي تعترضها، وتتعدد أشكال المساعدات الاقتصادية فقد تكون عبارة عن دعم نقدي أو سلعي أو مساعدة فنية أو علمية وغيرها، وتتعدد المعونات الاقتصادية الخارجية¹ وفقاً لعدة معايير تحكم تصنيفها، وتتعدد المعونات الاقتصادية الخارجية على أساس تلك المعايير إلى أشكال مختلفة وهي على النحو التالي:

أ- المساعدات الاقتصادية الخارجية وفقاً لطبيعتها: تنقسم المساعدات الاقتصادية الخارجية وفق هذا المعيار إلى نوعين أساسيين كالتالي:

المعونات النقدية وهي عبارة عن تحويل إعتمادات مالية على هيئة رؤوس أموال أجنبية تخصصها الدول المانحة للدول المستفيدة من المعونات، ومن المعروف أن المعونات النقدية التي تحصل عليها الدول النامية من الخارج تعتبر مفيدة إذا ما استُغلت في مشروعات التكوين

¹ المكاوي، محمد حسن: دور المساعدات الخارجية في إطار فلسفة وسياسات برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي مع الإشارة للحالة السودانية، المركز العلمي للدراسات السياسية.

الرأسمالي والنشاط الإنتاجي في الاقتصاد النامي وذلك أن تلك المساعدات سواء كانت منحاً أو قروضاً ميسرة يمكن معها تجنب متاعب ميزان المدفوعات واضطراباته وأثر هذه المعونات بالنسبة لمجرى التنمية الاقتصادية.

المعونات العينية وهي عبارة عن المعونات السلعية المقدمة من الجهات المانحة للجهات المستقبلية لتلك المعونات وتكون تلك المعونات السلعية على هيئة معونات غذائية (الأقدم والأبرز) أو معونات فنية أو تكنولوجية.

والمعونات الفنية هي التنمية والتقدم تجاه النمو الذاتي الذي لا يعتمد على معونة خارجية إنما يعتمد بدرجة كبيرة على اكتساب معرفة ومهارات جديدة، وتبعاً لذلك تشكل الآلات والمعدات والمدرسون والفنيين والخبراء الأجانب وبرامج التدريب للقوى البشرية المحلية المقدمة من الجهات المانحة إلى الدول النامية أساس المعونات الفنية.

ب- المساعدات الاقتصادية الخارجية وفقاً لمصادرها: وتنقسم المعونات الاقتصادية الخارجية إلى نوعين أساسيين هما:

1- المعونات الثنائية وهي المعونات التي تستند إلى علاقات ثنائية بين الدول المانحة والدول المتلقية للمعونة، وتحتل الصدارة في تدفق الموارد بالنسبة للدول النامية لأسباب عديدة.

2- المعونات متعددة الأطراف على العكس من المعونات الثنائية فإن المعونات متعددة الأطراف هي التدفقات الإمتيالية من الهيئات الرسمية متعددة الأطراف (كالمنظمات) أو عدة أقطار تعمل كمجموعة ومنها: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التنمية الدولية.

وتشتمل هذه المنح والمعونات على: معونات منظمات التنمية الدولية، معونات بنوك التنمية الدولية، معونات مؤسسات الأمم المتحدة للتنمية، معونات أعضاء الدول المصدرة للبترول (OPEC)¹.

¹ أبو لوز، محمد حسين: المعونات والمنح الدولية واثرها على التنمية الإدارية في قطاع غزة: من وجهة نظر المستفيدين 2008-2014م. 2014.

ج- المساعدات الاقتصادية الخارجية وفقاً لشروطها المالية¹: وهنا تنقسم المعونات الاقتصادية الخارجية طبقاً والشروط المالية إلى نوعين أساسيين هما المنح والقروض وإذا أخذت المعونة شكل منحة لا تُرد دون وجود أي اشتراطات أو التزامات على الدولة المتلقية تقتضي رد قيمة تلك المساعدة أو جزء منها فإن ذلك يعد من قبيل المنح، أما القروض الميسرة وإذا تضمنت المعونات الاقتصادية بعض الاشتراطات المالية التي تقتضي رد قيمة تلك المساعدات أو جزء منها وفقاً لشروط إمتيازية، مثل تحديد فائدة على متلقي المساعدة أقل من سعر الفائدة السوقي أو منح فترة زمنية طويلة لسداد قيمة المساعدات التي حصل عليها فإن ذلك يدخل في إطار القروض الميسرة.

د- المساعدات الاقتصادية الخارجية وفقاً لمشروطيتها، وهي مساعدات اقتصادية خارجية مشروطة وهي تلك المعونات من قبيل المعونات المشروطة إذا كان تقديم تلك المعونات من الجهات المانحة مصحوباً بشروط معينة سواء كانت شروطاً اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، ومساعدات اقتصادية خارجية غير مشروطة هي تلك المعونات التي تقدمها الجهات المانحة دون وضع أي اشتراطات على الدول المتلقية لقاء الحصول على تلك المساعدات.

هـ- المساعدات الاقتصادية الخارجية وفقاً لانتظامها

وتشتمل على مساعدات اقتصادية خارجية منتظمة وهي المعونات التي يتم إقرارها بصورة منتظمة، ومساعدات اقتصادية خارجية غير منتظمة وهي المعونات التي تحكمها عوامل سياسية واقتصادية وتوافق عليها الدولتين المانحة والمتلقية².

¹ المكاوي، محمد حسن: دور المساعدات الخارجية في إطار فلسفة وسياسات برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي مع الإشارة للحالة السودانية، مرجع سابق.

² أبو لوز، محمد حسين: المعونات والمنح الدولية واثرها على التنمية الإدارية في قطاع غزة: من وجهة نظر المستفيدين 2008-2014م. مرجع سابق.

4.3.2 المساعدات الإنسانية الخارجية

المساعدات الإنسانية تمنحها عادة الدول الثرية إلى الدول الفقيرة، أو المؤسسات الخيرية للفقراء وتعد المساعدة الإنسانية مساعدة مادية لمساعدة هؤلاء الذين يحتاجون لم يد العون إليهم، وتكون المساعدة عادة مساعدة قصيرة الأجل حتى تستبدل بالمساعدة طويلة الأجل من جانب الحكومة والمؤسسات الأخرى وأن المساعدة الإنسانية "بمثابة تعبير أساسي عن القيمة العالمية للتضامن بين البشر والواجب الأخلاقي"¹، ويندرج المشردون واللاجئون وضحايا الكوارث الطبيعية والحروب والمجاعات ضمن الأشخاص الذين في حاجة للمساعدة، ويعد الهدف الأساسي للمساعدة الإنسانية هو إنقاذ الأرواح والحد من المعاناة واحترام الكرامة الإنسانية وتقديم المساعدة الإنسانية التي تكون مساعدة مادية أو لوجيستية لأغراض إنسانية، وعادة ما تكون استجابة لأزمات إنسانية تشمل الكوارث الطبيعية أو كوارث يتسبب بها الإنسان، ويكون الهدف الرئيسي الثاني من المساعدة الإنسانية والتمثل بدعم حقوق الإنسان، وهو إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة والحفاظ على الكرامة الإنسانية مثل دعم النوع الاجتماعي، وتتركز المساعدات الإنسانية أيضا على مساعدة الدول النامية في الحفاظ على البيئة وعلى مواجهة الأزمات والكوارث التي قد تواجهها، مثل انتشار الأمراض والأوبئة، الزلازل والبراكين، المجاعات، الجفاف، السيول والفيضانات، مساعدة الدول الفقيرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، واستجابة لاعتبارات أخلاقية، تتمثل في وفاء القادرين بواجب التضامن إزاء غير القادرين في المجتمع الدولي²، واستجابة لمبدأ التعويض، تعويض الدول التي تعرضت للاستعمار فترات طويلة، عما سببه لها هذا الاستعمار من مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

5.3.2 المساعدات العسكرية والأمنية الخارجية

تقدم الدول المانحة المساعدات العسكرية والأمنية للدول المتلقية لغرض تحقيق عدد من القضايا ويحكمها عدد من الاتفاقيات بين الطرفين، يتحدد فيها أوجه الصرف واليات الصرف

¹ شريم، اميمة: المساعدات الخارجية اداة للسياسة الخارجية اليابانية، 1970-1992م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، 1996م.

² دعيس، اسماعيل محمد: المساعدات الخارجية، مجلة الدبلوماسية، العدد 12، 1989م.

المرتبطة بها كما تنص على بنود إلزام الدول المتلقية بصرف مبالغ المعونة على معدات وأسلحة مصنعة من الدولة المانحة ولا يسمح للدولة المتلقية بشراء معدات من دولة أخرى غير البلد المانح، وغالباً لا تقدم المساعدات العسكرية على شكل معونات نقدية بل تخصص لها مبالغ ويتم وضعها في حسابات البلد المانح ليتم التحويل منه مباشرة للشركات والمصانع في البلد المانح لصالح البلد المتلقي للمساعدة عند تحديد احتياجاته من المعدات والأجهزة، وهناك شروط تضعها البلد المانح لتحقيق أهدافها ومصالحها وإغراضها اتجاه الدول المتلقية ومنها مجالات استخدام المنحة فيما يعزز الاستقرار والسلام ومكافحة الإرهاب، والمساعدات غالباً تستخدم كأداة ضغط على البلد المتلقي لتبني سياسات ترغب البلد المانح في تبنيها، والمساعدات العسكرية تقدم للبلد المانح مزايا عسكرية ولوجستية مثل استخدام الأجواء وعبرها واستخدام قواعد عسكرية برية ومراقبة دائمة على الحدود البحرية¹.

6.3.2 التطور التاريخي للمساعدات ودوافع تقديم المساعدات الخارجية

تلعب المساعدات الخارجية دوراً هاماً في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية والأمنية للدول المانحة، ويستطيع المتنبع لحركة الاقتصاد الدولي أن يلاحظ بجلاء الارتباط الوثيق الذي لازم تدفق المساعدات الخارجية كما ونوعاً مع التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية المتسارعة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

يعود تاريخ تطور مفهوم المساعدات الخارجية بعد أن سارعت الولايات المتحدة إلى إنشاء مؤسسات متخصصة من أجل إحكام سيطرتها بعد الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1944 شهد ميلاد أكبر مؤسستين دوليتين وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي انحصرت أهدافه في تمويل مشاريع التنمية²، وشكل مشروع مارشال وهو أضخم مشروع مساعدات لإعادة أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، مما ساهم في المحافظة على وجود قوي للولايات المتحدة في أوروبا في مرحلة الحرب الباردة وفتح الأسواق للصادرات الأمريكية

¹ فرج، سمير: *المساعدات الأمريكية لدول المنطقة*، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 205، 2015م

² الزند، ساره عبد اللطيف: *المساعدات المالية الكويتية واثرها على علاقاتها العربية*، جامعة الشرق الأوسط، 2012م.

وبناء مؤسسات رأسمالية وديمقراطية، وعلى اثر ذلك قام الاتحاد السوفيتي بإنشاء مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة رداً على مشروع مارشال واستهدف هذا المجلس العمل على التغلب على المشاكل الاقتصادية المترتبة على الحرب وتصفية الخلافات بين بلدان المنظومة الاشتراكية وبناء جدار صلب أمام التمدد الأمريكي نحو الشرق، وفي عام 1957 تم إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية والتي تشكلت من ست دول وهي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج ولعبت دوراً هاماً بعد أن أصبحت قوة اقتصادية دولية مرموقة، ثم شكلت الولايات المتحدة واليابان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتصبح المصدر الأساسي مع الولايات المتحدة للكون والمساعدات الدولية¹.

وقد بدا جلياً أن التوجه نحو الدول النامية لم يكن يجد أسبقية في سياسات الدول المانحة في ذلك الوقت، ولم تكتسب المساعدات الدولية ملامحها البارزة في الدول النامية عموماً إلا منذ بداية عقد الستينيات وما أعقبها من تحول، حيث شهد هذا العقد موجة التحرر من الاستعمار الغربي وتميز باندفاع حركة التحرر السياسي والاقتصادي²، وقد أدت هذه الأوضاع المستجدة إلى تعديل ملحوظ في سياسات المساعدات الخارجية، حيث شهدت فترة الستينيات تعديلات جوهرية في إدارة المساعدات الخارجية في الولايات المتحدة وتم إنشاء الوكالة الدولية للتنمية وأصبحت هي الجهة الوحيدة في الولايات المتحدة لتنسيق كل أشكال المساعدات الخارجية الاقتصادية والعسكرية وغيرها.

وتمشياً مع التحولات في بداية عقد الستينيات قام البنك الدولي بإنشاء الوكالة الدولية للتنمية وفوضها منح القروض بشروط ميسرة للدول النامية الفقيرة، كما انشأ صندوق النقد قسماً في عام 1963 باسم تسهيل التمويل التعويضي بغرض دعم الجهود المبذولة في البلدان النامية تجاه أزمات التمويل الخارجي³.

¹ المحارب، عبد الله حمد: الكويت ومصر "دراسة توثيقية في العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية"، مركز البحوث الكويتي 2009م.

² أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد: حال الأمة العربية: رياح التغيير 2011-2012، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2012 ص 27.

³ صالح، هشام، لحيلح، الطيب: دور صندوق النقد الدولي في معالجة إختلال موازين مدفوعات الدول، 2013.

وتقدم الدول المانحة المساعدات الخارجية للدول المتلقية بدوافع مختلفة وهي تندرج تحت أربعة محاور أساسية وهي:

أولاً: الدوافع السياسية والتي تنطلق من المصالح الإستراتيجية واهتمامات السياسة الخارجية للدول المانحة أو لإغراضها الإيديولوجية، والمساعدات الخارجية يتم تقديمها وفقاً لاعتبارات سياسية وإستراتيجية، ونجد ذلك واضحاً خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، حيث تم إنفاق المليارات من الدولارات لجذب دول العالم الأخرى لأحد المعسكرين المتنازعين ولبناء التحالفات مع هذه الدول النامية التي كانت هدفاً واضحاً لهذه المساعدات، رغم أن أول من تم استهدافه بهذه المساعدات كان دول أوروبا الغربية من خلال مشروع مارشال الأمريكي الذي كان يهدف لإعادة أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945م، وقد ساهمت في تشجيع أنظمة الحكم على أن تبدأ أو أن تواصل التوفيق بين سياساتها الخارجية وحاجات الدول المانحة ورغباتها، وساهمت أيضاً في دعم أنظمة الحكم التي تعد "صديقة" وإبقاؤها في السلطة.

ثانياً: الدوافع الاقتصادية وتقدم الدول مساعداتها للدول المتلقية لأهداف اقتصادية مختلفة¹ من بينها فتح الأسواق أمام منتجاتها وتغلغل الشركات في أسواقها، وتعزز بشروط المساعدات مثل فرض التزام على الدول المتلقية للمساعدات بأن تشتري جزءاً كبيراً من منتجات الدول المانحة وبشروط تجارية وهذا ما تفعله الولايات المتحدة والصين وبعض دول أوروبا الغربية واليابان وثمة تنافس شديد من أجل الوصول للأسواق في البلدان المتلقية للمساعدات، وتحاول الدول المانحة أن تخلق أوضاعاً تكون فيها الدول المتلقية معتمدة على السلع التي تبتاعها وبذلك تخلق التبعية التجارية علاوة على التبعية السياسية، وقد فقدت الدول المتلقية الكثير من حريتها في قبول الشروط من أجل الحصول على المساعدات ومن بين هذه الشروط وأخطرها تخفيض قيمة

¹ مكاي، محمد حسن: دور المساعدات الخارجية في إطار فلسفة وسياسات برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي، المركز العلمي، عمان، 2001م.

العملة الوطنية وتقليص الإنفاق العام وإنهاء الدعم الحكومي للمواد الغذائية وإزالة القيود على التجارة والاستثمار الأجنبي وتحرير الأسعار وزيادة الضرائب¹.

ثالثاً: الدافع الإنساني ويعتبر الهدف الإنساني والأخلاقي أحد أهم دوافع المساعدات الخارجية خصوصاً في حقوق الإنسان وعمليات الإغاثة الطارئة للدول التي تعاني من الحروب والمجاعة والكوارث الطبيعية، لتحقيق مبدأ المشاركة الإنسانية، خصوصاً للدول التي تفتقد للإمكانيات الاقتصادية والفنية والعلمية التي تؤهلها للتعامل معها.

رابعاً: الترويج للنظام الاقتصادي بالتنمية والازدهار، حيث تم استخدام المساعدات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة اندماج الدول في النظام الاقتصادي الليبرالي العالمي، وبناء منظومة التجارة الحرة العالمية.

4.2 أهداف المساعدات الخارجية من منظور الواقعية السياسية والنظرية البنائية ونظرية التبعية

يتسم موضوع المساعدات الخارجية بالتعقيدات، ويتقاطع مع العديد من فروع العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وبذلك يصعب على أي باحث في مجال المساعدات الخارجية استخدام مدخل نظري محدد لفهم كل الإشكاليات التي تتعلق أو ترتبط بتوجهات الدول المانحة وأهدافها في إطار المساعدات الخارجية، ومن خلال العودة إلى النظريات من أجل فهم دوافع وتصرفات الدول المانحة في عملية المساعدات الخارجية، نجد أن هناك عدد من الرؤى النظرية الأساسية التي تحاول تفسير عمليات وضع محددات السياسة الخارجية للدول وتوجهاتها، عليه تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، سيتم البحث في المطلب الأول النظريات المفسره لأهداف الجهات المانحة، وفي المطلب الثاني تناول الباحث أهداف المساعدات الخارجية وطبيعتها، وفي المطلب الثالث سنناقش تأثير المساعدات الخارجية على الدول المستقبلية في ظل العولمة.

¹ الجمعة، حيدر: خمسون عاماً من العطاء الاقتصادي، دار الكاتب العربي، الكويت، 2003م

1.4.2 النظريات المفسره لأهداف الجهات المانحة

تعتبر نظريات العلاقات الدولية أحد أهم النظريات التي تشرح دوافع الدول وتصرفاتها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وبالعودة إلى الأدبيات في العلاقات الدولية والمتعلقة بالمساعدات الخارجية، اجد أن هناك عدد من الرؤى النظرية الأساسية ضمن العديد من الرؤى النظرية التي تحاول تفسير عمليات وضع محددات السياسة الخارجية للدول المانحة، هما الواقعية السياسية¹ والنظرية البنائية ونظرية التبعية، وهو ربما ما يوفر لنا بعض الاتجاهات النظرية لفهم الديناميات التي تحيط بقضية صنع السياسات المتعلقة بالمساعدات الخارجية، وأهدافها، وفعاليتها.

1.1.4.2 نظرية الواقعية السياسية

ينظر "هانز مورغنثاو" من منظور الواقعية السياسية الى الدولة القومية او حكومتها، بصفتها جهات فاعلة، وجزءا من بنية النظام الدولي الذي يخلق حوافز قوية للتوجهات السياسية والسلوك الخارجي، وهي تتصرف بعقلانية ردا على التحديات والفرص الناشئة في هذا النظام البيئي، وعلية يتم تحديد الخيارات السياسية أو الإجراءات لتحقيق أقصى قدر من الأهداف والغايات الإستراتيجية.

ويرى "كينيث وولتز" أن أهداف الحكومات الإستراتيجية وغاياتها تبلور حجة مساعدة الذات في ظل نظام دولي يفرض التحديات، ومن ثم تحقيق المصالح الوطنية، والتي ينظر إليها في المفهوم الكلاسيكي، على أن جميع الدول تسعى من اجل تعظيم قوتها بالمفهوم الواسع، أي من اجل حفظ أمنها القومي وصيانتها، وتطور مفهوم المصلحة الوطنية ليشمل التوجهات الخارجية التي تعتمد عليها الدول، والتي تتعلق مباشرة بالأهمية الإستراتيجية²، والتي تجمع غالبية

¹ انور، فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007م.

² المرجع السابق.

الآراء بين أنصار هذه المدرسة الفكرية على أن المخاوف الاقتصادية والأمنية والعسكرية، تمثل السمة المميزة لأدراك ما يعرف بالمصالح الوطنية.

يرتكز منظور الواقعية السياسية على ثلاثة افتراضات، وتعتبر أساسا لدراسة سلوك الدول الخارجية وممارستها، ووفقا لتتظيرات "هانز وكنيث وولترز" وغيرهم، الافتراض الأول يرى الدول شخصيات اعتبارية، ومن ثم فهي في الأصل تتصرف كالأفراد، أما الافتراض الثاني يجادل في أن الدول تنسم بالعقلانية، فهي تتصرف وفقا لمصالحها الإستراتيجية، لذا من البديهي أن تختار هذه الدول الخيار الأمثل بين الخيارات السياسية أو الإجراءات التي تحقق أقصى قدر من الأهداف والغايات الإستراتيجية، والافتراض الثالث وهو أن هذه الأهداف والغايات الإستراتيجية تشكل مفهوم المصلحة الوطنية العليا لأي دولة، وهو ما يفتح الباب واسعا أمام فهم السياسات الدولية والحقائق التي ينبغي أن تفهم، ولتعظيم شراكات الدول الإستراتيجية والتشغيلية والأهداف والغايات مع الدول الأخرى التي تشكل النظام الدولي، يمكن أن نستخلص أن تبرير مثل هذا الموقف على أن الدول جزء من النظام الدولي الذي يخلق الحوافز القوية الخاصة للسياسة والسلوك الخارجي، والعمل في المقام الأول على الاستجابة للتحديات والفرص الناشئة عن هذا النظام، في الطريقة التي يمكن أن تدرك في معظم الحالات المصالح الوطنية والذاتية العليا.

ومن الانتقادات التي توجه إلى منظور الواقعية السياسية، صعوبة فهم المصالح الكامنة وراء عملية تحديد توجهات الدولة (أ) اتجاه الدولة (ب)، وخصوصا أن تلك المصالح غير معلنة في معظم الأوقات، وعالية يصعب تلمسها في المعاهدات والتصريحات العلنية لمسئولي السياسات الخارجية للدول وصانعيها، ومن ناحية أخرى فغالبا ما تكون هذه المصالح ليست حصرية بصورة متبادلة بين طرفي المعادلة، ما يجعل من الصعب على أي باحث تحديد أي مصالح قد تكون أكثر تأثيرا من غيرها في إطار العلاقات بين الدول¹.

¹ ميرل، مارسيل: العلاقات الدولية المعاصرة: حساب ختامي، ترجمة حسن نافعة، القاهرة: دار العالم الثالث، 1999م،

وعلى الرغم من هذه الانتقادات الموجهة إلى منظور الواقعية السياسية¹، فإنه يمكن القول ان سياسات المساعدات الخارجية جزء لا يتجزأ من التوجهات الخارجية للدول المانحة في السياسات الدولية، ويرى منظور الواقعية السياسية أننا لا نستطيع أن نفهم سياسات المساعدات الخارجية والاستراتيجيات والأولويات ذات الصلة، إلا إذا أخذنا في الحسبان المصالح الوطنية للجهات المانحة، أي يتم تقديم المساعدات الخارجية على افتراض أنها تؤدي إلى عمليات تحقيق للمصالح الوطنية للدول المانحة أو تسهلها.

لذلك قد تكون أهداف الدول الإستراتيجية من إعطاء المساعدات الخارجية متمثلة في المصالح الدبلوماسية ذات الصلة الأمنية والعسكرية مثل إنشاء القواعد العسكرية في أراضي الدولة المستقبلية للمساعدات، وقيام التحالف الأمني بين الدولة المانحة والمتلقي الذي يتجلى في اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك، والتعاون الأمني في مكافحة الإرهاب، وتأمين الأصوات في الأمم المتحدة، ودعم النظام المفضل، وخصوصا الأنظمة المتبينة لعمليات التحول الديمقراطي. وتأخذ المصالح الاقتصادية والتجارية في الحسبان من وجهة نظر الدول المانحة، من حيث القدرات والفرص المتاحة في البلد المتلقي للمساعدات، فعلى سبيل المثال يمكن أن تكون الدولة المستقبلية للمساعدات غنية بالمواد الخام المختلفة أو تمثل سوقا كبيرا لمنتجاتها، مع التركيز على الصادرات ذات المردود من النقد الأجنبي العالي.

وهناك أيضا العديد من المصالح الأخرى التي تتدرج تحت مظلة المصالح الإستراتيجية للدول المانحة، ومنها المصالح الثقافية التي عادةً تهدف إلى تغيير الدين واللغة أو القيم التي يعتقد أنها تمثل تهديدات بالعنف إلى الغرب، ويتم من خلال البرامج الحوارية التي ترعاها حكومات الدول المستقبلية للمعونات، إضافة إلى برامج تبشيرية تدار عن طرق أطراف دينية مسيحية تهدف إلى نشر المعتقدات الدينية المسيحية وخصوصا في الدول الإفريقية الأشد فقرا، ويظهر هذا جليا في معظم الدول المانحة التقليدية والتي كانت دول مستعمرة، فهي تعمل من

¹ دورتي، جيمس، وبالسغراف روبرت: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الأردن: مركز أحمد ياسين، 1995.

اجل الحفاظ على نفوذها في مستعمراتها القديمة من خلال مدها بجميع أنواع الدعم، للحفاظ على هويتها الاستعمارية والقيم واللغة التي تم غرسها خلال حقبة الاستعمار.

وهناك من يعتقد أن الدول المانحة تهدف من خلال تقديم المساعدات الخارجية إلى خلق مناطق نفوذ جديدة، وعودة الاستعمار ولكن بطرق جديدة، ومثال على ذلك ما يحدث من تنافس بين الصين بصفتها دولة مانحة جديدة وفرنسا بصفتها دولة مانحة تقليدية، في مناطق دول غرب أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، حيث تركز سياسة المساعدات الفرنسية على الإرث الاستعماري والتي قدمت كميات كبيره من المساعدات الخارجية الإنمائية¹ لمستعمراتها السابقة وشملت المساعدات التنموية، والتجارة، والمساعدات العسكرية، والتعاون النقدي، وتركز على بناء الإنسان من خلال التركيز على الثقافة والدين من اجل تغيير ثقافة الشعوب المستعمرة، وبظهور قنوات جديد للاستعمار غير المباشر ومنها قناة المساعدات الخارجية الإنمائية، وفي الوقت التي تقلل من مساعدة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، والتي يمكن أن تعظم القدرة الإنتاجية وترفع قدرات اقتصاديات البلدان المستهدفة.

2.1.4.2 النظرية البنائية

تعتبر النظرية البنائية² من أكثر النظريات شيوعا وشمولا، فهي تذهب إلى تفسير المساعدات الخارجية، من حيث أن مصدر الهام سلوك السياسة الخارجية لابد أن يكون المعايير وليس المصلحة الوطنية، ويتم تعريف هذه المعايير بالتطلعات المشتركة التي تستند إلى السلوك القيمي الملائم لدى من يملكون السلطة، ومدى قدرتهم على فهم الأعراف التي تضع المعايير، حول ما هو حق أو خطأ في التوجهات الخارجية للدولة مع الدول الأخرى وفي الوقت نفسه طبيعة الملائمة في السلوك الخارجي لها "ثوابتها، وبنيتها الاجتماعية داخل الدول القومية " في حين تتجاهل الواقعية السياسية العوامل المحلية في صوغ توجهاتها السياسية الخارجية، وان منظور النظرية البنائية ينظر إلى العوامل المحلية بصفتها متغيرات وسيطة، لها تأثيرات في

¹ ملحم، قربان: الواقعية السياسية، بيروت، دار النهار للنشر، 1970م.

² عودة، جهاد: النظام الدولي...نظريات وإشكاليات، القاهرة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005م.

الأحداث والاتجاهات الخارجية وفي خيارات السياسة الخارجية للدول وخصوصا القيم والمعايير والثقافة السائدة في المجتمعات المعنية.

يركز المنظور البنائي على السياقات الاجتماعية داخل الدول والحكومات المانحة ويرى أنها تشمل العديد من المنظمات التي تصنع السياسات الخارجية للدول، وهي منظمات غير جامدة وإنما تركز على العنصر البشري، وهم الأفراد العاملون في تلك المنظمات، وهم يؤثرون ويتأثرون بالبيئة الاجتماعية المحيطة.

ويميز المنظور البنائي بين اثنين من السياقات الاجتماعية¹ التي تؤدي إلى نموذجين من المعايير في عملية صنع السياسات وتنفيذها، فمن جهة هناك معايير تكون مشتركة على المستوى الدولي (المعايير الدولية)، ومن جهة أخرى هناك التوقعات المشتركة والسلوك القيمي المناسب على مستوى المجتمع داخل البلدان المانحة (المعايير المحلية)، ومع ذلك يصعب الفصل بين المعايير والقيم الدولية، والمعايير والقيم المحلية، لأنهما متشابكان وهناك عملية متوازنة من التأثير والتأثر بينهما.

وبناء على ما سبق، يرى أنصار المنظور البنائي² أن توجهات المانحين وسياستهم لا يمكن أن تركز كلياً على أساس التوجهات الإستراتيجية ومنها المصالح السياسية والاقتصادية للدول المانحة كما بين سابقاً، بل أن المعايير والقيم الإنسانية في مجتمعات البلدان المانحة هي التي شكلت وتشكل البني الأساسية والرئيسية للسياسات الخارجية في دعم الدول الفقيرة ومساعدتها لكسر مصيدة الفقر وتحسين مستوى معيشي للفقراء، وعندما تقدم الدول المانحة المساعدات فهذا ناتج أولاً وأساساً عن قلق أخلاقي وإنساني في محاربة الفقر في العالم، وهي مبنية على الأفكار والأعراف السائدة في مجتمع ما، وثانياً من اعتقاد عالمي بأن السلام والإزهار على المدى الطويل لن يتحققا إلا وفق نظام دولي وترتيبات تنموية عادلة، يكون فيها الجميع قادر على تحقيق التقدم المطلوب أو الوصول إليه.

¹ اسماعيل، صبرى: العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1971م.

² السيد، صدقي، تحليل العلاقات الدولية من منظور بنائي، مجلة النهضة، 1999

وبالرغم من أن المنظور البنائي يقدم لنا تفسيراً للهدف المعلن من تقديم الدول الغنية مساعدات خارجية للدول الفقيرة¹، وهو الهدف الأخلاقي والقيمي والمعلن لمساعدة الفقراء والمحرومين في العالم، فإن هذا التفسير النظري لا يعكس الواقع العملي في سياسات المساعدات الخارجية وبرامجها، وهو ما أثبتته العديد من الدراسات العلمية التي اعتمدت أمثلة تطبيقية من بلدان مختلفة في العالم، حيث أثبتت وبكل صراحة أن الوازع القيمي والإنساني لا يحكم علاقات الدول في إطار المساعدات الدولية والخارجية، وإنما يحكمها صراحة الأهداف والمصالح الإستراتيجية الوطنية للدول المانحة، كما أكدت دراسات عديدة متعلقة بمستوى فاعلية سياسات الدول المانحة التنموية وبرامجها المختلفة في الدول النامية إلى أبعد من ذلك، وقدمت أمثلة تطبيقية تثبت أن المصالح السياسية والإستراتيجية والتجارية والثقافية والإيديولوجية في عملية إعطاء الدول المستقبلية المساعدات تمثل جوهر مشكلة عدم فاعلية برامج مساعدات التنمية الخارجية، والدليل على ذلك هو أن الدول المانحة لديها النية العالية لتحقيق هذه المصالح والقليل من الاهتمام بموضوع تحقيق التنمية والاعتماد على الذات وتنمية قدرات الذات، ويسود شعور بعدم فاعلية المساعدات، وإن مصالح المانحين غالباً ما تعمل ضد الأهداف الإنسانية والتنموية من المساعدات²، إضافة إلى إفساد نتائج برامج المساعدات ومشروعاتها، وهو ما يفضي في النهاية إلى الحد من فاعلية تدخلات المعونات الخارجية التنموية وهناك من دعى من الباحثين إلى أهمية وقف برامج المساعدات الخارجية لأنها تؤدي إلى تدمير اقتصاديات الدول الفقيرة الناشئة بدلاً من مساعدتها، وهناك من ينادي بضرورة إصلاح منظومة المساعدات الخارجية برمتها لاستمرار تدفقها إلى الدول المستهدفة، ويقتضي الأمر مراجعات جادة لطرق صنع سياسات هذه المساعدات واليات تنفيذها³.

¹ السيد، صدقي، تحليل العلاقات الدولية من منظور بنائي، مرجع سابق.

² مصباح، عامر، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، بن عكنون ديوان المطبوعات الجامعية، 2006م.

³ علاية، موسى: المساعدات الخارجية بين الاهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، مجلة سياسات عربية، عدد 14، 2015.

حيث اجد أن الاستمرار في هكذا سياسات "منظومة المساعدات الخارجية" قد مكنت الدول المانحة من خلال تقديم العون للدول المتلقية من التأثير على استقلالية قراراتها السياسي، وبالتالي دعم مواقف السياسة الخارجية للدول المانحة من قبل المتلقين مما حقق لها القدرة على أن تصبح القوى العظمى في العالم، وهو ما حقق تبعية تلك الدول للمانح بأشكالها المختلفة وأهمها التبعية السياسية، حيث يرتبط حصول المساعدات بشروط تسمح بالتدخل في سيادة الدول المستفيدة منها مما أدى لفقدان جزء من استقلال الدول المتلقية¹.

3.1.4.2 نظرية التبعية

لقد ظهر مفهوم التبعية في فترة الستينيات وبعد انقضاء فترة الاستعمار التقليدي، حيث ترى هذه النظرية أن دول العالم الثالث لا تستطيع أن تشكل مؤسساتها وأنظمتها بمعزل عن المتغيرات الدولية، وللتبعية أشكال مختلفة ومنها الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية وغيرها. وقد ظهرت مفاهيم عديدة رافقت مفهوم التبعية ومنها: السوق العالمية والعولمة، الشركات متعددة الجنسيات، النظام الدولي وغيرها، وكان ذلك ممهداً لظهور نظام عالمي جديد أرغمت دول العالم الثالث على دخوله، وقد أدى دخولها إلى اندماجها بالنظام الرأسمالي الدولي الذي أفقدها هويتها الوطنية وربط اقتصادها وثقافتها وسياسيتها بالسياسات العالمية للدول الكبرى مثل: الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا، وقد مهد ذلك إلى فقدان تلك الدولة لسيادتها لصالح تلك القوى الدولية، وبقيت هذه الدول تعيش وهم البعد الدولي للتنمية وغفلت أن تخلفها وتراجعها يفيد تطور وتنمية الدول المركزية القوية²، ويوظف مصطلح التبعية أيضاً في "وصف أفراد أو حركات اعترضت فكراً أو سياسياً على الواقع المفروض قسراً وقدمت (كبديل لهذا الواقع) فكراً أو برامجاً طبق في الخارج وحقق أهدافه المرجوة هناك"³.

¹ عبد العاطي، عمرو: *المساعدات بين الضغوط والمصالح*، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2015 م.

² بادي، برتران: *الدولة المستوردة "تغريب النظام السياسي"*، ترجمة لطيف فرج، ط1، دار العالم الثالث، القاهرة، 1996، ص13-14.

³ هادي، علاء، *ما التبعية السياسية؟*، جريدة الصباح، العراق، 26 مارس 2007، الرابط:

http://www.siironline.org/alabwab/akhbar_aldimocrati%2815%29/348.htm

ومن ابرز المفكرين الذي تحدثوا حول التبعية "فلاديمير لينين" حيث قام لينين بصياغة نظريته الاقتصادية حول الاستعمار، والتي تحدث فيها عن أن التفاعل بين الرأسمالية الصناعية ورأسمالية البنوك سيولد فائضاً في راس المال، وسوف يتجه هذا الفائض نحو البلدان الأقل نمواً لتحقيق معدلات أرباح أكثر ارتفاعاً للدول الرأسمالية، وسيولد هذا التدفق تقسيماً جديداً للعالم بين دول الشمال القوية المتطور ودول الجنوب الضعيفة المتخلفة التابعة، وقد اطلق لينين على هذه المرحلة مفهوم "الإمبريالية"¹ أعلى مراحل الرأسمالية، وأطلق لينين مفهوم "الكومبرادور"² على النخبة التي تعمل وكيلة للشركات الاجنبية وتعمل على حفظ مصالحها في دول العالم الثالث³.

اهتم منظور التبعية لتفسير الواقع المتخلف الذي تعاني منه معظم بلدان العالم، وخاصة في أمريكا اللاتينية، وقد جاءت مدرسة التبعية رداً على كل النظريات الغربية التي اهتمت بمسألة تخلف البلدان النامية وزعمت بأن سبب تخلف هذه البلدان يكمن في داخلها، وبالتالي فإن استئصال هذا السبب يفترض تطوير علاقاتها الخارجية مع البلدان المتقدمة، طبعاً بصورة العلاقة بين التابع والمتبوع، وقد ركزت مدرسة التبعية على العامل الخارجي كعامل أساسي في تخلف بلدان القارات الثلاث، وأفادت بأن العلاقات القائمة بين هذه البلدان والبلدان الغربية المتقدمة هي في الوقت نفسه سر تخلف البلدان الأولى وتطور البلدان الثانية وذلك من خلال استنزاف لثرواتها وربطها بمواثيق واتفاقيات تديم لها ما تحقق من بسط نفوذها عبر أدوات جديد للاستعمار والتي تعتبر من أبرزها قناة المساعدات الخارجية، وتتناول منظور التبعية عدد من القضايا الهامة، والتي جعلت العلاقة بين التابع والمتبوع، علاقة استمرار للمشروع الاستعماري، ونظرية التبعية تنطوي على اتجاهات متعددة منها:

¹ الامبريالية: حركة توسعية استعمارية تزعمتها الدول الأوروبية خلال القرن 19 وسعت إلى توفير الأسواق الخارجية لتصريف الفائض الديمغرافي والصناعي وجلب المواد الأولية لتحقيق المزيد من الأرباح.

² الكومبرادور: تسمية مأخوذة من البرتغالية وتعني الوكيل التجاري، وتتكون من وكلاء الشركات الاجنبية حيث تعمل على تخريب الصناعات المحلية عبر خنقها بتدفق الصناعات الاجنبية وبأسعار منخفضة، ويقترن وجودها بوجود أنظمة حكم تابعة تسهل دورها مما يخلق نوعاً من التحالف الطبقي بينها وبين الطبقة الحاكمة.

³ هادي، علاء، ما التبعية السياسية؟، مرجع سابق، ص15.

• تيار التخلف

ويمثل هذا الاتجاه "اندريه فرانك" والذي توصل إلى استنتاجاته انطلاقاً من تحليل التاريخ الاقتصادي لبلدان العالم الثالث، حيث ركز الباحث على فكرة تنمية التخلف في النظام العالمي، وقد توصل إلى وجود علاقة سببية بين بلدان المركز وبلدان المحيط، أي أن العلاقة بين الطرفين تتضمن تباين البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول المحيط، مما يزيد بارتباطها ببنيات دول المركز وبالتالي بقدر ما تتطور العلاقة بين المركز والتابع بقدر ما تزداد وتيرة التخلف.

• التيار الامبريالي

والذي يعتبر أن السبب الرئيسي لاستمرار الامبريالية هو في سياسة الدول الصناعية من أجل ضمان حصولها على الموارد الأولية من العالم الثالث، كما يشير إلى أن الانخفاض التدريجي للقوة الشرائية في دول العالم الثالث تؤدي إلى فائض قيمة لصالح الدول الصناعية المتطورة، ومن أبرز كتاب هذا الاتجاه بول باران وسوزي وهم من أشد المدافعين عن مركز دول العالم الثالث ومعتبرين أن أفضل وسيلة لهذه الدول من أجل تحقيق التنمية هي في الخروج من هذا النظام، وقد تميزا بإبراز الدور الأمريكي العسكري والاقتصادي في تدعيم الامبريالية المعاصرة من خلال الهيمنة العسكرية وارتباط الاقتصاد الدولي بالدور الأمريكي، والتمركز والانتشار للشركات المتعددة الجنسية¹.

• تيار المركز والمحيط

يمثل هذا الاتجاه كل من سعد زهران وسمير أمين، حيث يشير سمير أمين إلى أن التراكم البدائي القائم على التبادل اللامتكافئ سيتعزز ويساهم في تمثيل التبعية التجارية والمالية والتقنية وبالتالي السياسية والثقافية لدول الأطراف، حيث يقول "في المراكز تحكم القوى

¹ الزميع، علي: لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص128.

الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية تراكم رأس المال، ومن ثم تخضع العلاقات الخارجية لتخدم هذا المنظور الداخلي بينما في الأطراف ليست عملية التراكم إلا ناتجا مطعما على التراكم المركزي، فهي بهذا المعنى تراكم تابع¹

• تيار النظام العالمي

ويعتبر إيمانويل والرشتاين من أبرز الذين اهتموا بدراسة وفهم التنمية المتفاوتة في العالم، وتأثير الاقتصاد العالمي، حيث طمح إلى صياغة نظرية النظام العالمي، والذي يرى أن التاريخ الإنساني قد عرف شكلين من النظام العالمي وهما النظام الإمبراطوري والاقتصادية العالمية² والتمايز الوحيد بينهما يتعلق بكيفية اتخاذ القرارات في شأن توزيع الموارد، وعلى اختلاف الآلية المتبعة في التوزيع، وفي النمطين يبقى وجه الشبه مُتعمد بانتقال الموارد من مناطق الأطراف إلى المركز³.

وقد جاءت مدرسة التبعية ردا على النظريات الغربية التي اهتمت بمسألة تخلف البلدان المتخلفة وزعمت بأن سبب تخلف هذه البلدان يكمن في داخلها، وبالتالي، فإن استئصال هذا السبب يفترض تطوير علاقاتها الخارجية مع البلدان المتقدمة، وطبعاً بصورة العلاقة بين التابع والمتبوع. وقد ركزت مدرسة التبعية على العامل الخارجي كعامل أساسي، أو وحيد في تخلف بلدان القارات الثلاث، وأفادت بأن العلاقات القائمة بين هذه البلدان والبلدان الغربية المتقدمة هي في الوقت نفسه، سر تخلف البلدان الأولى وتطور البلدان الثانية، وهذه هي الأطروحة الأساسية لمدرسة التبعية التي يعبر عنها رموز هذه المدرسة من أمثال: أندريه فرانك بقوله: (العملية التاريخية التي ولدت التخلف في مكان ما هي نفسها التي ولدت التطور في مكان آخر) وأوسفالد زونكل عندما يقول: (التأخر هو جزء لا يتجزأ من الصيرورة التاريخية للبلدان الغربية)، وسمير أمين بتأكيديه على أن: (تاريخ التطور الرأسمالي ليس فقط، تاريخ التطور الذي أحدثه، وإنما هو

¹ عبد الباسط عبد المعطي، عادل الهواري، علم الاجتماع والتنمية. دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص159.

² لوتشيانني، جياكومو: ديمقراطية من غير ديمقراطيين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995م.

³ غليون، برهان: جول الخيار الديمقراطي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص115-117، 1994م.

كذلك تاريخ التدمير الوحشي الذي بني عليه) و.. الخ، وعلى هذا النحو، فقد عبر مفهوم التبعية عن سبب أو عامل رئيس من عوامل تخلف بلداننا، كانت قد تجاهلته كلياً، أو إلى حد بعيد، النظريات الاقتصادية- الاجتماعية السابقة على هذا المفهوم، الأمر الذي أكسب نظرية التبعية رواجاً كبيراً طيلة ثلاثة عقود من تاريخ نشوئها وتستند علاقات التبعية إلى أيديولوجيا تكاد أن تكون ديانة وضعية، صاغ أطروحتها (أوغست كونت الفيلسوف الفرنسي مؤسس علم الاجتماع الحديث)، تعتمد المال بل الرأسمال والتكنولوجيات والعلم الوضعي-التجريبي قاعدة ومنطلقاً لبناء عالم جديد، والعقلانية والمادية فلسفة سامية لبناء ثقافة حديثة لإنسان جديد صفته الأساس أنه منتج وصانع ومنظم اقتصادي وإداري وسياسي ومفكر وعالم¹، له رسالة وضعية هي تحرير البشرية من الدين والخرافة ونشر العقلانية وأنوار العلم والحرية، وهي رسالة تفاضلية تتحمل مسؤولياتها الأمم التي سبقت وقادت العالم في هذا السياق، وامتلكت هذا الحق بالفعل والممارسة وما أنجزته في ميادين الصناعة والعلم، وأعطت لنفسها حق فرض المدنية الجديدة وأخلاقياتها على العالم بما أحرزت من تقدم وتطور وإنتاج مادي وسلعي وثورة اقتصادية وعسكرية، أهلها للقيام بدور المهيمن والمسيطر في العالم².

يرى الباحث من خلال ما ذكر أعلاه أن التبعية متعددة الأبعاد وأن محدداتها تختلف من مجتمع لآخر باختلاف الطبقات والعوامل السياسية والاجتماعية (التبعية ليست حالة ثابتة نهائية بل هي مستويات تختلف باختلاف كثير من العوامل الطبقيّة والسياسية والاجتماعية فضلاً عن علاقات القوى داخل البلد التابع وطبيعة موقف هذا البلد من الأوضاع الدولية وصراعاتها المحتدمة. ولهذا فهي عملية نسبية تتعمق في بعض البلدان ويتصاعد النضال للحد منها في بلاد أخرى، وأنها ليس علاقة أحادية اقتصادية فحسب بل تتضمن كذلك أبعاداً ودلالات سياسية واجتماعية وثقافية).

¹ فيصل، سعد: *عوامل التخلف وقصور مدرسة التبعية*، قضايا فكرية، فبراير، 2005م.

² طالب، محمد سعيد، *الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة (التخلف العربي ثقافي أم تكنولوجي)*، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005م.

وهذا يعني أن نظرية التبعية قد ربطت بين تخلف الدول المتخلفة وتقدم الدول الصناعية المتقدمة على اعتبار أن تخلف الأولى جاء نتيجة استنزاف الثانية لخيرات الأولى، وعليه فمن غير الممكن أن تسير الدول المتخلفة في طريق التنمية والذي سارت فيه الدول المتقدمة حيث لا تتوفر نفس الظروف والشروط، وإنما عليها بداية إذا أرادت التنمية أن تحاول الفكك من التبعية التي تؤدي إلى استنزافها لأن التنمية عن طريق الغرب لا تؤدي إلا إلى مزيد من الاستنزاف والتبعية وبمعنى آخر تكريس التخلف.

2.4.2 أهداف المساعدات الخارجية وطبيعتها

بالرغم من وجود اختلاف بين الباحثين والكتاب في تحديد ما إذا كان للمساعدات الاقتصادية أهداف سلبية أم ايجابية على اقتصاديات كل من الدول المانحة والمتلقية، فالدول المانحة للمعونات من الممكن أن تكون مثقلة أيضاً بالديون، أو بها العديد من المشكلات الاقتصادية الداخلية ولكنها تسعى في ذات الوقت لتقديم المساعدات للدول النامية لعدد من الأهداف معاً، والمعونات في حد ذاتها ليست بالشئ السلبي كما يعتقد البعض، فالخطأ يقع علي سياسات التطبيق من جانب الحكومة وبالطبع على الشروط المجحفة التي تفرضها الدول المانحة للمساعدات، وأهداف المساعدات الاقتصادية الخارجية تتخذ شكلاً وهما:

أ- الأهداف المرتبطة بمصالح الدول المتلقية

منذ نهاية الحرب الباردة عام 1989 استهدفت معظم المساعدات تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاهية لدي المواطنين في الدول النامية، ومع بداية التسعينات كان الهدف من المساعدات تعزيز الديمقراطية والاستقرار في بلدان النامية وتسهيل الانتقال إلي اقتصاديات السوق الحر وتشجيع تطوير المؤسسات الديمقراطية وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

ب- الأهداف المرتبطة بمصالح الدولة المانحة

غالباً ما تقدم المساعدات من أجل تحقيق مصالح ذاتية للدول المتقدمة، ويدلنا على ذلك من خلال المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلي العديد من البلدان النامية وتأتي

مصر في مقدمتها، بالإضافة إلى الاستفادة القصوى من التنازلات التي تقدمها الدول النامية للدول المانحة علي الصعيد السياسي والاجتماعي او الثقافي، وهذا أيضا رأي بيل جيتس رئيس مجلس إدارة مؤسسة بيل وميليندا غيتس وهو أن المساعدات ما هي إلا طريقة فعالة لانتشال الفقراء من فقرهم وكان قد صرح بفكرة أن السوق الحر ليس وحده الطريق للقضاء على الفقر، فينطوي جزء من الأهداف على إيجابيات والأخر على سلبيات، وربطت العديد من الدراسات نسبة الفساد بالمساعدات الإقتصادية وأكدت على انه كلما ازدادت المساعدات الخارجية في دولة معينة زادت نسبة الفساد في هذه البلدان، ومن المسلم به الاعتراف بتحقيق كل منهم كنتيجة لمنح المساعدات، كما تحقق المعونات المصالح الدبلوماسية والمصالح التجارية وجماعات المصالح التجارية التي في كثير من الأحيان تعتبر المساعدات وسيلة لزيادة أسواق صادراتها، أو التي تنظر إلى المساعدات كوسيلة لتعزيز فرص حصولها على المواد الخام التي تشتد الحاجة إليها، والمصالح الثقافية التي تتوخي عادة تغيير الدين واللغة، أو القيم التي يعتقد أنها تشكل تهديدات للغرب بالعنف، إعادة تشكيل السياسات الاقتصادية والنظام الاقتصادي ككل في الدول المتلقية للمنح، والمساعدات على النحو الذي يتفق مع رغبات الدول المانحة، لأن المنح والمعونات في هذه الحالة ستوجه لبرامج ومشروعات معينة وهو ما يسمى بالتبعية الاقتصادية للدول المانحة.

ولعل أهم الأهداف المعلنة للمساعدات الاقتصادية الخارجية هي:-

- 1- مساعدة فقراء العالم وهي من الأهداف الإنسانية والأخلاقية.
- 2- مواجهة التهديد الإيديولوجي وهناك نموذج وهو التحالف الدولي ضد الإرهاب (داعش).
- 3- دعم الحلفاء ومناطق النفوذ لتوفير الأمن والاستقرار ومنعها عن الدول المعادية.
- 4- المجاملات والرشاوى الدولية لشراء مواقف دول معينة أو كسب تصويتها أو استخدام قواعدها العسكرية ومجالها الجوي.

اما الأهداف غير المعلنة للمساعدات هو تكريس مبدأ التبعية من خلال إضعاف إمكانية أو إرادة الاعتماد على الذات، وبالتالي عدم حدوث التنمية، على الرغم من أن "التنمية تعني

ضمننا اعتمادا متعاطفا على الذات فرديا وجماعيا مع فقاعدتها مصادر الأمة من مواردها البشرية والمادية توضع موضع الاستخدام الكامل لتلبية حاجاتها والمعونة يمكن أن تشجع التنمية، ولكن هذا يتوقف على دمج هذه المعونة بالمجهود القومي ورصيدها لأغراض المقصودين بها " ¹، وعليه فإن المساعدات الخارجية لوحدها لا تؤدي إلى إحداث تنمية حقيقية في البلد المتلقي، نتيجة لعدم اتفاق المانحين والمتلقين على هدف المساعدة، فالدول المتلقية تحتاج لمساعدة اقتصادية مالية وفنية وعلمية من أجل بناء نفسها واستغلال الثروات الطبيعية وذلك عن طريق توفير الاجهزه والمعدات اللازمة لها لكي تستطيع الاعتماد على نفسها، بينما يسود الاعتقاد ان سياسة المساعدات والتعاون ليست حيادية لدى الدول المانحة، فكثير من المساعدات ذات شروط صعبة، وتنفيذها يخدم الدول المانحة وهي المستفيد الأول منها، وهذا ما ذهبت إليه التحليلات الماركسية اللينينية حول تطور مقاربات دراسية للمجتمع الدولي والعلاقات الدولية من خلال مفهومي الليبرالية والتبعية، حيث تركز نظريات الامبريالية والتبعية على العامل الاقتصادي الاجتماعي معتبره انه الأساس، وانه يساعد في توضيح مصالح مختلفة لا يمكن تفسيرها من خلال العامل السياسي الاستراتيجي الذي ركزت المدرسة الواقعية عليه، ومن هذه المنطلقات برزت أطروحات العالم الثالث، وكان لها اثر كبير في تفسير التخلف وأسبابه ومخاطر احتكار التكنولوجيا ومشاكل التلوث مما أدى لطرح معالجات عالمية من خلال المنظمات الدولية أدت إلى بلورة وتطور مفاهيم هامة مثل التنمية والمساعدات.

3.4.2 تأثير المساعدات الخارجية في ظل العولمة

يختلف تأثير المساعدات الخارجية على الصعيد السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والإنساني أو الأخلاقي، فعند البحث والدراسة وجد أن للمساعدات أثر كبير في ظل العولمة على طبقات المجتمع كافة، منها ما هو مستفيد بشدة ومنها ما هو متضرر بشدة وهي غالبا تكون الفئات ذات الدخل المتوسطة والفقيرة، كما تستهدف السياسات العامة وعملية صنع القرار في الدولة، ويمكن اجمال اثر المساعدات الخارجية في ظل العولمة ² على القطاعات التالية:

¹ زايد، عبد الله مصباح، السياسة الدولية، بيروت، دار الرواد، 2002 ص 142.

² نظريات العولمة، <http://katehon.com/ar/article/nzryt-lwlm>

أ- القطاع الاقتصادي: ويعتبر من أهم القطاعات التي تتأثر بالمساعدات الخارجية، والتي من خلالها تدفع الدول الغنية التي تمتلك ما يكفي من منح وغيره للدول التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهي تسعى إلى مساعدة الدول النامية على التخفيف من حدة مستويات الفقر فيها، ويعتبر الفقر هو السمة الأساسية التي تميز البلدان النامية عن غيرها، بالطبع فأساس قيام الدولة هو إشباع حاجات مواطنيها فإذا لم يتوافر ترتب عليه العديد من المشاكل التي لا حصر لها، فهناك أكثر من بليون شخص في العالم يعيشون في فقر مدقع، يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة على دولار واحد يوميا، ويتسائل العديد من الباحثين عما إذا كانت المساعدات الخارجية ستحقق بالفعل التنمية الاقتصادية الحقيقية وتخفض نسبة الفقر في هذه البلدان أم لا؟، وتسعى الدول إلى فتح أسواق جديدة لمنتجاتها، حيث سعت العديد من الدول إلى فتح أسواق جديدة دولية أمام بضائعها وصادراتها من سلع وخدمات والعمل على تشجيع الاستثمارات في الخارج.

ب- الجانب السياسي: يتأثر الجانب السياسي من منح المعونات، ويحقق دائما أهداف تسمى بالأهداف الخفية، والتي تسعى الدول المانحة من جانبها للسيطرة على الدول النامية من خلال استغلالها لفتح أسواق لمنتجاتها وتطبيق الشروط التي تنقل كاهل الدول المتلقية بالأعباء الإضافية، كما تستخدم الدول المانحة هذه المساعدات للحصول على مكاسب دبلوماسية مثل كسب تأييد الدول المتلقية والحصول على أصواتها في المنظمات الدولية والضغط عليها سياسيا، وأيضا تحقيق السلام العالمي ونشر مبادئ الديمقراطية.

ج- الجوانب الإنسانية والأخلاقية¹: تساهم المساعدات الخارجية في مساعدة الدول النامية على مواجهة الأزمات والكوارث التي قد تواجهها، مثل انتشار الأمراض والأوبئة، الزلازل والبراكين، المجاعات، الجفاف، السيول والفيضانات، ومساعدة الدول الفقيرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، استجابة لاعتبارات أخلاقية، تتمثل في وفاء القادرين بواجب التضامن إزاء غير القادرين في المجتمع الدولي واستجابة لمبدأ التعويض، تعويض الدول

¹ كرددي، احمد السيد: تحليل نظرية الحاجات، <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/320130>

التي تعرضت للاستعمار فترات طويلة، مما سببه لها هذا الاستعمار من مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية¹.

¹ الحبيب، عبد الرحمن: اسباب تخلف الدول في زمن العولمة، جريدة الوطن، 2006م.

<http://www.alwatan.com.sa/daily/2006-02-25>

الفصل الثالث

إنهاء الاحتلال

وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

الفصل الثالث

إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

في هذا الفصل سوف يتم دراسة أهم القضايا المتعلقة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، الديمقراطية، القابلة للحياة، وهي رؤية القيادة الفلسطينية والتي تتمثل في ثلاثة محاور أساسية وهي الطريق نحو الحرية والاستقلال لإقامة الدولة والمحور الثاني قضايا تتعلق بالإصلاح السياسي وتحسين جودة الخدمات العامة وفي المحور الثالث يتعلق بالتنمية والتنمية المستدامة من أجل تحقيق الاستقلال لإقامة الدولة الفلسطينية ولذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، ويتناول كل مبحث محوراً محدداً.

1.3 مقدمة

إن قضية إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة يشكلان جوهر المشروع الوطني الفلسطيني، لذلك اجد ان رؤية الحكومات الفلسطينية المتعاقبة كانت تركز على جملة من القضايا التي لها تبعيات على اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ومنها ما ورد في اجندة السياسات الوطنية (2017-2022) والتي تركز على جملة من القضايا اهمها تجسيد الدولة وانهاء الاحتلال وتعزيز الوحدة الوطنية وتعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين، وكذلك الاصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة، والتي تتمحور بوجود حكومة مستجيبة للمواطن وحكومة فعالة بالاضافة لتعزيز التنمية المستدامة من خلال تحقيق الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون، وتوفير تعليم جيد وشامل للجميع ورعاية صحية شاملة وذات جودة ومتاحة للجميع ليصبح مجتمع قادر على الصمود والتنمية، وسوف نتناول جزء منها في المباحث التالية:-

2.3 الطريق نحو الحرية والاستقلال لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، الديمقراطية، القابلة

للحياة

تشكل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي تبسط سيادتها على التراب الوطني على حدود الرابع من العام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، أولى الأولويات الوطنية، فهذا حق

أساسي من حقوق شعبنا الذي يلقي الدعم والمساندة من المجتمع الدولي في تحقيق مسعاه نحو تقرير مصيره، وبموجب برامج الحكومات الفلسطينية المتتالية كانت قضية إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والديمقراطية والقابلة للحياة والتي تحظى بالسيادة التامة على إقليمها تشكل برنامج عمل وطني، والتي يستطيع جميع أبناء شعبنا العيش في كنفها بحرية وكرامة، ومن أجل تحقيق هذا البرنامج (رؤية القيادة)، ينبغي القيام بعدد من الإجراءات والتي تتمثل في إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز أواصر الترابط بين أبناء الشعب الواحد وضمان مساهمتهم في بناء الدولة وتحقيق الاستقلال، تعزيز الصمود لكافة المواطنين وخصوصاً في المناطق الأكثر استهدافاً مثل سكان القدس وسكان مناطق ج وكذلك تعزيز الصمود بتوفير كافة المقومات من توفير الأمن والأمان وتعزيز سيادة القانون وتأمين سبل العيش الكريم لكافة المواطنين، تفعيل مسائلة الاحتلال أمام المؤسسات الدولية عن الجرائم التي يرتكبها.

1.2.3 إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز وحدة الأرض

شكل الانقسام في الساحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس والذي تجسد على أرض الواقع بالإجراءات التي أقدمت عليها حركة حماس منتصف حزيران 2007 وأدى لسيطرتها على قطاع غزة، وما ترتب عليه من قطع التواصل بين الضفة وغزة، وتشكيل حكومتين متعاديتين ضربة للمشروع الوطني الذي يسعى للتحرر من الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة. ويعتقد أن للانقسام جذوراً أعمق من ذلك ويمكن قراءتها من منظور أبعد مما جرى في حزيران 2007 وأبعد من كونها خلافاً أو صراعاً سياسياً بين حركتي فتح وحماس، كما لا يمكن اختزاله فقط كحالة صراع على السلطة بين فتح وحماس، فما جرى في غزة هو تنويع لصيرورة من الخلافات العميقة ومتراكمة لاستعصاء إستراتيجية واجهت النظام السياسي الفلسطيني (المشروع الوطني)، منذ تأسيسه كمشروع حركة تحرر وطني، ثم تعمق وازداد إشكالا مع وجود السلطة الفلسطينية، بالتالي فإن الانقسام أثر إستراتيجياً وبالسلب على ركيزتي هذا المشروع الوطني - المقاومة والتسوية السياسية- بما يطرح تساؤلات حول مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني برمته من منطلق أن المرجعيات الدولية للتسوية والمقاومة والضرورات العمليتيه

تقوم على وحدة الضفة وغزة على أقل تقدير، ومن ناحية عملية فلا تسوية مشرفة ولا مقاومة ناجحة في ظل الانقسام، وبالتالي لا فرص لإنجاز المشروع وطني في ظل الانقسام¹.

إن المشروع الوطني الفلسطيني هو مشروع معركة الاستقلال الوطني، وهو نقيض الاحتلال ونقيض المشروع الصهيوني وبالتالي تعبير عن الكل الوطني، المشروع الوطني ليس ملكاً لحزب بل ملك لمن يستطيع تحمل استحقاقاته النضالية وحمايته من أي تدخلات خارجية تحرفه عن وجهته الوطنية فالمشروع الوطني رديف استقلالية القرار الوطني، فمن لا يملك قراراً مستقلاً لا يمكنه أن يؤسس أو يقود مشروعاً وطنياً، لا يمكن لشعب تحت الاحتلال أن يواجه الاحتلال ومناوراته واعتداءاته إلا في إطار مشروع وطني تحرري يتوسل كل السبل لتحقيق أهدافه، المقاومة حيث تكون ممكنة وبالشكل المناسب لظروف المرحلة، والمفاوضات والتسوية السلمية عندما تتوفر شروطها.

إن من يريد قيادة المشروع الوطني عليه توسل كل الطرق السلمية والعسكرية ولكن في إطار إستراتيجية عمل وطني ولا تناقض ما بين نهج السلام ونهج المقاومة بمفهومها الوطني الشمولي. لم يكن الخلل في دعاة السلام أنهم ينشدون السلام والتسوية السلمية كما لم يكن الخلل بدعاة المقاومة أنهم يتمسكون بالحق بالمقاومة ولكن الخلل في الانقسام الاستراتيجي بين دعاة السلام ودعاة التسوية وهو انقسام يؤسس في رأينا على جهل بالسلام وجهل بالمقاومة، ذلك أن كل حركة تحرر وطني هي مشروع سلام لأنها تهدف لغايات قانونية ونبيلة منصوص عليها في المواثيق الدولية، فهذه تعطي الشعوب الحق في تقرير مصيرها والحق في المقاومة لاستعادة حقوقها، وكل مشروع سلام يتضمن الحق في المقاومة لأن امتلاك الحق بالمقاومة ومقومات الصمود يعزز موقف المفاوض حتى وإن لم يلجأ لممارسة الحق بالمقاومة وقت الجلوس على طاولة المفاوضات.

إن المشروع الوطني، مشروع سلام ومشروع مقاومة فإن كل الأعداء الراغبين بضرب وتدمير المشروع الوطني يشتغلون على جبهتين: استهداف مشروع السلام الفلسطيني القائم على

¹ عيتاني مريم، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008.

التسوية السلمية العادلة، واستهداف مشروع المقاومة بمفهومها الاستراتيجي الوطني. ومن هنا يمكن اعتبار كل نهج أو تفكير متعارض ورافض للوحدة الوطنية ولوجود إستراتيجية عمل وطني واحدة يعتبر انقساماً وخروجاً على المشروع الوطني، كما أن كل نهج أو تصرف يؤثر سلباً على المقاومة بمفهومها الوطني الشمولي، أو يصادر الحق بالمقاومة يعتبر انقساماً وخروجاً عن المشروع الوطني¹.

مر المشروع الوطني بعدة مراحل وأخذ عدة صياغات، فمن المشروع الوطني القومي الذي صاغته بنود الميثاق الأول عام 1964 إلى المشروع الوطني لعام 1968 والذي يقول بتحرير كل فلسطين ورفض قرارات الشرعية الدولية، إلى مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني وهي الدولة التي تقبل بوجود اليهود المقيمين بفلسطين واعتبارهم مواطنين في الدولة الفلسطينية وهو المشروع الذي تم اعتماده في دورة المجلس الوطني الفلسطيني عام 1971، إلى البرنامج المرحلي لعام 1974، إلى مشروع الدولة المستقلة كما صاغه بيان إعلان الاستقلال عام 1988، إلى اتفاقات أوسلو 1993 ثم خطة خارطة الطريق فتفاهمات "انابولس" والتي تربط الدولة بالتسوية وبالقبول الإسرائيلي.

أن التاريخ السياسي الفلسطيني حافل بالخلافات وكل أشكال التعددية سواء الأيديولوجية أو تلك المفروضة بفعل أيديولوجيا البعد القومي أو البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية أو بفعل الجغرافيا السياسية، وإن كان ظهور منظمة التحرير الفلسطينية شكل تحولاً نوعياً في العمل السياسي الفلسطيني بما مثلته من إطار موحد للفلسطينيين وهذا ما نصت عليه المادة 8 من الميثاق الوطني حيث جاء فيها (المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء

¹ الحسيني، سنية: الانقسام الفلسطيني والخلاف بين حركتي حماس وفتح، دنيا الوطن، 25 مارس 2015.

من كان منها في ارض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وأفرادا جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح¹.

إن وجود المنظمة لم يمنع من ظهور تباينات وانشقاقات ما بينها وبين بعض الفصائل المنضوية تحت لوائها كالجبهة الشعبية أو منظمة الصاعقة أو جبهة التحرير العربية، أو داخل الحزب الواحد كالذي عرفته الجبهة الشعبية حيث انشقت عنها الجبهة الديمقراطية ثم الجبهة الشعبية - القيادة العامة، أو الانشقاقات التي عرفتها حركة فتح كخروج جماعة أبو نضال وأبو موسى وغيرهم الخ، إلى حين ظهور حركة حماس والجهاد الإسلامي وقبل ظهور السلطة الوطنية الفلسطينية كان من الممكن إدراج الخلافات والانقسامات في إطار المشروع الوطني حيث لم تُشكل الجماعات المنشقة حالة انقسام حاد أو بديل للمشروع الوطني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية، صحيح أن بعض القوى السياسية ذهبت بعيدا في نقد نهج منظمة التحرير إلا أنها بقيت أعجز من أن تشكل حالة انقسام مهددة للطابع الشكلائي والرمزي للمشروع الوطني، إما بسبب ضعف التأييد الشعبي لها أو لممانعة الدول العربية بالاعتراف بأي مرجعية للشعب الفلسطيني غير منظمة التحرير أو لأنها بقيت قريبة من أسس المشروع الوطني كطابعه الوطني العلماني التقدمي. ومن جهة أخرى ولأن مركز ثقل الحركة الوطنية كان خارج الوطن فلم تكن أي من الفصائل الفلسطينية تمارس سيادة حتى على المخيمات، فقد كانت الخلافات والانشقاقات تأخذ طابعا فكريا وتنظيما فقط ولم تترك هذه الانقسامات تداعيات جغرافية حيث كان الشعب موحدا جغرافيا تحت سلطة الاحتلال أو خاضعا لسيادة الدول العربية المضيفة.

1.1.2.3 أسباب الخلاف بين فتح وحماس

شكل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م، بداية لمرحلة جديدة في النضال الفلسطيني والتي جعلت من الأراضي المحتلة مركز ثقل في صناعة الأحداث، وجعلت الخارج مركز ثقل لصناعة القرار من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، ومع بداية تأسيس حركة حماس التي حملت أيديولوجية ومشروعاً خاصاً بها، رفعت شعار الإسلام هو الحل وكانت تتبع لجماعة

¹ الميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، المادة رقم 8.

الإخوان المسلمين ورفضت الاندماج بمنظمة التحرير، ومن هنا بدأ الخلاف يتسع في الميدان عندما رفضت المشاركة في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وازداد تعمقاً بعد توقيع اتفاق أوسلو وهو ما رفضته حماس واعتبرته تنازلاً عن فلسطين التاريخية، ومع قيام السلطة كأحد نتائج اتفاق أوسلو، وممارستها لدورها السيادي في بعض المناطق كان له الأثر الأكبر في تعميق الخلاف بين حركة حماس وحركة فتح، وأن أوسلو تسبب في وجود شرخ كبير أيضاً بين فصائل منظمة التحرير على خلفية الاعتراف بالكيان المحتل ووقف المقاومة المسلحة مقابل الاعتراف بالمنظمة والانسحاب من بعض المناطق في الضفة وغزة وإنشاء سلطة حكم ذاتي، وهنا ازداد الخلاف بين فتح وحماس فيما يتعلق بسبل مواجهة الاحتلال.

ومع اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000 دخلت العلاقة بين فتح وحماس مرحلة جديدة حيث ازدادت شعبية حماس وترافق ذلك مع ضعف وترهل في فتح والسلطة بسبب انسداد أفق التسوية واستهداف إسرائيل بالاغتيال والتدمير لكوادر فتح ومؤسسات السلطة ومقار الأجهزة الأمنية، وقيام حماس بتوسيع دائرة العمليات العسكرية ضد الاحتلال مما زاد في شعبيتها وشجعها في المشاركة في الانتخابات التشريعية عام 2006 وحصولها على الأغلبية البرلمانية لتدخل العلاقة في نفق مظلم وتطفو كافة الاختلافات على السطح لتزيد من تعقيدات الحالة الفلسطينية والتي كان من بين هذه الاختلافات بالإضافة للخلاف الفكري والإيديولوجي الخلاف في البرامج السياسية والخلاف على المنظمة ودورها وتمثيلها، وكذلك الخلاف مع مؤسسة الرئاسة ومحاولة حماس تشكيل قوة موازية وتطرح نفسها البديل لمنظمة التحرير جعل من الانقسام الجغرافي والسياسي أمراً واقعاً مما اضر بالقضية الفلسطينية بعد أن تحول الخلاف إلى اقتتال طالت معاناته الشعب الفلسطيني برمته¹.

2.1.2.3 تداعيات الانقسام على المشروع الوطني الفلسطيني

تعتبر تداعيات الانقسام الفلسطيني كاريثيه، وهناك من وصفها بالنكبة الجديدة للشعب الفلسطيني حيث شكلت خطوة حماس بالسيطرة على قطاع غزة وأوجدت واقعاً سياسياً يسوده

¹ عيسى مجدي، المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، فلسطين، 2007.

حالة من الضبابية حول مستقبل القضية، في ظل غياب الوحدة الوطنية داخلياً واستغلال إسرائيل للواقع الفلسطيني الجديد خارجياً ليشكلا تحديات تقف عائقاً أمام تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني. والانقسام توج مرحلة جديدة على صعيد العلاقات المتناقضة بين مشروع منظمة التحرير الفلسطينية والمشروع الإسلامي، واعتبر عام 2007 لحظة التصادم بين البرنامجين وما نتج عنها من تقسيم للكيان الفلسطيني سياسياً وجغرافياً وهياً إلى شطر الوطن لكيانين متناحرين، وحكومتين وسلطتين تحت الاحتلال، وترسيخ مفهوم الحزب الواحد في كل من شطري الوطن، الأمر الذي أدى إلى شل المؤسسات الدستورية، وكافة مقومات الحياة السياسية الداخلية، الأمر الذي اضعف الوحدة الوطنية واثّر على مستقبل المشروع الوطني. وكان هذا الانقسام واستمراره هدفاً إسرائيلياً تم استغلاله وإعلان محددات السياسة الإسرائيلية على أثره، والتي تسعى لتفتيت ألكيان الفلسطيني من خلال الإعلان عن قطاع غزة كياناً معادياً والتوصل من استحقاقات والتزامات عملية السلام بحجة عدم وجود شريك، وأعطائها الذريعة لابتلاع الأراضي عبر التوسع في الاستيطان والاستفراد بقطاع غزة ومحاصرتة، وهو ما أدى لتوافق الانقسام مع المشروع الإسرائيلي، وفتح الباب على مصراعيه للتدخلات الخارجية في القضية الفلسطينية، مما أدى لتراجع القضية الفلسطينية عربياً ودولياً¹.

3.1.2.3 المعوقات التي تحول دون تحقيق انتهاء الانقسام

على مدى سنوات الانقسام كانت تبذل جهود كبيرة من قبل أطراف عدة داخلية وخارجية في محاولة لإنهائه، إلا أن العراقيل التي كانت تحول دون تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية. وهي تتمثل بعدد من العوامل²، أولها عدم توفر الإرادة السياسية لطرفي الانقسام وإصرار كل طرف على مطالبة، وهناك عوامل أخرى تتعلق باقتضار الحوارات والاتفاقيات على فتح وحماس، ثم دعوة باقي الفصائل والمستقلين مما فرض نظام المحاصصة الثنائي الذي يغلب مصالح الطرفين المتنازعين على المصلحة الوطنية، ناهيك عن

¹ كساب عز الدين، تجربة حماس في الحكم وانعكاساتها على استراتيجية التحرر لدى المقاومة الفلسطينية، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة السياسية للدراسات العليا، غزة، فلسطين، 2014م.

² مركز وفا للدراسات، اسباب الانقسام وفاق المصالحة بين فتح وحماس، 2014م.

دور جماعات الضغط المستفيدة من الانقسام والتي ازدادت نفوذاً وثروة وسلطة في مرحلة الانقسام، وهي تعمل على إفشال جهود المصالحة للحفاظ على الامتيازات التي حققتها، وهناك العامل الإسرائيلي الذي لعب دوراً مهماً في حدوث وتعزيز الانقسام واستمراره وتعميقه، واستغلاله لتحريض الدول الغربية لمقاطعة أي حكومة لا تعترف بإسرائيل ولا تلتزم بتطبيق الاتفاقيات مما شجعها لفرض حصار وشن حروب على قطاع غزة بحجة حكمها من قبل حماس، وهناك العامل الخارجي والذي اخذ في الازدياد بعد الانقسام حيث بدأ تأثير الأطراف العربية والإقليمية والدولية يظهر بعد ظهور سياسة المحاور وحاجة كل طرف للدعم والمساعدة والارتهان للمساعدات المقدمة من هذه المحاور وبالمواقف السياسية لها.

يرى الباحث أن استمرار الخلاف بين حركتي فتح وحماس في المبادئ والأهداف والرؤيا في إدارة الصراع مع الاحتلال سوف يقود إلى الاختلاف والتناقض، والخاسر الأول هو الشعب الفلسطيني، فلا بد من الحوار والاتفاق على الحد الأدنى في إدارة الصراع وإنهاء الاحتلال. يجب إعادة تفعيل الاتفاقات الموقعة بين الطرفين فتح وحماس وإعادة بناء الثقة، وتفعيل المؤسسات الوطنية التشريعية والرقابية، بالإضافة لنشر التوعية السياسية والثقافية السياسية المبنية على الوسائل الديمقراطية من أجل إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، لإعادة بناء المشروع الوطني بهدف الوصول إلى إنهاء الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، الديمقراطية والقابلة للحياة.

2.2.3 تعزيز صمود المواطنين في المناطق المسماة (ج) والقدس الشرقية

يتعرض سكان المناطق المصنفة (ج) هي مناطق واقعة تحت السيطرة العسكرية والإدارية الإسرائيلية الكاملة، وتشكل حوالي 61% من أراضي الضفة الغربية، ويسكنها ما يقارب 297 ألف فلسطيني، موزعين على 532 تجمعاً سكانياً حسب بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وتتألف من أكثر الشرائح السكانية ضعفاً في الضفة من حيث الاحتياجات الإنسانية، لأنواع شتى من التضيق والتنكيل في ظل عمليات الهدم والطرده القسري للسكان من منازلهم، الأمر الذي يقلل من قدرتهم على كسب العيش، ويؤدي إلى استئثار الفقراء،

وزيادة الاعتماد على المساعدات. تشكل مناطق (ج) الغلاف المحيط بمناطق (أ) و(ب)، وتعتبر صلة الوصل بينهما، وفيها المخرج الوحيد للضفة الغربية إلى العالم، إضافة إلى المخزون الاحتياطي من الأراضي والموارد الطبيعية اللازمة لنجاح أي عملية تنموية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، واستطاعت إسرائيل أن تحول مناطق (ج) إلى بؤر معزولة محاطة بشبكة مستوطنات من مختلف الجهات، ما شكل طوقاً حول الوجود الفلسطيني ككل وفكّكه إلى تجمعات معزولة عن بعضها البعض، ويبلغ عدد المستوطنات في الضفة الغربية 198 مستوطنة، و220 بؤرة استيطانية، يعيش فيها أكثر من 824 ألف مستوطن¹.

تكثف إسرائيل النشاط الاستيطاني وإقامة جدار التوسع والضم في مناطق (ج)، وتشير دراسة أعدها البنك الدولي² عام 2013 أن 68% من مساحة هذه المناطق حجزت لبناء المستوطنات الإسرائيلية، فيما أجاز للفلسطينيين استخدام أقل من 1% منها، وتقوم قوات الاحتلال بشق الطرق الالتفافية، وهدم المنازل، والإخلاء القسري، وخاصة للتجمعات البدوية، وإنشاء مناطق تماس، ونقاط تفتيش، وتقييد البناء بتحويل مساحات شاسعة إلى مناطق عسكرية أو محميات طبيعية، وانتزاع الأراضي من أصحابها لتحويلها إلى أراضٍ زراعية تابعة للمستوطنات، الأمر الذي جعل الكثير من البلدات والقرى دون شبكات طرق وكهرباء أو بنى تحتية بشكل عام. يتركز الاستغلال الاستيطاني الإسرائيلي لمناطق (ج) في غور الأردن، والجزء الشمالي من البحر الميت، إذ تسيطر المستوطنات على 85% من مساحة هذه الأراضي، وهي أخصب أراضي الضفة، حيث وفرة المياه والمناخ يوفّر الظروف المثلى لازدهار الزراعة، ما يجعلها تنتج ما نسبته 40% من صادرات التمر من إسرائيل، في حين يُمنع الفلسطينيون من العيش أو البناء أو رعي الماشية، بحجة أنها أراضٍ عسكرية أو أراضي دولة. ترتفع بشكل مستمر بعض الأصوات الداعية في إسرائيل إلى فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق الضفة الغربية بشكل كامل، في حين يدعو البعض الآخر إلى فرض السيادة على مناطق

¹ زماري عبد الله، عملية ضم إسرائيل لمستوطنات الضفة ومناطق (ج)، تقدير موقف، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، فلسطين، 2018.

² Area C and the Future of the Palestinian Economy, Document of the World Bank, 2/10/2013 <https://goo.gl/W433w>

(ج)، ضمن دوافع أيديولوجية (حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل الكبرى)، أو ضمن حقوق المستوطنين في مناطق (ج) من وجهة نظرهم. وتأتي هذه الأصوات في ظل مصادقة مركز حزب الليكود الحاكم على مشروع قرار يدعو إلى فرض السيادة الإسرائيلية على كافة المستوطنات¹.

بدأت إسرائيل منذ مدة بتطبيق العديد من القوانين الإسرائيلية على المستوطنات، فقد قامت بتوسيع نطاق صلاحيات المحاكم المدنية على مناطق (ج)، مع تقليص صلاحيات محكمة العدل العليا التي كبحت بعض الإجراءات الاستيطانية أحياناً، وتعتبر إسرائيل المستوطنات ذات أولوية وطنية، الأمر الذي يخولها للحصول على حوافز مالية من الحكومة الإسرائيلية في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتنمية الزراعية، وتقوم الحكومة بتحويل مئات الآلاف من الشواغل لدعم المستوطنات وتحفيز عملية الاستيطان، لكنها لا تقوم بذلك عبر موازنات مخصصة بشكل واضح، وتستغل سلطات الاحتلال سيطرتها التامة في مجال التخطيط والبناء لمنع الفلسطينيين منعاً شبه كامل من البناء في مناطق (ج)، من خلال تعريف مساحات شاسعة كأراضي دولة ومناطق إطلاق نار ومحميات طبيعية، وذلك عبر ضمها إلى مستوى نفوذ المستوطنات والمجالس الإقليمية، وترفض معظم طلبات الترخيص التي يتقدم بها المواطنون، كما تقوم سلطات الاحتلال بعمليات هدم للمنازل والمنشآت الفلسطينية بحجة عدم وجود التراخيص المطلوبة²، وتعتبره إجراءً شرعياً تعتمد فيه على القوانين الأردنية والتعديل العسكري الذي عليها، وعلى بنود الاتفاق المرحلي المبرم في العام 1995 (اتفاقية طابا) بين إسرائيل ومنظمة التحرير، الذي ينص على أن عمليات التخطيط وتقسيم الأراضي في مناطق (ج) يجب أن تصادق عليه لجان التخطيط المعنية، وسبق أن قدمت السلطة الفلسطينية، خلال السنوات الماضية، خرائط لـ 116 تجمعاً، وقدمت 67 منها للمصادقة من قبل الإدارة المدنية³، غير أن

¹ زماري عبد الله، عملية ضم إسرائيل لمستوطنات الضفة ومناطق (ج)، تقدير موقف، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، فلسطين، 2018.

² الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - ديوان المظالم، السياسات الإسرائيلية في المناطق (ج) ومعيقات التنمية فيها وتدخلات السلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهتها: خطط وتحديات، رام الله، 2016.

³ ورقة تحليل السياسات... نحو سياسات لتعزيز التنمية في مناطق (ج) - <http://www.pn-news.net/news.php?extend.8380.7>

هذه المساعي لم تثمر، إذ صادقت الإدارة المدنية على ثلاث خرائط فقط، تشمل مساحة 570 دونماً، أي ما نسبته 0.02% من مناطق (ج)، وخصصت السلطات الإسرائيلية خلال الفترة (2002-2015) أراضي عامة لبناء أكثر من 12 ألف وحدة سكنية للمستوطنات، ولا توجد أي عملية مشابهة تقوم بها السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين في مناطق (ج)، وتتبع إسرائيل طرقاً أخرى لطرد الفلسطينيين من أراضيهم، مثل حظر بناء المدارس والمستشفيات، وحرمان السكان من الخدمات الأساسية، كالكهرباء والمياه وحفر الآبار، ومن الملاحظ على أرض الواقع أن أوامر الهدم المعلقة لم تحظ برصد ومتابعة منظمات المجتمع العمل الإنساني بشكل كبير، على الرغم مما تسببه من عدم الإحساس بالأمان للسكان الذين صدرت بحقهم أوامر الهدم، ومن سياسات إسرائيل المتبعة الأخرى، نشر الفلتان الأمني بشكل مباشر، إذ لا تتدخل ولا تسمح للسلطة الفلسطينية بالتدخل لاحتواء العديد من الإشكاليات الاجتماعية والجرائم في المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الجرائم والمشاكل الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، تشير العديد من التقارير إلى ارتفاع نسبة الجريمة، وانتشار العصابات، والفلتان الأمني، وانتشار المخدرات في العديد من مناطق¹.

وتظهر تقارير الشرطة الفلسطينية أن معظم معامل ومشاريل المخدرات تنتشر في هذه المناطق، ويتم توزيع المخدرات في جميع أنحاء الضفة الغربية، حيث تشير التقارير إلى تزايد عدد الفلسطينيين الذين يتعاطون المخدرات بشكل سريع جداً، وبين الفئة العمرية الشابة، ولا تستطيع الشرطة متابعة القضايا والمشاكل ومتابعة المجرمين في مناطق (ج)، لأن سلطات الاحتلال تعمل على عرقلة مهامها وتشجيع الفلتان الأمني، وبالتالي أدت السياسات الإسرائيلية المباشرة في مناطق (ج) إلى فجوة حقيقية لجهة الخدمات والأمن المجتمعي وطبيعة الحياة بين هذه المناطق ومناطق (أ) و(ب)².

¹ سياسات التخطيط في الضفة الغربية، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، <https://goo.gl/rr9zwv2017/11/11>.

² المخدرات بالضفة تزداد عشرة أضعاف خلال عام والمروجون يحتمون في مناطق (ج)، شبكة أصداء الإخبارية، <https://goo.gl/Z9R1zy2016/1/21>.

من أجل مواجهة السياسات الإسرائيلية في هذه المناطق، أولت القيادة الفلسطينية اهتماماً خاصاً بهذه المناطق، وعملت على إدراجها في (أجندة السياسات الوطنية 2017-2022)، إذ خصصت 222 مليون شيقل من موازنة العام 2017 لدعم المشاريع المتعلقة بقطاع التربية في القدس والقطاعات المهمشة، إضافة إلى إعداد الإطار الوطني سابقاً لدعم صمود المواطنين في مناطق (ج) للفترة (2014-2016)، والذي سعى الإطار إلى منظومة من التدخلات كالحفاظ على فلسطينية الأرض والمصادر الطبيعية والتاريخية والمورثات الأثرية الثقافية في مناطق (ج)، والحفاظ على هذه المناطق كمكون إستراتيجي أساسي من الضفة وليس ملحقة لمناطق (أ) و(ب)، إضافةً إلى تعزيز صمود المواطنين، وتوفير مقومات الحياة الكريمة والخدمات الأساسية اللازمة لهم، والتأكيد على حق المواطن الفلسطيني بالتنقل والحركة والعيش بحرية أينما أراد داخل حدود الدولة الفلسطينية المحتلة العام 1967¹.

إن الجهود التي بذلتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة من تبني سياسات وطنية في مواجهة السياسات الإسرائيلية في المناطق ألسماه (ج) والقدس الشرقية واجهت عدداً من العقبات وهي تتمثل بالفجوة بين التخطيط والتنفيذ²، حيث ورد في أجندة السياسات أن من أولويات الحكومة إيلاء مناطق (ج) والقدس الشرقية اهتماماً خاصاً لدعم صمود الفلسطينيين، وتوفير مقومات الصمود فيها، مع إدراك الحكومة بشكل مباشر لهشاشة البنية التي يعيش فيها الفلسطينيون، وأن التنمية تحت الاحتلال صعبة، وتكاد تكون مستحيلة، وهذا بنص مكتوب داخل الأجندة، لكن الأدوات المستخدمة لا تشير إلى كيفية التخلص من هذه العقبة الأساسية، وترى الحكومة من خلال أجندة السياسات أنه بمقدورها توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها والارتقاء بها في المناطق الأقل حظاً، لا سيما في مناطق (ج) والقدس الشرقية، على الرغم من المعوقات التي تفرضها إسرائيل على الحكومة والمؤسسات الفلسطينية، من خلال توسيع الخدمات الإلكترونية، وإطلاق مبادرات خالقة لضمان وصول عدد من الخدمات إلى المواطنين، والتركيز على المنظمات غير الحكومية والدولية والقطاع الخاص لعمل ذلك، وتقترح الأجندة إصلاحات على

¹ نمر، جنان: أثر ممارسات الاحتلال الاسرائيلي على أهالي مدينة القدس. 2018.

² دائرة الثقافة والإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية: الاستيطان وقيود الانتخابات الإسرائيلية، 2015.

مستوى الوزارات والمؤسسات والأجهزة، وتعزيز المنتج الوطني، وإعادة بناء قاعدة الإنتاج للاقتصاد الفلسطيني، من خلال التركيز على الصناعة، وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وتطوير الصادرات، على الرغم من تأكيد الحكومة مراراً على عدم سيطرتها على أي من الموارد والأراضي، والخذلان المعروف من الدول العربية والأجنبية في دعم الحكومة الفلسطينية في أي مبادرة تصب في العملية التحررية، بالإضافة لوجود الفجوة بين التخطيط والموازنة، إذ بقيت المشاريع والتدخلات حبراً على ورق، وكذلك غياب التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المختلفة لتنفيذ أجندة السياسات وخطة الحكومة بما يخص مناطق (ج)، إذ من الملاحظ عدم وجود خطة تنفيذ واضحة لتنفيذ السياسات الحكومية في هذه المناطق، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف تنفيذ السياسات وتعدد المرجعيات.

3.2.3 تفعيل مساهمة الاحتلال أمام المؤسسات الدولية

توصلت قيادة المنظمة إلى قناعة بأن المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لن تحقق طموحات الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال بعد تعثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في تحقيق السلام المنشود، وبدأت بالتفكير في خيارات أخرى غير التفاوض، منها خيار التوجه إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل الحصول على اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية إلا إنها اصطدمت بالفيتو الأمريكي، وفي ظل انسداد الأفق السياسي للحل والعنجهية الإسرائيلية التي شنت حروباً مدمرة في الأراضي الفلسطينية والتوسع الاستيطاني الغير مسبوق ومصادرة الأراضي، قررت قيادة المنظمة التوجه إلى المنظمات الدولية المختلفة ومنها محكمة الجنايات الدولية للحصول على العضوية ولتقديم قضايا ضد العدوان الإسرائيلي، وبالرغم من التهديدات الإسرائيلية، إلا أن القيادة لم تتراجع.

1.3.2.3 محكمة الجنايات الدولية (التأسيس والاختصاص)

في 17/ تموز 1998 وافقت 120 دولة في اجتماع للجمعية العمومية للأمم المتحدة في إيطاليا على ما يعرف بميثاق روما، واعتبرته قاعدة لإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة،

وعارضت هذه الفكرة سبع دول، وامتنعت 21 عن التصويت، وتأسست المحكمة الجنائية الدولية بصفة قانونية في الأول من تموز 2002 بموجب ميثاق روما، الذي دخل حيز التنفيذ في 11/ نيسان من السنة نفسها، بعد تجاوز عدد الدول المصادقة عليه ستين دولة وصادق الآن على قانون المحكمة 108 دول، وتلتقي في جمعية للدول الأعضاء، وهي هيئة تراقب عمل المحكمة، كما وقعت 41 دولة أخرى على ميثاق روما لكنها لم تصادق عليه بعد¹.

تختص المحكمة الجنائية الدولية² بمتابعة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية، وتعني حسب تعريف ميثاق روما، القتل أو التسبب بأذى شديد بغرض إهلاك جماعة قومية أو أثنى أو عرقية أو دينية إهلاكاً كلياً أو جزئياً، والجرائم ضد الإنسانية، وهي أي فعل من الأفعال المحظورة المنصوص عليها في نظام روما، إذا ارتكب بشكل منظم وممنهج ضد مجموعة من السكان المدنيين، مثل القتل العمد والإبادة والاغتصاب والإبعاد والنقل القسري والتفرقة العنصرية والاسترقاق، وجرائم الحرب، وتعني كل الخروقات المرتكبة بحق اتفاقية جنيف لسنة 1949، وانتهاك قوانين الحرب في نزاع مسلح دولي أو داخلي، ويمكن للمحكمة أن تنظر بقضايا أشخاص متهمين بارتكاب هذه الجرائم مباشرة، أو آخرين لديهم مسؤولية غير مباشرة فيها، كالمسؤولية عن الإعداد أو التخطيط، أو مسؤولية التغطية عنها، أو مسؤولية التشجيع عليها، ويمكن للدول المصادقة على المحكمة أو مجلس الأمن الدولي أن تحيل على المدعي العام قضايا تتعلق بالجرائم التي تختص المحكمة بالنظر فيها، كما يمكن له أن يبادر بفتح تحقيق في أي قضية يرى أنها تستحق ذلك، ويفرض قانون المحكمة على هذه الدول أن تتعاون معها في التحقيقات والمتابعات التي تباشرها، بأن تسلّم المتهمين إن كانوا من مواطنيها، أو تعتقلهم وتسلمهم إن دخلوا أراضيها، وبأن توفر كل الوثائق المتوفرة لديها في أي قضية تفتح المحكمة التحقيق فيها، ويمكن للمحكمة أن تتعاون مع الدول غير المصادقة على ميثاقها، وذلك عبر

¹ بوسعيد محمد بوجلال: المحكمة الجنائية الدولية ودورها في محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية (Doctoral dissertation). 2016.

² عبد الرحمن، علي: فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية: الخيارات المطروحة، مؤتمر "انضمام دولة فلسطين الى المحكمة الجنائية الدولية ونتائج المحتملة" مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 23-10-2014م، <https://www.alzaytouna.net/2014/10/24>، مؤتمر-انضمام-دولة-فلسطين-إلى-المحكمة.

تفاهمات أو اتفاقات منفصلة، كما يربط المحكمة بالأمم المتحدة اتفاق ينظم العلاقات وسبل التعاون بينهما¹، وبذلك تختلف المحكمة الجنائية الدولية عن محكمة العدل الدولية التي تعتبر ذراعاً تابعة للأمم المتحدة تهدف من خلالها لحل النزاعات بين الدول، أما فيما يتعلق بالاختصاص الزمني للمحكمة حيث نصت المادة 11/1 أنه "ليس للمحكمة اختصاص إلا فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت بعد بدء نفاذ هذا النظام الأساسي"، وبالتالي فإن المحكمة مختصة فقط بالجرائم التي ارتكبت بعد دخول معاهدة روما حيز التنفيذ وهذا يعني بعد 2002/7/1.

2.3.2.3 أثر انضمام دولة فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية

إن خطوة انضمام فلسطين إلى المعاهدات الدولية له فوائد كثيرة، في حال تم تطبيقها ومتابعتها، إذ يفترض أن يؤثر ذلك بشكل مباشر على الصراع الدائر مع الاحتلال "الإسرائيلي"، كاتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام 1907، واتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الأول الملحق به لعام 1977، فهذه الاتفاقيات تنص على حماية المدنيين وقت الحرب، وعلى أن أفراد الأجهزة الأمنية من حقهم مجابهة الاحتلال في حالة دخوله لإحدى المدن الفلسطينية، وأنهم يعدون معتقلين في حالة اعتقالهم يستفيدون من كافة أحكام الحماية، كما أن الانضمام لهذه المعاهدات سيؤهل القيادة الفلسطينية لتكون في موضع أفضل لمطالبة "إسرائيل" بالالتزام بتطبيق الاتفاقيات المتعلقة بالوضع القانوني للسجناء الفلسطينيين²، ويفتح المجال أمام تدويل قضية المعتقلين لحشد الدعم في وجه الانتهاكات "الإسرائيلية" لحقوق الإنسان.

وبعد الانضمام الفلسطيني، أصبح يمكن للمحكمة الجنائية أن تحاكم أي متهم بارتكاب جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية أو أمر بارتكابها، سواء ارتكبت الجريمة من قبل

¹ علاونه، ياسر غازي: الاستحقاقات القانونية المترتبة على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، سلسلة تقارير قانونية (79)، 2013، ص 12.

² أبو عيد، عبد الله موسى: العدوان المستمر على قطاع غزة: الجرائم وآليات المساءلة القانونية: دراسة في القانون الجنائي الدولي، بتاريخ 2 ديسمبر 2014. للاطلاع على الدراسة موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: <http://www.alzaytouna.net/permalink/83340.html>

مسؤولين إسرائيليين أو فلسطينيين أو مسلحين أو أفراد عاديين، لكن إسرائيل ستكون المتضرر الأكبر من انضمام فلسطين للمحكمة كون إسرائيل هي المعتدية وكونها ترتكب مجازر وجرائم بشكل متكرر ومستمر، ومع ذلك يمكن أن يحاكم الفلسطينيون بشكل رئيسي في حالتين هما: الأولى، نعد استهداف مدنيين إسرائيليين، والثانية القيام بانتهاكات حقوق الإنسان من قبل السلطات الفلسطينية ضد فلسطينيين. وربما هذا الأمر سيدفع الفلسطينيين إلى تبني وسائل مقاومة غير مسلحة أو أن يوجهوا هجماتهم ضد القوات العسكرية، ومن أجل أن يتجنب الفلسطينيون الملاحقة من قبل المحكمة، يمكنهم تشكيل محاكم خاصة من أجل محاكمة أي فلسطيني يرتكب أي مخالفة من المخالفات التي تعاقب عليها المحكمة كون القضاء الدولي لا يختص طالما قام القضاء المحلي بمهمة المحاكمة، لذلك من الواضح أن المستفيد الأكبر من الانضمام للمحكمة الجنائية هم المدنيون، سواء الفلسطينيون أو الإسرائيليون.

وتجب الإشارة أن موقف امريكا والذي تمثل بوزارة الخارجية الأميركية، تقول أنها لا تعتقد أن فلسطين دولة ذات سيادة ولذلك فهي غير مؤهلة لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، على حد نص قول الخارجية الأميركية، لتتضم تلك التصريحات بجانب التهديدات الأميركية الإسرائيلية للضغط على القيادة الفلسطينية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا هذا الهلع الإسرائيلي الأمريكي من هذا القرار؟¹.

الأمر ببساطة أن هذه الاتفاقية ستتيح للمحكمة فتح قضايا ابتداء من الأول من نيسان 2016 حول جرائم خطيرة ارتكبت على الأراضي الفلسطينية، وسيكون بإمكان فلسطين مقاضاة مسؤولين إسرائيليين على كل الجرائم التي يرتكبونها ضد الفلسطينيين وهي بموجب القانون الدولي تشمل الاستيطان ومصادرة الأراضي والاعتقال وهدم المنازل في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس.

إن من شأن هذا الانضمام أن يوسع صلاحيات المحكمة لتطبق على كل المساحة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بمعنى أن قبول دولة فلسطين كعضو في المحكمة

¹ المتحدثة باسم الوزارة جين ساكي للصحفيين "إنها غير مؤهلة للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية".

<https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0KG1ZA20150107>

الجنائية الدولية سيتيح لها مطاردة الاحتلال على جرائمه المتواصلة أمام المحكمة الدولية، وهذا ما دفع رئيس وزراء دولة الاحتلال نتنياهو لدعوة المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي إلى رفض طلب الفلسطينيين، لأن تلك الخطوة تسمح ملاحقة الجيش والحكومة الإسرائيلية على جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية منذ الأول من حزيران 2014، نظراً لأن الولاية الزمنية للمحكمة التي طلبتها دولة فلسطين هي من حزيران 2014، ويعتقد المراقبون أن انضمام دولة فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية يحمل الكثير من الفرص والتحديات في الوقت نفسه، وفيه الكثير من الإيجابيات والسلبيات، وذلك على رغم اعتباره: "إنجازاً كبيراً وانتصاراً لدماء الشعب الفلسطيني تجاه محاكمة قادة الاحتلال السياسيين والعسكريين لارتكابهم مجازر حرب ضد المدنيين"، وأن أول التحديات التي تواجه الفلسطينيين إعداد الملفات لمحاكمة المسؤولين سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، بطريقة علمية موثقة تسمح لمحكمة الجنايات بفتح تحقيقات بشأن هذه الجرائم¹.

وفور الاعلان عن قبول انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية ابتداء من الأول من نيسان (أبريل) 2016، بدأ فريق قانوني فلسطيني الإعداد لرفع أولى الدعاوى الفلسطينية ضد مسؤولي سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي أمام محكمة الجنايات الدولية، ومن أولى القضايا إلى المحكمة الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والحرب على غزة عام 2014، إذ ينص ميثاق روما المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية على أن قيام دولة الاحتلال بنقل سكانها إلى الإقليم المحتل يعتبر جريمة حرب، ويعتبر الميثاق أيضاً استهداف المدنيين الأمنين جريمة حرب، وكذلك شرع فريق من محامي منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في جمع الوثائق والشهادات المتعلقة بجرائم الحرب الأخيرة في غزة عام 2014، وقال شعوان جبارين مدير مؤسسة الحق، إحدى المؤسسات المنخرطة في جمع شهادات جرائم الحرب في الحرب الأخيرة، إن هذه الجرائم تشمل استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي مئات العائلات الفلسطينية الآمنة في البيوت والمدارس والشوارع، ويرجح الكثير من المراقبين أن تتغير طبيعة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وأدواته بعد الانضمام إلى محكمة الجنايات عما كانت عليه قبل

¹ مصطفى، أحمد فؤاد: دراسات في النظام القضائي الدولي، منشأة المعارف، 2007، ص 63.

الانضمام، ذلك أن فتح الطريق أمام الطرفين للتقاضي سيحيل القضية إلى قضية عدالة وحقوق وجرائم حرب، لكن طريق الفلسطينيين إلى محكمة الجنايات مليئة بالتحديات والصعوبات، فالمحكمة لا تقبل النظر في القضايا التي يجري التحقيق فيها محلياً، إذ يقول أستاذ القانون الدولي الدكتور عبد الله أبو عيد، إن الاحتلال الإسرائيلي ربما يفتح تحقيقاً في القضايا التي يجري رفعها أمام المحكمة بغية إعاقتها أطول فترة ممكنة، ولفت إلى أن مراجعة بعض القضايا من المحكمة قبل إقرار النظر فيها رسمياً، قد يستغرق بين 4 و5 سنوات، وأضاف أن «المحكمة ستطلب وثائق أصلية من مؤسسات حقوق إنسان محايدة، مثل «أمнести» و«هيومان رايتس ووتش» و«الحق» وغيرها، ووثائق عسكرية ووثائق من مختبرات طبية قبل النظر في قضايا معينة¹، وهناك تحديات أخرى يواجهها الفلسطينيون، منها قدرة الاحتلال الإسرائيلي على رفع دعاوى مضادة للدعاوى الفلسطينية، ومن الدعاوى المتوقعة دعوى ضد مسئولين في حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» على خلفية إصدار أوامر بإطلاق صواريخ من غزة على أهداف مدنية إسرائيلية.

ويرى الباحث أن انضمام دولة فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية سيفتح معركة جديدة مع دولة الاحتلال مستندا لعدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ويتطلب الأمر مواجهة التحديات الإسرائيلية سواء بالإجراءات القانونية المتخذة من قبل الاحتلال لوقف إجراءات الجنايات الدولية أو تجنب الإجراءات التي من شأنها أن تضع الفلسطينيين في جانب المتهم.

3.3 التركيز على الإصلاح السياسي وتحسين جودة الخدمات

في هذا المبحث سيتم دراسة الحاجة للإصلاح السياسي في النظام الفلسطيني وأثره على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والمتمثلة بتعزيز الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية بين أبناء الشعب الواحد وأثره على الإصلاح في النظام السياسي الفلسطيني وكذلك جودة تحسين الخدمات بحيث تعزز من مشاركتهم وإدماجهم في قرارات تمس حياتهم وبالآليات التي تقدم فيها الخدمات لهم.

¹ شقير، رزق: المحكمة الجنائية الدولية وأهميتها في الوضع الفلسطيني، دائرة شؤون المغتربين، 14-9-2014، <https://www.palestinercs.org/index.php?page=post&pid=12358&catid=4&parentid=68&y>

1.3.3 تعزيز الممارسة الديمقراطية لإصلاح النظام السياسي الفلسطيني

تعرض النظام السياسي الفلسطيني لانتكاسة كبرى بسبب الانقسام الداخلي وبتات من الصعب ممارسة الديمقراطية الفلسطينية، بعد ما تشوهت نتيجة للخلافات بين حركتي فتح وحماس، والتي أدت إلى حدوث الانقسام الفلسطيني وتقسيمه جغرافيا، وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة وتشكيل حكومة طوارئ في الضفة الغربية، وبذلك خسرت التجربة الديمقراطية الفلسطينية التي أشاد بها المراقبون الدوليون عند إجراء الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996 والثانية عام 2006، كل ما حققته في السنوات الماضية. لم يكن من المتوقع، أن تصل إلى ما وصلت إليه من عدم احترام وتقدير لإرادة الناخب الفلسطيني، وستعالج الدراسة أنماط التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني حتى انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني عام 2006، والعوامل المؤثرة في ممارسة الديمقراطية الفلسطينية ودور إسرائيل كقوة احتلال في التدخل في الانتخابات الفلسطينية وتأثير ذلك على الديمقراطية الفلسطينية، والتدخل بين السلطات الثلاث لدى السلطة الفلسطينية، واثار غياب الممارسة الديمقراطية على المجتمع الفلسطيني منذ انتخابات المجلس التشريعي الثاني، وتأتي أهمية الانتخابات التشريعية في الأنظمة السياسية الحديثة، بسبب ما تحتله الانتخابات من دور رئيسي في خلق المؤسسات التشريعية في الدولة من جهة، ومن دعم حق المواطنين في المشاركة السياسية، ولهذا فإن الانتخابات النيابية الحرة، تشكل المعيار الأساسي لممارسة النظم السياسية للديمقراطية أو عدم ممارستها لها، للحصول على شرعية وجودها وهي بمثابة أداة " التعبير عن رغبات الشعب والمؤشر الرئيس على ما يطمح إلى تحقيقه "، وتظهر أهمية الانتخابات، من خلال كونها تعزز الممارسات الديمقراطية.

1.1.3.3 أنماط التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني

مرت الديمقراطية الفلسطينية بثلاث مراحل ارتبطت ارتباطا مباشرا بتطور القضية الفلسطينية نفسها¹، المرحلة الأولى، قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، والمرحلة الثانية، بعد

¹ ابو عرب، خليل: اثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008م.

قيام المنظمة ومؤسساتها في الشتات، والمرحلة الثالثة، الديمقراطية الفلسطينية الحالية في ظل السلطة الفلسطينية.

المرحلة الأولى

يعتبر الشعب الفلسطيني جزءا من الشعوب العربية في سوريا الطبيعية التي كانت قد خضعت للدولة العثمانية. وعاش نفس الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذاتها التي عاشتها الشعوب العربية الأخرى في المنطقة، ونتيجة لسياسة التحديث التي بدأتها الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر، تمكن بعض سكان المدن الفلسطينية خاصة في القدس من المشاركة في انتخابات مقيدة للبرلمان التركي (مجلس المبعوثان)، كما شارك بعد ذلك، سكان بعض المدن الفلسطينية في انتخابات بلدية، وعندما فرض الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1922، بدأت الحياة السياسية فيها تأخذ طابعا مميزا عن بقية أنحاء سوريا، إذ أصبح النشاط السياسي الفلسطيني، يواجه التحديات التي فرضتها سلطات الانتداب البريطاني وهجرة اليهود إلى فلسطين، مما ساهم في انتشار الأحزاب والجمعيات السياسية، وعقد المؤتمرات الوطنية وتكوين اللجان الشعبية والمنظمات العسكرية، وأوجد حالة من " التعددية السياسية "، ساعدت على وجود " تمثيل فلسطيني وطني شامل " في الهيئات الفلسطينية التي كانت تمثلها. " كاللجنة العربية العليا " و " الهيئة العربية العليا "، التي اعتبرت أول هيئة فلسطينية منظمة، ضمت معظم الفعاليات السياسية النشطة في فترة الانتداب البريطاني، ومثلت الشعب الفلسطيني. علما أن بريطانيا كانت تعارض قيام مجلس تشريعي فلسطيني على خلاف ما حدث عند تأسيس مجالس تشريعية في كل من الأردن ولبنان وسوريا ومصر، وأكدت التجارب الفلسطينية في تلك المرحلة، على ثلاثة مبادئ أساسية بالنسبة للديمقراطية الفلسطينية وهي الاستناد إلى الشعب كمصدر أساسي للسلطة التي كانت تمثل التعددية السياسية القائمة على الاختلاف العقائدي والتنظيمي والعائلي والتمثيل والاقتراع كأساس للمشاركة في اتخاذ القرار، وبعد عام 1948، ترسخت التعددية والمشاركة الفلسطينية، حيث تشكل المجلس التشريعي في غزة، عن طريق إجراء انتخابات محدودة للأعضاء، وأما الفلسطينيون في الضفة الغربية، فقد كانوا يساهمون كمواطنين

أردنيين، في الانتخابات البرلمانية الأردنية، منذ وحدة الضفتين الشرقية والغربية في عام 1950. كما تأسست أحزاب فلسطينية في أماكن تواجد الفلسطينيين، وساهم بعضها في ولادة الأحزاب السياسية العربية.

المرحلة الثانية

بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، نشأت المشاركة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني مر بمنعطف مهم، عندما تأسس المجلس الوطني الفلسطيني الذي كان يمثل الفلسطينيين والاتحادات الشعبية الفلسطينية دعم مفهوم التعددية والمشاركة الشعبية الفلسطينية، من خلال عمل المنظمة خاصة، بعد تحول الأحزاب الفلسطينية إلى تنظيمات مسلحة، وحصول كل منها على نسبة معينة من التمثيل، داخل المجلس الوطني، مما دعم الهوية الوطنية الفلسطينية، ومع أن المجلس الوطني لا يتم انتخاب أعضائه مباشرة، إلا أنه من المفروض أن كل تنظيم مشارك في المنظمة، يقوم بإجراء انتخابات داخلية فيه، لانتخاب ممثليه في المجلس الوطني، والطريقة نفسها بالنسبة لممثلي النقابات والاتحادات الشعبية في المجلس، حيث يكونون أعضاء في المجلس بحكم عضويتهم في نقاباتهم، وبقيت نسبة تمثيل التنظيمات والنقابات والمستقلين ثابتة منذ عام 1969، وظهر المجلس الوطني على أساس أنه يمثل السلطة التشريعية والرقابية للشعب الفلسطيني على السلطة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وشهدت جلسات المجلس الوطني منذ تأسيسه، نقاشات حادة، عبرت عن قدرات الأعضاء على التعبير عن وجهات نظرهم المختلفة، بهامش لا بأس به من الحرية، إذ ضمنت قوانين المنظمة، حرية التعبير والمحاسبة ومن المعروف أن المشاركة السياسية وحرية التعبير والرقابة والتعددية، ركائز مهمة في الممارسات الديمقراطية، وكانت بعض القيادات الفلسطينية تتحدث عن "ديمقراطية البنادق الفلسطينية" على أساس أن توجه منظمة التحرير كان باتجاه تحرير الوطن، وليس ديمقراطية المجتمع الفلسطيني¹.

¹ ابو عرب، خليل: اثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، مرجع سابق

المرحلة الثالثة

بدأت هذه المرحلة مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية. وكانت المرة الأولى التي تنشأ فيها علاقة مباشرة وحديثة بين المواطن الفلسطيني وسلطة فلسطينية، في ظل أوضاع يفترض فيها التجانس وتسودها الثقة المتبادلة، وبعيدة عن دائرة الخوف والريبة والتحفظ التي يظهرها كل طرف تجاه الآخر، مما تطلب وضع نظام أساسي لتوضيح تلك العلاقة، تسترشد به سلطات ومؤسسات السلطة الفلسطينية، وعلى الرغم من الاحتلال الإسرائيلي، والظروف الصعبة التي يفرضها هذا الاحتلال على النظام السياسي والمواطنين الفلسطينيين، إلا أن ذلك لم يمنع المطالبة بنظام ديمقراطي فلسطيني، تستطيع السلطة الفلسطينية أن تحتمي خلفه، في وجه ما يعترضها من عقبات، كما أن الحديث عن الديمقراطية الفلسطينية مرتبط بالسيادة الفلسطينية، وديمقراطية المجتمع والمواطن، وليست ديمقراطية المؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية فقط.

ان السلطة الوطنية الفلسطينية قد تسلمت الحكم في غزة وأريحا عام 1994، وجرت انتخابات تشريعية فلسطينية، في شهر كانون ثان / يناير 1996، ليمارس الفلسطينيون فيها ولأول مرة، انتخابات في ظل سلطة وطنية فلسطينية فوق الأراضي الفلسطينية، لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الأول، وجاءت تلك الانتخابات نتيجة لاتفاقية الحكم الذاتي الفلسطيني المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. واعتبرتها السلطة الوطنية الفلسطينية، بداية مرحلة جديدة على طريق تطور النظام السياسي الفلسطيني، قد تؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية. وذلك لما تمثله الانتخابات في الأنظمة السياسية، كرمز من رموز الاستقلال الوطني. وشكلت ولأول مرة منعطفاً مهماً في طريق قيام نظام سياسي فلسطيني شرعي، كان من المفروض أن يساهم في إقامة ومأسسة مجتمع سياسي فلسطيني، لو سارت الأمور في الطريق السليم، ولم تصل إلى الاقتتال الداخلي عقب انتخابات المجلس التشريعي الثاني عام 2006 والتي كان من نتائجها تكريس الانقسام الفلسطيني بعد أن جاءت لحظة الصدام بين البرامج السياسية لكل من فتح وحماس مما نتج عنه من عرقلة وتعطيل لكافة المؤسسات السيادية

وتوغل كل طرف في إجراءاته مما سبب حالة من العزوف عن الشأن السياسي وبالتالي تولدت أزمة المشاركة السياسية¹.

2.1.3.3 العوامل المؤثرة في ممارسة الديمقراطية الفلسطينية

تأثرت الديمقراطية الفلسطينية، ببعض المؤثرات الخارجية ومن أبرزها اثر المساعدات الخارجية والأثر الإقليمي كالتأثير العربي والإسرائيلي والدولي، خاصة الأمريكي، إن دعوة الدول الغربية، وفي طليعتها الولايات المتحدة إلى تطبيق الديمقراطية الفلسطينية، فإنها دعوات غير صادقة، لأنها مشروطة بعدم تأثيرها على مصالح تلك الدول والمصالح الإسرائيلية، خشية أن تؤدي الديمقراطية الفلسطينية إلى وجود معارضة، تعارض المخططات والمصالح الغربية والإسرائيلية في الشرق الأوسط وظهر ذلك جلياً، بعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الثاني عام 2006 وعدم التعامل معها.

ويبقى العامل الإسرائيلي من أقوى العوامل المؤثرة سلباً على ممارسة الديمقراطية الفلسطينية وعلى الرغم من إدعاء إسرائيل أنها تفضل التفاوض مع أنظمة عربية – وفلسطينية ديمقراطية، إلا أنه من غير المؤكد أن إسرائيل تريد فعلاً وجود ديمقراطية لدى الفلسطينيين، على أساس أن ذلك يتناقض مع ادعائها بأنها تمثل واحة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، وأن الديمقراطية من الممكن أن تجلب إلى السلطة تيارات سياسية معارضة لها وللاتفاقيات الموقعة معها، كما أن إسرائيل بصفتها قوة احتلال فرضت على السلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال الاتفاقيات التي وقعتها مع الفلسطينيين ضغوطات أمنية وسياسية، تشجع السلطة الفلسطينية على فرض قيود على حريات التعبير والرأي عند الفلسطينيين، وقد نصت المادة 22 من الاتفاقية الانتقالية الإسرائيلية الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو 2) على أن: "تسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية لتعزيز التفاهم المتبادل والتسامح، وبالتالي الامتناع عن التحريض بما فيه الدعاية العدائية، ضد بعضها البعض وبدون الانتقاص من مبدأ حرية التعبير، وسوف

¹ هلال، جميل: *فتح وحماس واليسار الواقع والتحديات*، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 87، عام 2011.

تتخذان الإجراءات القانونية لمنع تحريض كهذا من قبل المنظمات والجماعات أو الأفراد ضمن ولايتهما " ¹. وعلى اثر ذلك انتقدت جماعة منظمة حقوق الإنسان الأمريكية المدافعة عن حقوق الإنسان، اتفاق واي بلانتيشن الموقع بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، على أساس أن ما جاء في الاتفاق يتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لأنه يشجع على انتهاكات حقوق الإنسان، مثل: الاعتقال الإداري والتعذيب والمحاكمات غير العادلة، بدلا من أن يعمل على توفير آليات قوية من أجل منع مثل تلك الممارسات. وإن ما جاء في الاتفاق حول منع أنواع التحريض جميعها، من الممكن أن يؤدي إلى إيجاد الأعذار لانتهاكات الحقوق المشروعة للتعبير عن الرأي السياسي، بالإضافة للإجراءات التعسفية على الأرض سواء في القدس الشرقية أو في كافة المناطق الفلسطينية والتي تتمثل في منع سكان القدس من الانتخاب أو فرض إجراءات على الأرض مثل إقامة جدار الفصل العنصري والحواجز وتقطيع أواصر البلاد مما اثر بشكل سلبي على الممارسة الديمقراطية من حرية التعبير والتصويت والتمتع بالأمن والأمان.

ومن العوامل المؤثرة على ممارسة الديمقراطية الفلسطينية، تداخل الصلاحيات بين السلطات الثلاث، حيث يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات الذي نادى به الثورة الفرنسية واستند إليه الدستور الأمريكي، ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية في العالم، وتأخذ به معظم الدول الديمقراطية في دساتيرها، ولهذا فكان بديها أن تعمل به السلطة الفلسطينية في نظامها السياسي، إلا أنه يلاحظ وجود تداخل في أعمال وصلاحيات السلطات الثلاث لدى السلطة الفلسطينية، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية.

ومن المعروف أن السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة تختص بأعمال السياسات العامة والجهاز الحكومي، وإدارة شؤون الدولة على جميع الصعد: الداخلية والخارجية والأمنية والدفاعية. بينما تقوم السلطة التشريعية بوضع القوانين التي تنفذها الحكومة ومراقبة أعمالها ومساءلتها. ومع غياب قوانين تنظم العلاقة بين السلطات الثلاث، حدث تداخل فيما بينها خاصة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وتميزت العلاقة بينهما بالتوتر وسيطرة التنفيذية على

¹ أبو عمرو، زياد، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله: مواطن لدراسة الديمقراطية، 1995.

التشريعية، مما أثر على أداء المجلس التشريعي. ويلاحظ أن السلطة التنفيذية همشت دور المجلس التشريعي، خاصة مع عدم وجود مرجعية دستورية تنظم العلاقة بينهما. وبسبب هذا التداخل أزمة حقيقية في النظام السياسي الفلسطيني.

3.1.3.3 اثر غياب الممارسة الديمقراطية على المجتمع الفلسطيني

تعرض النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية عام 2006 إلى حالة من التشدي والانقسام، مما ترتب عليه غياب الممارسة الديمقراطية والتي تمثلت بما يلي:

1- غياب العملية التشريعية والرقابة البرلمانية، حيث كان لتعطل دور المجلس التشريعي بسبب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وامتناع احد الأطراف عن المشاركة بجلسات المجلس وبالتالي عدم اكتمال النصاب القانوني، مما أصاب المجلس بالشلل التام والعجز عن ممارسة دورة الرقابي والمحاسبة لأداء السلطة التنفيذية، فضلاً عن دوره في سن القوانين والتشريعات.

2- تدهور أوضاع السلطة القضائية، والتي شهدت سلسلة من الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومتان في غزة ورام الله، وتم الزج بالسلطة القضائية في أتون الصراع السياسي، وقد أسدل العام 2007 ستاره وقد انهار القضاء المدني في قطاع غزة بشكل كامل، اثر استيلاء الحكومة المقالة في غزة على مجمع المحاكم وإخضاع القضاء لسيطرته المباشرة، وبالتوازي مع ذلك توقف عمل النائب العام، وهو صاحب الاختصاص في التحقيق في الجرائم ورفع الدعوى الجنائية ومباشرتها، كل هذه الإجراءات أثرت بشكل ملحوظ في عمل السلطة القضائية وأصابها بالشلل بحيث لم يعد القضاء ينظر إلا في بعض القضايا المدنية¹.

3- تقييد الحريات العامة والتي شهدت تصعيداً في انتهاكات الحق في الحريات العامة (حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي)، وكانت معظم تلك الانتهاكات ترجمة لحالة انقسام

¹ شعث، عزام: تحديات التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، منشورات منظمة التحرير الفلسطينية، 2015.

النظام السياسي الفلسطيني وكان الأثر الأكبر في سياسة تكميم الأفواه، كما تدهورت حالة الحق في التجمع السلمي، وتصاعدت وتيرة الانتهاكات التي ترتكبها الأجهزة التنفيذية بشكل خطير، منتهكة بذلك حق المواطنين في ممارسة هذا الحق الذي تكفله التشريعات الفلسطينية.

يعتقد الباحث إن استمرار غياب الممارسة الديمقراطية ستزيد من حالة الانقسام في النظام السياسي الفلسطيني وحالة التعدي على الحريات العامة والخاصة، مما يؤثر سلباً على المشروع الوطني المتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الديمقراطية والقابلة للحياة، لذلك لا بد من الشروع فوراً بتعزيز ثقافة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني من خلال التداول السلمي للسلطة، ونشر مفاهيم التسامح وحرية الاختلاف وعدم إقصاء الآخر وذلك بالاتفاق على إستراتيجية وطنية لتعزيز الوحدة الوطنية وتفعيل المشاركة من قبل المواطنين وتطوير الوعي لديهم ضمن مبدأ سيادة القانون وحماية الحريات، والعدل والمساواة وحرية الرأي والتعبير، ونشر وتعزيز الثقافة السياسية وفقاً لمعايير الديمقراطية من خلال التنشئة الاجتماعية وتعزيز آليات العمل الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني على كافة المستويات وفي كل المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

2.3.3 تحسين جودة الخدمات العامة

من أجل تحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطن والتي تساهم بشكل مباشر في تعزيز مكانة المواطن وصموده في مواجهة التحديات التي تواجه شعبنا وخصوصاً سياسات الاحتلال الهادفة إلى ترحيل أبناء شعبنا والاستيلاء على الأراضي، سعت الحكومات الفلسطينية المتتالية إلى عدد من الإجراءات والتي من شأنها تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ومنها تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن، إن إجراء إعادة هيكلة الهيئات المحلية ساهم في إتاحة الفرصة بشكل أكبر أمام المواطنين للتعبير عن الطريقة والإلية التي تدار بها شؤون حياتهم وكذلك الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها بما يضمن الاستجابة لاحتياجاتهم وأولوياتهم في كافة الهيئات المحلية وصولاً لكل مواطن.

إن التشريعات الوطنية تمنح الهيئات المحلية تقديم الخدمات بشكل أكبر واشمل وهي تحتاج لتوسيع الصلاحيات لتشمل تحصيل الإيرادات وإدارة مواردها وكذلك نظام التحويلات من الحكومة للهيئات المحلية مما يعزز في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية وتنشيطها وبالتالي كلما ازداد النمو الاقتصادي يزداد الإيراد للهيئات المحلية ولا يتوقف على الإيرادات الضريبية فقط، إن إتباع سياسة الإصلاح وإعادة الهيكلة للهيئات المحلية يعزز من اللامركزية في توفير الخدمات على المستوى المحلي، وان توسيع الصلاحيات في الجباية وإدارة الموارد المحلية وخلق نظام فعال لتحويل العائدات الضريبية سيساهم في تنمية الاقتصاد المحلي للهيئات المحلية ويحسن من جودة هذه الخدمات في ظل حالة من التكامل والشراكة الحقيقية ما بين القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية لضمان تقديم خدمات للمواطن على نحو متكامل يسمح للمواطن بالمشاركة في اختيار أفضل الطرق، ومن أجل تحقيق هذا الهدف المتمثل في تحسين جودة الخدمات لا بد من تحديد معايير جودة الخدمات ومعايير الحصول عليها وان تكون مدرجة في خطط وموازنات الدوائر المعنية وان يتم متابعتها، ولا يقتصر تحسين جودة الخدمات على الهيئات المحلية، بل إن توسيع نطاق الخدمات الحكومية الالكترونية وتنفيذ برامجها الالكترونية سيساهم في تحسين جودة الخدمات.

4.3 التنمية المستدامة في فلسطين

في هذا الفصل سيتم دراسة التنمية المستدامة من خلال ثلاثة محاور أساسية وهي تتمثل بضمان العدالة الاجتماعية والمساواة للجميع وثانيا بتوفير بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة وثالثا بتوفير اقتصاد معرفي تنافسي قادر على الصمود أمام العقبات الكبيرة.

1.4.3 ضمان العدالة الاجتماعية والمساواة للجميع

تعتبر قضية العدالة الاجتماعية والمساواة من أهم العناصر الأساسية لانطلاق أي مجتمع نحو تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار مسألة الحد من الفقر وتوفير نظم ملائمة ومتكاملة للحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين، وتعمل على تعزيز الحقوق والمساواة وتوفير سبل

الوصل للعدالة لكل من الجنسين بحيث تستطيع المرأة أن تمارس دورها في المجتمع بكل حرية، وتقتضي العدالة الاجتماعية على تأمين مستقبل أفضل للشباب بالإضافة لتوفير نظام صحي وتعليمي رفيع المستوى وشامل للجميع.

2.4.3 الحد من الفقر وتوفير نظم متكاملة للحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين

تعتبر ظاهرة الفقر من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني على مدار سنوات الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيطرته على كافة مرافق الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية¹، ومع دخول السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الأراضي المحتلة بموجب اتفاق إعلان المبادئ، حاولت استلام زمام الأمور لتحقيق التنمية، وقد نتج عن الانسحاب الإسرائيلي من بعض المناطق الفلسطينية وفقا لاتفاق أوسلو نظام جديد والمتمثل بوجود السلطة الفلسطينية لخلق نظام حياتي ومؤسساتي يشمل كافة مناحي الحياة مرتكزا على أسس اقتصادية تلبي حاجات المرحلة ، وقد واجه هذا النظام عدة عقبات تمثلت بالسيطرة الإسرائيلية على كافة المصادر والموارد مما جعل من الصعب استغلالها واستثمارها، بالإضافة لسيطرته على المعابر والحدود وحركة الأموال، غير أن وجود الاحتلال يعتبر اكبر معيق لتنفيذ الخطط التنموية وبناء أي منظومة اقتصادية، ومن أبرز الأمثلة على سياسات الاحتلال السيطرة على منطقة الأغوار والتي تعتبر المغذي الرئيس لسوق الخضراوات الفلسطينية طيلة السنة، عدا عن كونها تقع على اكبر حوض مائي في فلسطين، حيث تشكل 91.5% من مساحة الأغوار في المناطق المصنفة (ج) والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة أما باقي المناطق والمصنفة (أ،ب) فتشكل ما نسبته (0.5%) من إجمالي المساحة، حيث تسيطر إسرائيل على هذه الأراضي ويتم استغلالها لأغراض عسكرية وكذلك للزراعة من قبل المستوطنين، لذلك نجد أن نتيجة السياسات الإسرائيلية جعلت ظاهرة الفقر مستشرية حيث بلغ معدل الفقر في فلسطين بحسب آخر إحصائية لعام 2017 حوالي 29.2% وكان لقطاع غزة النسبة الأكبر بسبب سياسات الاحتلال من حصار وحروب أدت إلى اتساع ظاهرة الفقر والفقر المدقع حتى وصلت ما نسبته 53% ووصلت نسبة البطالة

¹ مجلة العربي الجديد الالكترونية، /https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/4/15/

إلى 77% من سكان القطاع¹، خصوصاً بعد تصاعد شدة الخلاف بين فتح وحماس وتعزيز وتعميق الانقسام وما تلاها من إجراءات طالت تخفيض الرواتب ومستلزمات الصحة وكافة الخدمات من كهرباء ومياه وغيره.

ويعرف الفقر على أنه حالة اقتصادية يفتقد فيها الفرد للدخل الكافي من أجل الحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة، ويفترض مفهوم الفقر وجود حد أدنى من الاستهلاك والدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد من خط الفقر، وقد حدد خط الفقر في فلسطين للأسرة المكونة من خمسة أفراد هو 2293 شيقل إسرائيلي، ويختلف خط الفقر من مجتمع لآخر، كما يتغير داخل المجتمع وفقاً للتغيرات التي تدخل على بنية المجتمع وطاقته الإنتاجية ومستواه التكنولوجي، ويتخذ الفقر نوعان، الفقر المدقع والذي يشير إلى افتقار الفرد للمواد الضرورية للبقاء على قيد الحياة بحيث يكون دخل الفرد أقل من خط الفقر المحدد في البلد الذي يعيش فيه، ويعد هذا النوع من الفقر الأوسع انتشاراً في الدول النامية، أما الفقر النسبي فيكون فيه دخل الفرد أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل المحدد في البلد الذي يعيش فيه الفرد، فالفقر بكافة أنواعه ومهما اختلفت الآراء وتنوعت حول مفهومه، فإنه حتماً يرتبط بمظاهر الحرمان المادي والاجتماعي الملحوظ، مثل تردي الأوضاع السكنية، وسوء التغذية، واللباس، حيث يؤثر بشكل كبير على فئات كالمرضى والنساء وكبار السن لمحدودية قدرتهم في الوصول إلى المصادر الاقتصادية، ومن أجل تعزيز الحقوق والمساواة وتوفير سبل الوصول للعدالة لكل من الجنسين بحيث تستطيع المرأة أن تمارس دورها في المجتمع بكل حرية وكذلك إيجاد نظام تعليمي منتج وذو كفاءة ونظام صحي مميز ووضعت السلطة ومنذ وصولها عدد من الخطط والبرامج الطموحة التي كانت تأمل بالوصول من خلال تنفيذها إلى توفير بيئة مناسبة للتنمية الشاملة والحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين، وذلك من خلال اعتمادها على إصلاح القوانين الاقتصادية والاجتماعية واستقلالية القضاء واحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية وتعزيز

¹ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا: تعريف الفقر وطرق قياسه،

<http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3217>

الشفافية في الحكم والمسائلة أمام المجتمع والمؤسسات الرقابية¹، وكان من ابرز هذه الخطط وأكثر اثر على النمو الاقتصادي حيث هدفت إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وكفرضية لتبنى عليها البرامج والسياسات التي ستتجهها، فرضية تقوم على الاستقلال والسيادة على الإقليم والحدود المفتوحة، لضمان استدامة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهدفت إلى تنفيذ العديد من المشاريع الإستراتيجية في الأراضي الفلسطينية، مثل إعادة ترميم مطار غزة الدولي وبناء ميناء في غزة، وإقامة مطار فلسطين الدولي في محافظة القدس، والعمل على بناء معابر حدودية ذات سيادة فلسطينية، وإزالة العوائق الخارجية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، ويشمل ذلك الإزالة الدائمة لعوائق التنقل والحركة، ورفع الحصار عن غزة بالإضافة لتوفير دعم مالي كاف من المجتمع الدولي، حيث كان يتوقع أن يحدث تحسن في كافة المؤشرات الاقتصادية بحيث يرتفع النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي، وتتنخفض معدلات البطالة، لكن الإجراءات الإسرائيلية على الأرض ومواقف بعض القوى الدولية المؤيدة لإسرائيل ساهم في بقاء الأوضاع الراهنة كما هي، الأمر الذي ساهم في رفع معدلات البطالة وتعاقد الفقر الذي سيلزم بالضرورة زيادة الإنفاق على التحويلات الاجتماعية والنفقات الاغاثية الطارئة، بالإضافة إلى تأثيره على فرص تحسين وتطوير البنية التحتية، وبالتالي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الوراء.

3.4.3 تامين مستقبل أفضل للشباب من كلا الجنسين

يعتبر الشباب مورداً بشرياً مهماً لتقدم الأمم والشعوب، فالمجتمع الذي يمتلك هذا العنصر الثمين يمتلك القوة والحيوية والتقدم على سائر الأمم، كونهم يشكلون مخزوناً استراتيجياً قادراً على مواجهة كافة التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحاضرة منها والمستقبلية، فهم الأقدر على الدفاع عن القضايا العامة، وتحصيل الحقوق المختلفة لكافة شرائح المجتمع، وهم من يصنعون القرارات من خلال مشاركتهم السياسية بالانتخاب وصنع القرار، كما أنهم يوفران الأيدي العاملة اللازمة لبناء الدولة وإنعاشها اقتصادياً وتقوية دخلها، والمساهمة في

¹ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، تعريف الفقر وطرق قياسه

<http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3424>

المشاريع التعاونية والتطوعية والخدماتية وغيرها، ويضاف إلى ذلك مشاركة الشباب في نشر الثقافة والتغذية الفكرية والثقافية، وتعزيز حب الوطن والتعريف به، والمساهمة في تبادل الثقافات والاستفادة من الخبرات والتجارب وتكوين نقاط القوة التي تدعم التقدم والتطور، ويشكل الشباب نسبة هائلة في المجتمع الفلسطيني، تصل إلى 30% من إجمالي عدد السكان، وهذا يعني أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، بالتالي لا بد من إبراز دور الشباب واستغلال طاقاتهم بشكل إيجابي لمواجهة التحديات ومتطلبات الحياة والصمود، وفي دراسة أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2017 عن أبرز الصعوبات التي تواجه الشباب والتي كانت تتمثل بارتفاع نسبة البطالة بين الشباب حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب عام 2015 في الفئة العمرية (20-24) بواقع 44%، كما أكدت الدراسة أن ما يزيد عن 50% بطالة في الخرجين الشباب، وهذا ما يزيد الرغبة بالهجرة إلى الخارج حيث أظهرت نتائج مسح الشباب الفلسطيني عام 2015 أن حوالي 24% من الشباب من (15-29 سنة) لديهم الرغبة للهجرة حيث بلغت نسبة الشباب الراغبون بالهجرة من قطاع غزة حوالي 37% مقابل 15% من الضفة الغربية ولوحظ أن الذكور الشباب أكثر ميلاً للتفكير بالهجرة من الإناث الشابات بمعدل 29% للذكور مقابل 18% للإناث¹.

1.3.4.3 واقع الشباب الفلسطيني

تعتبر فئة الشباب هي الفئة الأكثر تأثراً في المجتمع الفلسطيني، والقوة الكامنة القادرة على صنع التغيير وبناء المستقبل، إذ يشكلون المورد الوحيد والاستثمار الحقيقي للشعب الفلسطيني، لذا يتوجب على كافة مؤسسات المجتمع (الحكومية، الخاصة والأهلية) الاستثمار بهذه الفئة من أجل إحداث تنمية حقيقية ومستدامة، حيث أن عدم الاستثمار في هذه الفئة المنتجة وتركها دون الرعاية المطلوبة سوف ينعكس سلباً على المجتمع وعلى هدف تحقيق التنمية، خاصة وأن تهميش طاقات الشباب وتركهم دون تمكين يحولهم إلى عناصر هدامة للتنمية في الحاضر والمستقبل.

¹ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، واقع الشباب الفلسطيني في فلسطين. عام 2017

ويمثل الشباب شريحة كبيرة من المجتمع الفلسطيني الذي يصنف على أنه مجتمع فتي، إذ تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عشية يوم الشباب العالمي 2016، أن نسبة الشباب في فلسطين من الفئة العمرية (15-29) عامًا، تشكل 30% من إجمالي السكان المقدر بنحو 4.82 مليون نسمة في منتصف العام 2016، ومن بين هذه الفئة 37% في الفئة العمرية (15-19) عامًا، و63% في الفئة العمرية (20-29) عامًا، ويتوزعون بحسب الجنس بواقع 104 ذكور لكل 100 أنثى.

وقد سُجلت أعلى معدلات للبطالة في صفوف الشباب من الفئة العمرية (20-24) عامًا، حيث بلغت 45.6% في الربع الثالث 2016¹، وهذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل، بالإضافة إلى أن ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب يدفع العدد الأكبر منهم للتفكير بالهجرة، وبالتالي خسارة الموارد البشرية الشبابية التي تعتبر عماد المجتمع الفلسطيني وعنصرًا أساسيًا في عملية تحقيق النمو الاقتصادي، وفي هذا السياق تشير العديد من تقارير منظمة العمل الدولية إلى تأثير الخسائر المترتبة على بطالة الشباب، ليس على الاقتصاد في مجمله فحسب، بل على قطاعات ومؤسسات محددة بشكل أكثر حدة، فهذه البطالة تعني بالنسبة للحكومات أن الاستثمارات في مجال التعليم والتدريب قد ذهبت سدى وأن قاعدة عائداتها الضريبية تدنت، وأن تكاليف الرعاية الاجتماعية قد ارتفعت، وأن تأييد ناخبها من الشباب قد تضائل².

وبالنسبة إلى منظمات العمال، فإن بطالة الشباب تعني فقدان عضوية محتملة لضمان حقوق أفضل، وظروف عمل وحماية محسنة، إضافة إلى ذلك قد تؤدي مستويات البطالة المرتفعة والمتزايدة بين الشباب إلى عدم الاستثمار الاجتماعي وإلى ازدياد تعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم، كما تسهم بطالة الشباب وندرة الوظائف في رفع مستويات الفقر.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة دورة (تموز- أيلول 2016) الربع الثالث 2016، رام الله. 2016.

² العجلة، مازن والخضري، إيمان: بطالة الشباب في قطاع غزة (تطورها- خصائصها- سبل علاجها)، سلسلة قراءات إستراتيجية السنة الثامنة، العدد الثامن عشر، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة. 2016.

وإذا كانت بطالة الشباب تترك آثاراً بالغة الضرر على الاقتصاد والمؤسسات فإن توفر فرص العمل اللائق للشباب ومعالجة هذه البطالة، يؤدي إلى نتائج مضاعفة اقتصادياً واجتماعياً، سواء على صعيد تحفيز الطلب الاستهلاكي، أو زيادة العائدات الضريبية والنجاة من دائرة الفقر وتكوين الأسر والإسهام الفاعل في نشاط المجتمع، أمام هذا الارتفاع في معدلات البطالة وفي ظلّ عدم قدرة القطاع العام على استيعاب هذا الكم من العاطلين عن العمل، نتيجة تدني إنتاجيته، ومعاناته من البطالة المقنعة، وبسبب الأوضاع السياسيّة المحليّة والدوليّة، التي تسببت في إغلاق أسواق العمل الخارجيّة أمام العمالة الفلسطينيّة، بالإضافة إلى سياسة الحصار والإغلاق المستمرّ، التي فرضتها إسرائيل على قطاع غزة، بجانب الاعتداءات المتكرّرة خلال السنوات الأخيرة، فإنّ القطاع الخاص يصبح الملاذ الوحيد المعوّل عليه في حلّ مشكلة بطالة الشباب، خاصّةً وأنّ عرض العمالة في تزايد مستمرّ، خصوصاً من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وإن نجاح القطاع الخاص في حلّ مشكلة بطالة الشباب يتطلب تدخل الحكومة الفلسطينيّة بشكل قوي وفعال، لتعزيز دور القطاع الخاص كفاعل هام وأساسي في عمليّة التشغيل، من خلال إقامة علاقة شراكة حقيقيّة بين القطاعين العام والخاص، تستند إلى تكامل الأدوار بينهما، وذلك للشروع في معالجة التشوّهات الهيكلية طويلة المدى في سوق العمل، وكذلك ضرورة العمل على ربط الجهد الإغاثي بالنشاط التنموي، بحيث تتّجه الحكومة إلى توجيه نشاطات الإغاثة نحو القطاعات والنشاطات الاقتصاديّة الإنتاجيّة، التي تخلق طلباً كبيراً على العمالة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى العمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء صندوق يرمي برامج الإقراض التنموي لهذه المشاريع، وتقديم التسهيلات الائتمانيّة والخدماتيّة، والمساعدات الفنيّة والتدريبية، والاستشارات التسويقية لهذه المشاريع وكما يجب التركيز على إصلاح النظام التعليمي والتربوي، من خلال ربط نظام التعليم والتدريب المهني، باحتياجات أسواق العمل المحليّة والخارجيّة، وتوفير برامج تدريبية متنوّعة ومتطوّرة لرفع كفاءة القوى العاملة، وتوفير برامج لإعادة تدريب العاطلين عن العمل لتحسين مهاراتهم وقدراتهم الفنيّة والعملية، والعمل على توفير البيئة الاستثماريّة الملائمة والمحفّزة، والجاذبة للاستثمارات المحليّة والأجنبيّة، وبالرغم من تلك النسبة الكبيرة إلا أن الشباب يعاني من تحدياتٍ سياسية واقتصادية

واجتماعية وثقافية وتعليمية وأسرية والتي كان أخطرها الانقسام الذي أفضى إلى مزيد من التعقيدات والتحديات على فئة الشباب، فهم وقود الاقتتال وضحاياه، وهم مادة الاستقطاب وأدواته، إضافة إلى آثاره السلبية التي ألقت بظلالها على كافة مناحي الحياة ومتطلباتها.

2.3.4.3 الفرق بين الذكور والإناث الشباب حسب مستوى السنوات الدراسية

فقد سجلت الإناث اللواتي أنهين 13 سنة فأكثر أعلى معدلات بطالة حيث بلغت 54.4% من إجمالي الإناث المشاركات في القوى العاملة لهذه الفئة، في المقابل بلغ معدل البطالة للذين أنهوا 13 سنة فأكثر من الذكور نحو 20% من إجمالي المشاركين في القوى العاملة لنفس الفئة، مما يدل على أن هناك فرقاً جوهرياً بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالعلاقة مع سنوات الدراسة، إذ في حين تنخفض بين الذكور مع ارتفاع سنوات الدراسة، فإن الصورة معكوسة عند الإناث، وعليه يمكن القول إنه ما يزال الفرق بين الذكور والإناث في معدلات البطالة كبيراً لصالح الذكور، وهذا الأمر يتسبب في التفكك الاجتماعي وعدم تحقيق العدالة والتكافؤ في الفرص الاقتصادية¹، لذا فإن التباين والتفاوت القائم في المجتمع بسبب اختلاف الجنس يشكل تحدياً جوهرياً أمام تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المجتمع الفلسطيني، خاصة وأن متطلبات تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع تتطلب بذل مزيد من الجهود لتعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافؤ في الفرص الاقتصادية وجسر التباين والتفاوت القائم في المجتمع.

3.3.4.3 معدلات البطالة في صفوف الشباب الخريجين مرتفعة

وبالنظر في مسح القوى العاملة للربع الثالث 2016² نلاحظ أن معدلات البطالة بين الخريجين الشباب مرتفعة، وتنتشر في جميع التخصصات، حيث بلغ معدل البطالة بين الخريجين الشباب في فلسطين 35% خلال الربع الثالث 2016، بواقع 44% في قطاع غزة و28.2% في

¹ النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة في فلسطين، عام 2016

<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=1855>

² المرجع السابق.

الضفة الغربية، وقد سجل الخريجون تخصص العلوم التربوية وإعداد المعلمين أعلى معدل للبطالة في فلسطين بنسبة 49.8%، بينما سجل الخريجون تخصص القانون أدنى معدل بطالة بنسبة 15.2%، ويمكن تفسير ارتفاع معدلات البطالة في جميع التخصصات، إلى أن سوق العمل الفلسطيني يعاني من التوسع الكمي في مؤسسات التعليم ومخرجاته، فقد أدى تزايد الرغبة والإقبال على التعليم العالي، إلى استقبال أعداد متزايدة من الطّالّاب، دون النظر إلى الحاجة إليهم بعد التخرّج¹، ودون النظر إلى الأعباء الماديّة التي تتحمّلها الدّولة في مواجهة هذا الموقف من تكاليف باهظة، بالإضافة إلى أن هذا التزايد المستمرّ في أعداد الخريجين، تزامن مع تدني القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني، ومحدوديّة حجم هذا السوق، وعدم قدرته على استيعاب معدلات النموّ المتسارعة في قوّة العمل الفلسطينيّة.

4.4.3 توفير نظام صحي بمعايير شاملة

منذ اليوم الأول لقدوم السلطة الوطنية وهي تسعى لإنشاء نظام صحي شامل وفقاً لمعايير ذات مستوى متقدم بحيث تضمن حصول المواطنين على خدمات صحية نوعية من خلال التأمين الصحي الوطني وكذلك من خلال وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لضمان وصول الخدمات لكافة المواطنين ومنهم العاطلين عن العمل والفقراء، وخلال السنوات السابقة ضاعفت الحكومة من جهودها من أجل تعزيز الحكم الرشيد والارتقاء بالخدمات العامة التي تقدمها للمواطنين ومن ضمنها الخدمات الصحية، رغم قلة الموارد المالية المتاحة فالحكومة تعطي أولوية للقطاع الصحي، ونجحت في إقامة مراكز صحية في كافة المناطق والبلدات والقرى والتجمعات السكانية الأخرى بالرغم من قلة الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة، وبالرغم من العراقيل التي تواجه البرامج الحكومية بسبب الإجراءات التعسفية من قبل الاحتلال ومنها احتجاز أموال المقاصة والتي يترتب عليها عجز في صرف رواتب الموظفين ونقص في الإمدادات الأساسية من الأدوية والمستلزمات الطبية.

¹ شبانة، لؤي، المشهد الاجتماعي الفلسطيني في سياق الحد من البطالة ومكافحة الفقر وجسر الفجوات الاجتماعية، مؤتمر ماس الاقتصادي 2016: نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2016، رام الله.

1.4.4.3 القطاع الصحي الفلسطيني والتخطيط الاستراتيجي لرفع الكفاءة والفاعلية

يعتبر القطاع الصحي من أهم القطاعات الخدماتية في فلسطين، وذلك بسبب الظروف الغير طبيعية التي يعيشها بسبب وجود الاحتلال، لذلك عملت عدة جهات على تطوير القطاع الصحي وكان من أبرزها وزارة الصحة الفلسطينية والتي سعت لتخصيص ما يقارب 11% من الناتج المحلي لهذا القطاع الحيوي متفوقة على العديد من البلدان المجاورة¹، وقامت بوضع سياسات تهدف إلى تفعيل وتطبيق القوانين والأنظمة التي تنظم عمل القطاع الصحي، ورفع مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة، ووضع الاستراتيجيات والخطط التنموية وتعزيز التنسيق مع كافة الشركاء في القطاع الصحي، والتي أسفرت عن أنظمة وقوانين واليات لتنظيم القطاع الصحي ومنها أنظمة ترخيص المهن الصحية، وتفعيل ودعم الدور الرقابي للوزارة على مختلف المستويات مثل الرقابة الدوائية، الرقابة على الأداء في المستشفيات الخاصة، دائرة الشكاوي، ووضع معايير وطنية لجودة الخدمات الصحية المختلفة، وقد حرصت الوزارة على زيادة التنسيق والتعاون مع كافة الشركاء في القطاع الصحي من اجل تقديم الخدمات بكفاءة وسرعة متناهية للمواطنين ومن الأمثلة على هذا التنسيق، التعاون مع مستشفيات القدس كافة ومستشفى النجاح، وكذلك تعزيز التنسيق ما بين القطاع العام والخاص في المجال الصحي أدى إلى التقليل من الازدواجية والعمل على سد الفجوات، وحرصت الوزارة على تعزيز التنسيق مع الجهات المانحة المختلفة من اجل زيادة الالتزام بدعم وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية والخطط التنفيذية التي تضعها الوزارة، والتي كان من أولوياتها توفير الكادر الطبي الذي يتمتع بقدرات عالية وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة ووقف النزيف الجاري في الموازنة بسبب التحويلات الطبية إلى الخارج، ونشر ثقافة التأمين الصحي الايجابي والتخلص من ثقافة التأمين الصحي المجاني للعاطلين عن العمل والطلاب وغيرهم، وحث الجميع على المساهمة ولو بشيء رمزي يدفعه المؤمن ليتمتع بكافة الخدمات التي تقدمها وزارة الصحة.

¹ وزارة الصحة الفلسطينية، الخطة الاستراتيجية الوطنية الصحية، 2011-2013، رام الله، ص31.

سعت وزارة الصحة من خلال خطتها الإستراتيجية إلى النهوض بالقطاع الصحي وتوفير نظم فعالة من خلال اتخاذها عدة خطوات ومنها دمج الموازنة والتخطيط، ووجود نظام إدارة مالية فاعل ومفيد، ونظام مالي شامل ومستدام للقطاع الصحي، وهذا يتطلب الاستخدام الأفضل للموارد المالية

2.4.4.3 واقع القطاع الصحي الفلسطيني

واجه النظام الصحي الفلسطيني جملة من التحديات والمعوقات منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1948 حيث ساهم هذا الاحتلال في ضعف القدرة على تقديم الخدمات الصحية اللازمة للمواطن الفلسطيني مما خلق حاجة ملحة للإطراف الأخرى لتغطية العجز مثل المؤسسات الأهلية ووكالة الغوث ومؤسسات الدولة، وبعد إنشاء السلطة الوطنية بداية التسعينات شهد القطاع الصحي انطلاقة جديدة وأصبح يمارس دوره في بناء وتطوير النظام الصحي في فلسطين، إلا أنه لم يستطع الاستغناء عن كافة الأطراف الأخرى في تقديم كافة الخدمات الصحية، خصوصاً بعد أحداث الانتفاضة الثانية عام 2000م وما تلاها من إجراءات تعسفية من قبل الاحتلال على الأراضي الفلسطينية وفرض الحصار والحروب، وكذلك النتائج الوخيمة للانقسام الفلسطيني الداخلي وما تلاه من إجراءات طالت القطاع الصحي مما اضطر المواطن لشراء الخدمة من جهات ومؤسسات أخرى داخلية وخارجية مما ساهم في استنزاف الأموال العامة والخاصة، وبالرغم من ارتفاع حجم الإنفاق على القطاع الصحي الفلسطيني إلا أنه لم يستطع أن يواكب المتطلبات الصحية للسكان في ظل الزيادة السكانية أو تقديم الخدمات المنشودة على حد سواء، حيث شكل الإنفاق الحكومي على الصحة ما يقارب 36.9% من الإنفاق الكلي¹، يقابله الإنفاق الخاص من المواطنين 40.8% بينما ساهمت المؤسسات الأهلية والأجنبية غير الربحية بنسبة 18.8% من إجمالي الإنفاق العام، والذي بلغ 1.39 مليار دولار أمريكي لعام 2014م، مما يطرح تساؤلاً حول دور القطاع الصحي الفلسطيني في تلبية الاحتياجات الصحية للمواطن الفلسطيني ومدى إسهامه في تحسين صحته العامة.

¹ مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، وزارة الصحة عام 2014.

وحسب تقارير وزارة الصحة الفلسطينية فإن عدة عقبات تواجه الخطة الإستراتيجية¹ لوزارة الصحة تتمثل بوجود الاحتلال وممارساته والحصار الذي يفرضه مما أدى لنقص مستمر وخطير في المواد الأساسية والذي نتج عنه حدوث أمراض تغذية مزمنة فضلاً عن استخدام قوات الاحتلال أنواعاً من الأسلحة التي لها تأثير على صحة الإنسان منها غاز الفسفور واليورانيوم التي تحدث تهتكات في العظام وتسبب السرطان، وتداعيات الانقسام الفلسطيني، ضعف وهشاشة الاقتصاد الفلسطيني وأثره على القطاع الصحي، انخفاض الدعم الخارجي للقطاع الصحي، عدم التزام الجهات المعنية بالخطة ومقاومتها للتغيير والإصلاح داخل القطاع الصحي فضلاً عن الزيادة في الطلب على الخدمات المقدمة من الوزارة أو على نظام التحويلات إلى الخارج، والاستمرار في التركيز على الخدمات الطارئة بسبب ضعف الإمكانيات يؤدي إلى ضعف التطوير في الخدمات الأساسية.

3.4.4.3 الإجراءات المطلوبة لتحسين القطاع الصحي الفلسطيني

من أجل تعزيز وتحسين القطاع الصحي يتطلب اتخاذ إجراءات تساهم في رفع كفاءة الخدمة الصحية المقدمة للمواطنين ومن هذه الإجراءات سن قانون إلزامية التأمين الصحي، والبدء في المرحلة الأولى بموظفي القطاع العام والمنظمات الأهلية، والشركات الكبيرة والمتوسطة وهذا يسمح بإدارة التأمين الصحي على أسس اقتصادية وتسمح بديمومة هذا النظام والتغلب على مشكلة الأخيار العكسي (التأمين عند المرض فقط)، إيجاد حلول لتمويل الأسر الفقيرة، من خلال وزارة التنمية الاجتماعية أو المؤسسات الخيرية المختلفة²، إيجاد أنظمة وتعليمات واضحة تحدد حقوق وواجبات المؤمنين، وسياسة واضحة لنشر البيانات واليات محددة للمحاسبة، وتعليمات واضحة لسلوك الموظفين تراعي اختلاف تخصصاتهم بما فيها تحديد معايير واضحة ومكتوبة ومعلنة لتحديد الاستثناءات في تقديم خدمات التأمين للحالات الإنسانية الطارئة ولمنع التجاوز باسم الحالات الإنسانية، ضرورة تنويع شراء الخدمة بالترافق مع تسعيرة

¹ شلبي، ياسر، الثقافة المهنية في القطاع الصحي الحكومي في الأراضي الفلسطينية، فلسطين، مؤسسة مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، عام 2007م

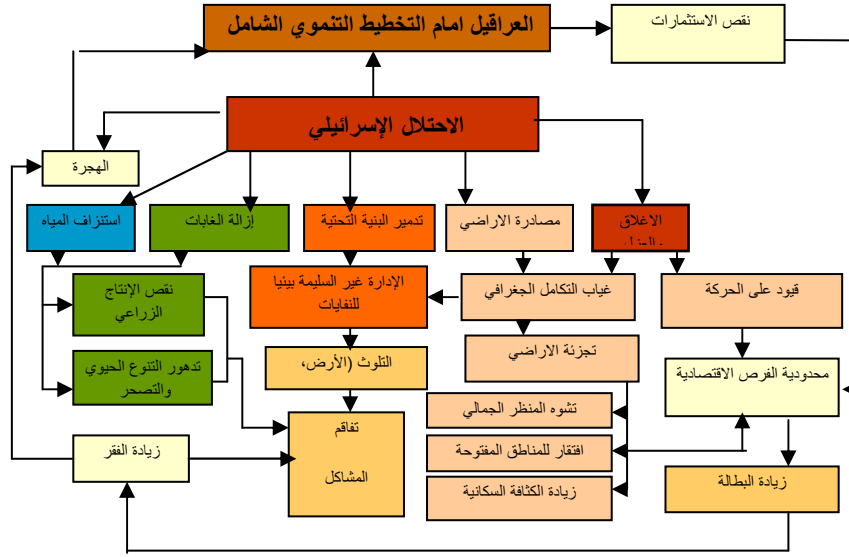
² وزارة الصحة الفلسطينية، الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة، 2011-2013م.

محددة للخدمات الصحية لمعالجة مشكلتين يعاني منها التامين الصحي وهما ضعف التمويل وتسجيله خسائر متراكمة وعزوف المواطنين عن الاشتراك في التامين الصحي الحكومي، لذلك فان اتخاذ مثل هذه الإجراءات يمكن النظام بتقديم الخدمة لجميع المؤمنين ضمن مقاييس مقبولة ويشبع رغبة البعض في التمييز من خلال اختيار الجهة التي سيتلقى الخدمة منها وفي الوقت نفسه يولد في النظام حالة تنافسية بين المؤسسات الصحية المختلفة¹.

5.4.3 ضمان الاستدامة البيئية من خلال ادارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة

تعتبر الموارد البيئية الطبيعية احد اهم العناصر الالاسية للتنمية، وان عملية التنمية الشاملة تتطلب التوافق بين السياسات المختلفة، البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية المستدامة تتطلب موازنة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند السعي الى تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة ولا بد من الربط بين التنمية والبيئة من اجل حماية الانظمة البيئية وادارة الموارد الطبيعية التي تعتبر من المستلزمات الأساسية للإيفاء باحتياجات الإنسان وتحسين ظروف المعيشة للجميع، إن خطط التنمية المستدامة التي تضعها السلطة الفلسطينية تصطدم على ارض الواقع بالمعوقات السياسية التي تفرضها قوات الاحتلال حيث تتعرض الموارد الطبيعية الفلسطينية إلى إجراءات وممارسات تقوم بها سلطات الاحتلال محدثة تغيرات جذرية في الاتزان الطبيعي القائم، حيث أدى استنزاف الموارد المائية الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال إلى تفاقم المشاكل الصحية والاجتماعية والاقتصادية، كذلك إن غياب التكامل الجغرافي عمل على إضعاف قدرة السلطة على خلق مناخ مناسب للاستثمار مما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية وفرص إحداث التنمية بالإضافة لمجموعة كبرى من العراقيل تضعها سلطات الاحتلال أمام التخطيط التنموي الشامل ومنها

¹ مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، وزارة الصحة الفلسطينية، رام الله، 2014م.



غياب السيادة والسيطرة الفلسطينية الكاملة على الأراضي الفلسطينية وعلى الموارد الطبيعية نتيجة الاحتلال وانتهاكاته ووجود مخططين متناقضين لاستغلال الموارد الفلسطينية الطبيعية لخدمة الفلسطينيين والمحتلين، وقيام سلطات الاحتلال بسرقة واستنزاف الموارد الطبيعية فضلاً عن تفاقم التدهور البيئي في بعض المناطق لعجز السلطة عن بسط سيادتها عليها¹، وكذلك غياب التكامل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية والحصار الاقتصادي بسبب الظروف السياسية والذي أدى لتردي الأوضاع الاقتصادية وقلة فرص العمل والبطالة وارتفاع مستوى الفقر، ولم تحظى القضايا البيئية بالاهتمام المناسب من قبل الدول المعنية بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي بسبب التركيز على القضايا السياسية والصراع السياسي، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أن المتطلبات الأساسية في الخطط الإنمائية المستدامة للدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة تتطلب إنهاء الاحتلال وتحقيق الوحدة الجغرافية بحيث تكون فلسطين دولة قادرة على البقاء والاستمرارية والاستدامة من خلال التكامل الجغرافي واستقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، السيادة الكاملة على الحقوق فيما يخص المياه والثروات الطبيعية والحدود وحرية التنقل والحركة، والاستخدام الأمثل للمصادر والموارد الطبيعية وحماية البيئة والمحافظة عليها، دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية التخطيط التنموي.

¹ معهد الأبحاث التطبيقية-القدس، الواقع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2007م، فلسطين.

1.5.4.3 الموارد الطبيعية في فلسطين

يوجد في فلسطين العديد من الموارد الطبيعية والتي يمكن استغلالها من أجل التنمية المستدامة، ومن بين هذه الموارد المياه والطاقة، وفي تقرير حديث للبنك الدولي تم الإشارة إلى أن باستطاعة الفلسطينيين جني أرباح سنوية تقدر ب ثلاثة مليارات دولار سنوياً من الموارد الطبيعية المتوفرة في مناطق "ج" في الضفة الغربية، ولكن التواجد الاستراتيجي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية من أجل السيطرة على الماء والأرض والموارد المعدنية يكشف عن حجم الفوائد التي يحصدها الاقتصاد الإسرائيلي على حساب استمرار دفع المدنيين الاسرائيليين والفلسطينيين إلى صدمات مستمرة ومتكررة.

2.5.4.3 المصادر المائية

وتتضمن مصادر المياه في فلسطين الآتي:

1- الأمطار: وتعتبر المصدر الرئيسي للمياه في فلسطين، فهي المغذي للخران الجوفي والمغذية للمجاري المائية والأودية والسيول، بالإضافة إلى الاستفادة منها في ري مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إلا أن كميات الأمطار في فلسطين متذبذبة من سنة لأخرى ومن منطقة لأخرى طبقاً للظروف الطبوغرافية من حيث الارتفاع والانخفاض عن سطح البحر وظروف موقع المنطقة، وتمتد فترة سقوط المطر في فلسطين بين شهري سبتمبر ومايو، وتبلغ ذروة سقوطها بين شهري ديسمبر ومارس من كل عام، فيما تكثر الأمطار على شريط المرتفعات في المنحدرات الغربية وتقل في منطقة غور الأردن، كما أن كمية المطر الساقطة على المرتفعات الجبلية أكثر منها على الشريط الساحلي في قطاع غزة، ورغم أن كمية الأمطار تقدر بستة مليارات م³ سنوياً، إلا أن ما يستفيد منه الفلسطينيون لا يتعدى 2 مليار م³، لأن الباقي يذهب عن طريق التبخر، أو إلى البحر المتوسط أو البحر الميت¹.

¹ دراسات وتقارير، انتهاكات-اسرائيل-للحق-في-الماء-في-الأراضي-الفلسطينية-المحتلة-عام-67، 30-1-2015 م

2- العيون والينابيع: يزيد عدد الينابيع والعيون المائية في فلسطين عن 1500 نبع وعين معظمها ضعيف التصريف، ويرتبط ظهورها بالعوامل الجيولوجية والطبوغرافية، ويبين التوزيع الجغرافي لعيون الماء والينابيع أن أكثر من 90% منها تنتشر في شمالي فلسطين ووسطها، وأن أغلبها وأغزرها في الشمال وأقلها عدداً وأضعفها غزارة في الوسط، وأندرها وأعلاها ملوحة في الجنوب.

3- الأنهار: تنتمي الأنهار وكل ما يجري على سطح الأرض من مياه طبيعية في فلسطين إلى مجموعة من المجاري المائية الخاضعة لنظام الجريان المطري السائد في حوض البحر المتوسط، ويتميز هذا النظام النهري بجريان المياه في الأودية والمسيلات، وارتفاع غزارتها ومناسيبها في فصل هطول الأمطار، وبشكل أدق أثناء هطول الأمطار مباشرة، أو بعد ذلك بفترة قصيرة جداً، وبصورة خاصة في حالة ارتباط الجريان النهري بنبع مائي أو أكثر.

وتتشترك جميع أنهار فلسطين بخصائص متشابهة أهمها:

تبدل غزارة مياهها وتصريفها السنوي من المياه، سرعة جريان المياه في الأجزاء الجبلية، وفي أجزاء من المجاري العابرة للسهول الساحلية

قلة المياه الجارية فيها بصورة عامة، إذ أن جميع ما يدخل تحت مفهوم الأنهار في فلسطين، هو عبارة عن جداول مائية إذا ما قورنت بالأنهار الكبرى والمتوسطة في العالم.

4- السيول: وهي من أكثر الظواهر المائية السطحية انتشاراً وعمومية في أنحاء البلاد، والسيول عبارة عن مياه تتجمع في واد مائي خلال فترة أو فترات معينة، ولمدة يختلف طولها وقصرها تبعاً لكمية المياه المسببة للسيول وهي الأمطار بالدرجة الأولى، وعندما تهطل الأمطار الغزيرة على الجبال والهضاب الفلسطينية، تتشكل السيول في المجاري العليا للأودية، وتنحدر هادرة نحو السهول.

5- المياه الجوفية: والمقصود فيها مياه الأمطار المتسربة إلى باطن الأرض عبر التكوينات الجيولوجية القابلة للنفاذ ويقوم الإنسان باستغلالها، إما عن طريق الآبار الارتوازية أو عن طريق الينابيع التي تنبثق من باطن الأرض، وتقدر كمية مياه الأمطار المتسربة بـ 48-49 % من كمية الأمطار الساقطة على فلسطين، كما قدرت المياه العذبة الصالحة للاستعمال والقابلة للتجديد بـ 950-1000 مليون م³، وهذا يعادل ما بين 55-57 % من إجمالي كمية المياه العذبة المتوفرة في فلسطين، وقد أدى التوسع السريع في الزراعة المروية، والتوسع في الاستيطان الصهيوني، وارتفاع مستوى استهلاك المياه العذبة، إلى تسارع استغلال الموارد المائية كافة والجوفية منها بصورة خاصة¹.

6- البحار وتشمل البحر الميت وشواطئ البحر الأبيض المتوسط المحاذي لقطاع غزه وهي تشتمل على أهمية اقتصادية وتعتبر أساس التنمية في فلسطين في حال استغلالها وما تشكله من أهمية سواء على صعيد استغلال المياه الإقليمية في صيد الأسماك أو في استغلالها لإنشاء ميناء يساهم بشكل كبير في تحسين النمو الاقتصادي أو في استغلال مياه وتربة البحر الميت حيث تعتبر مناطق سياحية وعلاجية تساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل وتحقيق عائد مالي كبير.

ويعتقد الباحث أن المياه تمثل عاملاً رئيسياً في إيجاد فرص العمل، وذلك بدءاً من استخراجها من منابعها، ومروراً بشتى أشكال استخدامها، وحتى رجوعها إلى الطبيعة ترتبط المياه بفرص العمل ارتباطاً لا ينفصم، سواء أكان ذلك على المستوى الاقتصادي أو البيئي أو الاجتماعي، ويبرز الإصدار الأخير للتقرير العالمي بشأن الموارد المائية آفاقاً جديدة من حيث أنه يُبين الصلة بين المياه وبين فرص العمل على نحو غير مسبوق، حيث قالت المديرية العامة لليونسكو، إيرينا بوكوفا وإن الاستثمار في المشاريع الصغيرة التي توفر سبل الحصول على مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي الأساسية في فلسطين يمكن أن يكون له عائد جيد على الاستثمار، وإن هذه الاستثمارات تؤثر تأثيراً مفيداً في مجال فرص العمل وإن من شأن الانتقال

¹ المياه الفلسطينية.. ازمنه في الواقع واشكال في التقاوض

إلى الاقتصاد الأخضر، الذي تقوم المياه فيه بدور محوري، يمكن أيضاً أن يكون عاملاً لتوفير فرص العمل.

وتشتد حدة الضغط المتزايد على طلب موارد المياه العذبة، وهو ما يتفاقم جراء الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وهذا يقتضي لسد هذا النقص المتوقع استغلال الموارد المائية غير التقليدية، من قبيل إعادة تدوير مياه الأمطار أو المياه العادمة أو الجريان السطحي في المناطق الحضرية. ويمكن أن يؤدي استخدام هذه الموارد البديلة إلى إيجاد فرص عمل جديدة تتعلق بالبحوث والتطوير التكنولوجي، غير أن الاستثمار في مجال إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي إنما يُعد قطاعاً واعداً فيما يتعلق بتوفير فرص العمل وتحقيق النمو¹.

3.5.4.3 مصادر الطاقة

1- حقول النفط والغاز

أن استثمار حقول الغاز المكتشفة قبالة سواحل غزة منذ أكثر من 12 عام يعتبر حلم كبير لكافة المواطنين الفلسطينيين ومن أهم المشاريع الإستراتيجية، حيث أن هذا الاستثمار سوف يساهم في نهضة حقيقة في كافة مناحي الحياة في قطاع غزة، من خلال تحقيق عوائد مالية ضخمة سوف تساهم في حل الأزمات المالية التي تتعرض لها السلطة الفلسطينية والتخلص من الابتزاز المالي الإسرائيلي المستمر، وسيساعد على التحرر من الهيمنة الإسرائيلية على مصادر الطاقة في قطاع غزة والضفة الغربية، والمساهمة في حل مشكلة الكهرباء التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية من خلال تشغيل محطة توليد الكهرباء بالغاز الفلسطيني، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض ثمن الكهرباء، وتحقيق الأثر الإيجابي على كافة المواطنين وجميع القطاعات الاقتصادية، أن إسرائيل تسعى للسيطرة على كافة الموارد الفلسطينية من أجل فرض سيطرتها وهيمنتها على القرارات الفلسطينية وعدم وصول الفلسطينيين إلى مشاريع تنمية تحررهم من التبعية الاقتصادية والمالية لإسرائيل، وأنها لن تسمح بتنفيذ مثل هذا المشروع خصوصاً في ظل

¹ مشتهى، عبد العظيم: مياه الآبار الجوفية والينابيع وخصائصها في الضفة الغربية-فلسطين للفترة من 2008-2010م دراسة تطبيقية في الجغرافيا الطبيعية. 2014.

الانقسام الفلسطيني، وحتى في حال سماح إسرائيل لا يوجد إمكانية لتنفيذه في ظل الانقسام الفلسطيني، إن تنفيذ المشروع مرهون بإنهاء الانقسام وتشكيل حكومة فلسطينية موحدة تكون قادرة على توفير دعم سياسي دولي وعربي للضغط على إسرائيل للسماح بتنفيذ المشروع¹.

وبحسب معلومات صندوق الاستثمار الفلسطيني فقد اكتشفت مجموعة المطورين في عام 2000 ما يزيد عن 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في حقلين، أحدهما حقل "غزة البحري" وهو الحقل الأكبر ويقع بالكامل ضمن المياه الإقليمية الفلسطينية وتقدر كميات الغاز المكتشف فيه بـ 28 مليار متر مكعب، أما الحقل الآخر فهو حقل حدودي وهو الأصغر حجماً وتقدر كميات الغاز فيه بـ 3 مليار متر مكعب حيث يعتبر امتداداً لحقل آخر الواقع في المياه الإقليمية الإسرائيلية وإن كمية الغاز الطبيعي الموجودة في حقل غزة قبالة سواحل البحر المتوسط تتجاوز 33 مليار متر مكعب.

وإن الكمية التي يحتويها الحقل، من شأنها أن تسد احتياجات الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة 25 عاماً قادمة، إن استغلال هذا المشروع سيحقق عوائد واسعة النطاق على الاقتصاد الفلسطيني في جوانب متعددة، أهمها:

توفير المصاريف المتعلقة بالطاقة نتيجة لاستبدال موارد الطاقة المستوردة والمكلفة (الطاقة الكهربائية أو المحروقات الثقيلة) بمصدر أكثر فعالية للطاقة باستخدام الغاز الطبيعي المتوفر في مصادر محلية. وتظهر الدراسات الأولية القدرة على توفير ما يزيد على 560 مليون دولار أمريكي في السنة من المصاريف الفلسطينية على الطاقة نتيجة لهذا الاستبدال.

من المقرر أن تبلغ إيرادات السلطة الفلسطينية ما بين 45-50 % من عوائد المشروع لتصل إلى 2.5 مليار دولار أمريكي طوال فترة عمر المشروع².

¹ مفارحة، محمد نمر، النفط والغاز في فلسطين، دراسة منشورة بتاريخ 30-6-2013، مجلة دنيا الوطن، <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/298646.html>

² مصطفى، محمد: البترول والغاز الطبيعي في فلسطين: الإمكانيات والمعوقات- *Majallat al-Dirāsāt al-Filastīniyah*, 342(2756), 1-7. 2015.

خلق فرص استثمارية ضخمة في قطاع الطاقة من خلال فتح المجال أمام منتجي الطاقة المستقلين في القطاع الخاص للمشاركة في بناء الشبكة الفلسطينية لتوليد الطاقة.

زيادة الاستقلالية في مجال الطاقة والاعتماد على مصادر أكثر موثوقية للطاقة في السوق الفلسطيني، ليتخلص السوق الفلسطيني من تبعيته لإسرائيل في مجال الطاقة الكهربائية.

• حقل بترول رنتيس

تم اكتشاف حقل بترول في رنتيس (غرب رام الله) ولكن إسرائيل تقوم باستغلال هذا الحقل وتضخ منه 800 برميل يوميا، بعيدا عن السلطة الوطنية والحقوق الفلسطينية في ذلك البترول وقد سهل ذلك وقوع المنطقة قرب خط الهدنة لعام 1948 وقد بدأت إسرائيل البيع من الحقل النفطي الذي أطلق عليه اسم 'مجد5' ما بين عامي 2010 و2011 إى إن هناك بيع يوميا لـ 800 برميل يوميا¹.

ووفق معطيات سابقة لسلطة البيئة الفلسطينية فإن شركة جفوت عولام الإسرائيلية بدأت الحفر الاستكشافي في حوض "مجد" على أراضي رنتيس عام 1994، وذلك من خلال الآبار "مجد2" و"مجد3" و"مجد4"، فدللت المؤشرات على وجود نفط بكميات تجارية إلى الشرق من تلك المواقع، ووفق المصدر ذاته فإن المناطق الغنية بالنفط في معظمها تقع شرق الخط الأخضر بعرض عشرة كيلومترات وامتداد عشرين كيلومترا، وهو ما يعني أن معظم الحقل النفطي يقع في أراضي الضفة الغربية.

ويبلغ حجم الاحتياطي النفطي من بئر البترول المكتشف بمليار ونصف المليار برميل و182 مليار قدم مكعب من الغاز، تقدر قيمتهما الإجمالية بأكثر من 155 مليار دولار والحقل البترولي معظمه يتواجد تحت الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 لذلك كثف الجانب الإسرائيلي من نشاطه في البحث عن البترول على طول الخط الأخضر بين قلقيلية ورام الله منذ عام 1992.

¹ اليقوي، يحيى، 2.5 مليار برميل بترول في حقل "رنتيس" ينهبها الاحتلال منذ 2010،

<http://felesteen.ps/details/news/174354/25>

ولمنطقة رنتيس ومحيطها أهمية طبيعية كبرى، حيث أن مساحة حقل النفط المكتشف في المنطقة يتراوح بين 600 و 700 كلم²، معظمها يقع في الأراضي المحتلة عام 1967¹.

2- أشعة الشمس والرياح (مناخ فلسطين)

شكل مناخ فلسطين المتنوع حالة مميزة في استغلال العوامل الطبيعية في إنتاج الطاقة حيث يعتبر الاتجاه نحو تعزيز الطاقة النظيفة من خلال الاعتماد على التطور التكنولوجي احد أهم عوامل الإنتاج، وتحتاج هذه العملية الى رأس مال كبير للاستثمار في مجال الطاقة البديلة وهي تشهد نمو بسيط بسبب قلة رأس المال المستثمر فيها وكذلك بسبب الإجراءات الإسرائيلية في عرقلة مثل هذه المشاريع وتدميرها بحجة وقوعها تحت السيطرة الإسرائيلية في المناطق المصنفة ج.

وهنا يتوجب على المؤسسات الفلسطينية كافة العمل على استغلال هذه الثروات وحمايتها من الغطسة الصهيونية ويجب التوجه للمحاكم الدولية في حماية الثروات الفلسطينية التي تكفل لها القوانين الدولية في حقها في استغلالها ومنع نهبها من إسرائيل، ومطالبة الكيان الصهيوني في دفع تعويضات مالية للثروات المنهوبة.

6.4.3 تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحريره من التبعية

منذ العام 1967 وحتى الآن أصبح الاقتصاد الفلسطيني ملحقا بالاقتصاد الإسرائيلي وبات تطوره أسيرا لعلاقته غير المتوازنة وأقصريه مع هذا الاقتصاد والأكبر حجما وأكثر ديناميكية وتعقيدا، وواصلت حكومات الاحتلال إتباع سياسة تدميره ممنهجه ضد الاقتصاد الفلسطيني تقوم على أساس تحويل السوق الفلسطيني إلى سوق استهلاكي للمنتجات والخدمات الإسرائيلية حتى الفاسدة منها، مما أدى إلى إضعاف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وعرقلة نموه الطبيعي، ومنذ بداية انتفاضة الأقصى والأراضي الفلسطينية تعيش حالة حرب شاملة من

¹ مصطفى، محمد. البترول والغاز الطبيعي في فلسطين: الإمكانيات والمعوقات- *Majallat al-Dirāsāt al-Filastīniyah*, 342(2756), 1-7. 2015.

قبل الاحتلال طال كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، إذ قام بفرض حصار اقتصادي وإغلاق شامل وقيود مشددة على حركة الأفراد والبضائع بين شطري الوطن بالإضافة إلى تعطيل حركة التبادل التجاري مع العالم الخارجي، و مع استمرار القيود الإسرائيلية الخانقة تحت مبررات ما يسمى بالمتطلبات الأمنية، إلى درجة تلاشت معها التوقعات المتفائلة بخصوص المكاسب الاقتصادية للسلام، ثم جاءت تداعيات الانتفاضة الفلسطينية الثانية، فتضاعفت الأعباء الاقتصادية التي أصبحت مفروضة على المواطنين من جراء العدوان الإسرائيلي، ولتثبت تلك التداعيات عدم صحة وجواز الرهان على العوامل الخارجية (المساعدات الدولية، عامل السلام مع الاحتلال) تحت كل الظروف السياسية، ولتظهر مدى الحاجة الفلسطينية لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني¹.

1.6.4.3 جهود السلطة الفلسطينية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي

بذلت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة جهودا كبيرا من أجل استكمال بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية القوية والقادرة على تلبية احتياجات المواطنين وتعزيز قدرتهم على الصمود، وتقديم الخدمات الأساسية لهم بالرغم من الاحتلال وممارساته، فقد التزمت الحكومة في سياق خطة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة بالعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني، حيث يشكل تحرير الاقتصاد الوطني الفلسطيني من الارتهاق والهيمنة والتبعية لاقتصاد الاحتلال أولوية وطنية قصوى، ولذلك كان لا بد من البحث عن اليات لإخراج اقتصادنا من دائرة التبعية وإطلاق سراحه من قيد الاحتلال، وهذا الأمر يدخل في صلب مقاومة مخططات الاحتلال وإنهائه، وفي مقدمته مقاومة النشاط الاقتصادي الاستيطاني بالتوازي مع مقاومة النشاط الاستيطاني بالوسائل الشعبية المشروعة، وللدور المهم والفاعل لوزارة الاقتصاد الوطني ولكافة المؤسسات الوطنية ذات الاختصاص في هذا المجال أولت أولى اهتماماتها بتعزيز فرص المنتج الوطني بنيل ثقة المستهلك الفلسطيني المحلي والخارجي، ولإدراكنا العميق بأهمية ذلك في نمو قدرة القطاع الخاص على خلق فرص العمل والاستثمار الإضافي وزيادة حصة المنتج الوطني في سلة المستهلك الفلسطيني.

¹ نخلة، خليل: أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة"، رام الله: مواطن، 2004م.

وعليه قامت الوزارة بإطلاق مبادرة صندوق الكرامة الوطنية لتنظيف السوق الفلسطيني من منتجات المستوطنات وما لذلك من آثار ايجابية على المنتج الوطني والسوق المحلي، والمردود الايجابي على العملية الاقتصادية برمتها، بالإضافة لاتخاذها إجراءات تشجع الاستثمار في كافة مجالات الأنشطة الاقتصادية، فمثلا لتشجيع الزراعة قامت الحكومة بإعفاء المزارعين من الضرائب وكذلك قدمت التسهيلات لقطاع الصناعة وشجعت التصدير للمنتجات المحلية وقامت بالتوقيع على اتفاقية الإعفاء الجمركي لكافة البلدان العربية.

2.6.4.3 التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني

يواجه الاقتصاد الفلسطيني مجموعة من التحديات الخطيرة التي تحول دون تحقيق تنمية اقتصادية شاملة في فلسطين، أخطرها هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على التجارة الفلسطينية، حيث أن 87% من الصادرات الفلسطينية تذهب إلى إسرائيل، و70% من الواردات الفلسطينية من أو عبر إسرائيل، إضافة إلى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية والموارد، حيث أن 60% من مساحة الضفة الغربية تحت السيطرة الكاملة للاحتلال (منطقة ج)، ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي، فإن عدم تمكن الفلسطينيين من الوصول إلى أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية (المنطقة ج)، والتي تشكل في معظمها أراض زراعية غنية بالموارد الطبيعية والتراثية قد يكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر تقدر بنحو 3.4 مليار دولار، كذلك السماح بتنمية مؤسسات الأعمال والاستثمار في (المنطقة ج) يمكن أن يضيف نحو 35% إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، الأمر الذي قد يسهم بصورة كبيرة في التقليل من الاعتماد الفلسطيني على المعونات، إضافة إلى أنه قد يحدث تحولاً في الاقتصاد وتحسناً في آفاق النمو المستدام، كما أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يسيطر على أجزاء كبيرة من الأراضي في قطاع غزة من خلال فرض منطقة عازلة داخل أراضي قطاع غزة على امتداد الحدود مع إسرائيل، ومنع الفلسطينيين من استغلال موارد مهمة في قطاع غزة مثل الغاز المكتشف قبالة شواطئ البحر في غزة، ومنع الصيادين من تجاوز مسافة الصيد التي تم الاتفاق عليها موجب اتفاق أوسلو وهي مسافة 20 ميل إذ لا يسمح بالصيد إلى في مسافة من 3-6 ميل بحري منذ سنوات وسمح مؤخراً بتجاوز

مسافة 9 ميل ولكن في بحر وسط وجنوب القطاع من وادي غزة حتى الحدود المصرية جنوب القطاع وتم استثناء المنطقة الشمالية من هذه الزيادة، إضافة إلى عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية وفرض حصار اقتصادي شامل على قطاع غزة منذ العام 2007، تخلله ثلاث اعتداءات عسكرية على قطاع غزة، مما تسبب في دمار هائل بالبنية التحتية لقطاع غزة، والفتك بقاعدته الإنتاجية، وإفقار السكان الفلسطينيين في غزة، وجعل رفاههم الاقتصادي أكثر سوءاً من المستوى الذي كان عليه لعقدين سابقين، كما أن الحصار الاقتصادي أدى بالفعل إلى وقف عمليات الإنتاج على نطاق واسع وإلى فقدان فرص العمل، وألحق دماراً هائلاً بالاقتصاد المحلي لغزة وبمواردها الإنتاجية وبنيتها التحتية وأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من المرافق الصناعية والزراعية والتجارية والسكنية بسبب البنية التحتية المنهكة والندرة الحادة في المدخلات والكهرباء والوقود.

هذه التحديات أعاقَت نموّ وتطوّر الاقتصاد الفلسطيني، ليس ذلك فحسب بل كرّست تبعيّة الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، والتي لم تقتصر على السيطرة على الأرض والموارد والمعايير، بل تعدّتها إلى التحكم بسياسات الاستيراد والتصدير الفلسطينية، فحالت دون انخراط الاقتصاد الفلسطيني في منظومة التجارة الدوليّة، وجعلته رهيناً للمساعدات الخارجيّة، ولأموال المقاصة التي تتحصّل من خلال إسرائيل، مما يتطلب تضافر الجهود بين جميع مكونات المجتمع الفلسطيني خصوصاً القطاع الخاص كونه يلعب دوراً رياديّاً في عملية التنمية، والقطاع العام ومؤسسات البحث العلمي والتعليم الجامعي والمجتمع المدني وغيرها من المؤسسات لمواجهة هذه التحديات بتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني والمساهمة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وإعادة توحيد مكونات الاقتصاد الفلسطيني وذلك من خلال تبني إستراتيجية وطنية تشمل تحرير التجارة الفلسطينية من الهيمنة الإسرائيلية، والاستثمار في قطاع البنية التحتية والموارد الطبيعية بهدف تحقيق أعلى درجة ممكنة من أمن الطاقة، والاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

أن الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال "الإسرائيلي" تطبيقاً للقرار الصادر عن المجلس المركزي الفلسطيني في اجتماعه الأخير الذي اختتم أعماله في مدينة رام الله، سيُسهم في تحقيق

استقلال اقتصادي وطني رغم المصاعب المترتبة على ذلك¹، وان تطبيق الانفكاك الاقتصادي من شأنه تحقيق استقلال الاقتصاد الوطني، بعيداً عن التبعية "الإسرائيلية" التي تتحكم بموارد ومقدرات الشعب الفلسطيني من خلال تحرير حركة التجارة الفلسطينية التي قيدها اتفاق باريس الاقتصادي، وان عملية الانفكاك من اتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" هي عملية صعبة، ولسبب بسيط جداً، وهو أن اتفاق باريس الاقتصادي ليس اتفاقاً مُستقلاً بذاته بل يُعتبر أحد توابع اتفاقية "أوسلو"، وبالتالي لا يمكن الفصل بينهما، هذه الاتفاقية - باريس - أُطلق عليها "غلاف اقتصادي" حول الأراضي الفلسطينية، وهو مشروع اقتصادي مُربح للاحتلال "الإسرائيلي"، وعكست بنود الاتفاق العلاقة بين اقتصاد منهك بالقيود والأغلال وهو "اقتصاد مناطق السلطة الفلسطينية"، وآخر مهيم ومتسلط وهو "اقتصاد دولة الاحتلال"، ونص الاتفاق على إقامة غلاف جمركي يشمل الاقتصاديان (السلطة الفلسطينية، ودولة الاحتلال) للمرحلة الانتقالية، من خلال المزج بين النمطين المعروفين في عالم التجارة الدولية، وهما: "التجارة الحرة"، و"الاتحاد الجمركي"، والحقيقة انه من الصعب الانفكاك عن الاحتلال اقتصادياً طالما أن فلسطين دولة غير مُستقلة بذاتها وقابعة تحت احتلال، والحديث يجري عن تعديلات في اتفاق باريس ليس إلّا، في ظل أن جميع الدراسات أثبتت أنه ليس من السهل أن تتخلى السلطة عن اتفاق باريس طالما أنها تتمسك باتفاقية أوسلو الأساسية".

لو أقدمت السلطة على الانفكاك من هذه التبعية المقيّنة للاقتصاد "الإسرائيلي" فعلاً، وتم الطلاق بالفعل بين الاقتصاد الفلسطيني و"الإسرائيلي"، فإننا نحقق بشكل ايجابي التالي:

أولاً: حالة الهيمنة الاقتصادية "الإسرائيلية" على الاقتصاد الفلسطيني ستنتهي، وهذا ايجابي.

ثانياً: ستنمتع بحرية استيراد وتصدير السلع للدول التي نراها مناسبة، ونقول هنا إن اتفاق باريس قيّد هذه الحرية.

¹ زريق، سمير: القطاع الخاص سيؤدي دوره كاملاً في تعزيز الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني، مفوضية العلاقات الدولية -فتح، 2018 م. <http://www.fatehwatan.ps/page-168569.html>

ثالثاً: يصبح لنا الحرية المطلقة في السياسة المالية، فنحن نعاني اليوم من السياسة المالية "الإسرائيلية" التي تُطبق علينا، فمثلاً ضريبة القيمة المضافة 16% تُفرض علينا فقط لأنها تُطبق في "إسرائيل"، وأيضاً ضريبة الجمارك تفرض علينا لأنها تُطبق في "إسرائيل"، وضريبة الشراء كذلك، مما يستدعي ضرورة الانفكاك عن هذا الاقتصاد.

رابعاً: عملياً، عندما نستورد البضائع بعملة الشيكل، كونها العملة الأكثر تداولاً في الأراضي الفلسطينية، نستورد أيضاً ومن حيث لا ندري التضخم من "إسرائيل" والارتفاع المستمر في الأسعار، ونعالج تلقائياً المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد "الإسرائيلي" عبر تداولنا بعملة الشيكل، في حال الانفكاك يُصبح لدينا عملة وطنية خاصة بنا، وبالتالي نبتعد كلياً عن المشاكل التي يُعاني منها اقتصاد الاحتلال، هذا كله يحتاج إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة.

الفصل الرابع

المساعدات والمنح الغربية للشعب الفلسطيني

الفصل الرابع

المساعدات والمنح الغربية للشعب الفلسطيني

سيتناول الباحث في هذا الفصل المساعدات والمنح الغربية المقدمة للشعب الفلسطيني، وينقسم الفصل لثلاثة محاور رئيسية، الأول: لدراسة الملامح الرئيسية للمساعدات الغربية للشعب الفلسطيني من حيث نشأة المساعدات وتطورها ومصادرها وحجمها وأشكالها والجهات المتلقية لها والأطراف الدولية المانحة لها وموقفها من القضية الفلسطينية، وفي المحور الثاني سيتناول الباحث دور وأهمية المساعدات الغربية من حيث دعم البنية التحتية ودورها في تمويل النفقات الحكومية، ودور المساعدات الغربية في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة التحديات وأولها الانعقاد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وفي المحور الثالث سيتم تخصيصه لدراسة المساعدات الغربية من حيث الدوافع والأهداف التي تسعى الدول المانحة الغربية إلى تحقيقها.

1.4 الملاح الرئيسية للمساعدات والمنح الغربية المقدمة للشعب الفلسطيني

أخذت المساعدات الغربية والدولية للفلسطينيين طريقها بالاتساع بعد انعقاد مؤتمر الدول المانحة في تشرين أول من عام 1993 ، والذي عقد في واشنطن بمشاركة 42 دولة ومؤسسة مانحة، وكان لهذا المؤتمر الدور الأساسي في حشد المساعدات للشعب الفلسطيني، ودوره في وضع آليات لتنسيق المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية، وذلك لتمكينها من إدارة المناطق الفلسطينية التي ستؤول إليها بموجب الاتفاقيات السياسية مع الجانب الإسرائيلي، إضافة إلى دورها في إعادة تأهيل البنية التحتية، وتمويل إدارة عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية.

منذ اليوم الأول لتقديم المساعدات الغربية للشعب الفلسطيني شهدت حالات مد وجزر في تقديم المساعدات، كون أن المساعدات الغربية والدولية بشكل عام تمر بعدة عمليات منها التعهد والالتزام والصرف وهذا ما يعطي هامش اكبر للمانحين بربط التعهد والالتزام والصرف بظروف كل مرحلة بحيث يصبح هناك فروق كبيره في المساعدات المقدمة من حيث ما تم التعهد به وما تم الالتزام به وما تم صرفه، وان احد أهم الأسباب التي أدت إلى وجود هذا الفرق

هو ارتباط المساعدات الغربية بتطورات عملية التسوية السياسية وتمويلها والعمل على منع انهيارها¹، بالإضافة للإجراءات الإسرائيلية التعسفية والتي أدت لتدمير شبه كامل في البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة عقب اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000، مما جعل الحاجة الملحة للمساعدات الغربية والدولية وسمح بتدفقها من أجل التخفيف من حدة الفقر والبطالة.

1.1.4 نشأة المساعدات الغربية المقدمة للشعب الفلسطيني وتطورها

بدأت الدول الغربية في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني منذ الإعلان عن قيام إسرائيل وتداعيات الحرب العربية الإسرائيلية وما نتج عنها من لجوء ونزوح وتشريد للمواطنين الفلسطينيين من أراضيهم، ومن أجل إغاثة ورعاية هؤلاء تم إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الاونروا عام 1949 كمنظمة مؤقتة لحين الحل وعودتهم لديارهم، ومنذ عام 1950 بدأت العمل ويجدد لها العمل من الجمعية العامة للأمم المتحدة، كانت هذه المساعدات محددة فقط بمن تنطبق عليهم شروط وتعريفات الاونروا.

مع بداية اتفاق أوسلو أخذت المساعدات تتدفق على السلطة الوطنية الفلسطينية عقب انعقاد مؤتمر الدول المانحة في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام 1993م، والذي عقد في واشنطن بمشاركة 42 دولة ومؤسسة مانحة حيث كان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر هو حشد المساعدات للشعب الفلسطيني، ولعملية السلام ووضع آلية لتنسيق المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية، وذلك لتمكينها من إدارة المناطق الفلسطينية التي سيؤول إليها بموجب الاتفاقيات السياسية مع الجانب الإسرائيلي، ونجح مؤتمر المانحين في واشنطن من تأمين تعهدات إجمالية بلغت 2.4 بليون دولار في غضون ثلاثة شهور فقط من تاريخ انعقاد المؤتمر، وأخذت المساعدات الدولية تتدفق على الشعب الفلسطيني من جهات متعددة وبقنوات مختلفة، ولأوجه إنفاق متنوعة، وبشروط عديدة غير منتظمة، وبلغ إجمالي المنح والمساعدات الغربية التي

¹ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، عام 2005، ص 22.

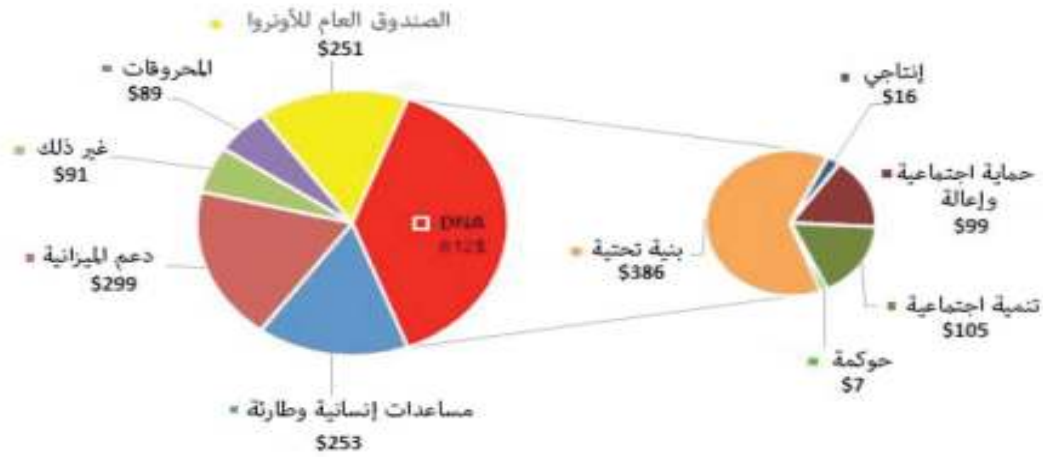
حصلت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية حوالي 21 مليار دولار منذ إقامة السلطة وحتى العام 2016، وفقا لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية¹، من أصل 36 مليار دولار إجمالي المساعدات لنفس الفترة الزمنية، ووفقا للمصدر فإن أكبر سبع مانحين للفلسطينيين هم دول غربية تتمثل بالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات الدولية والدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان ودول أخرى²، ووفقا لبيانات وزارة المالية فإن الاتحاد الأوروبي قدم مساعدات بقيمة (981) مليون دولار والبنك الدولي (872) مليون دولار والولايات المتحدة (477) مليون دولار خلال الفترة الممتدة من عام 2012-2015 م فقط، بينما تقدر مساعدات الاتحاد الأوروبي من عام 2000-2015 بمبلغ 6 مليار يورو.

تشير الأرقام المذكورة أعلاه إلى أن السلطة الفلسطينية تعتبر من أكثر المتلقين للمساعدات في العالم وخصوصا المساعدات الغربية وذلك منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 وما زال في تصاعد مستمر، وإن شهد حالات من التراجع كما هو الحال في عام 2017، 2016، 2015، 2018 و2019 مقابل الأعوام السابقة وهي 2012، 2013، 2014، لأسباب تتعلق بتعطل المفاوضات وجمود الحالة السياسية، وإن كانت المساعدات غايتها الأساسية رعاية التنمية الاقتصادية الفلسطينية³ من أجل بناء قدرات فلسطينية بهدف بناء السلام مع إسرائيل، وشكلت المساعدات الغربية أكبر مصادر التمويل لخطة الاستجابة /النداءات خلال الأعوام الممتدة من عام 2012-2016، حيث صرف البنك الدولي ما يقارب 1.6 مليار دولار لغاية تموز 2016 في برامج إعادة أعمار غزه واحتياجات التعافي لغزة عبر خمس قطاعات تأثرت بالحروب الإسرائيلية على غزة، كما هو موضح بالشكل التالي:

¹ قطان، فكتور: مساعدات المانحين لفلسطين تخفي المشكلة الحقيقية، جريدة الغد العربي <https://alghad.com/articles/614021>

² الترتيري، علاء: نظره في المساعدات الدولية للفلسطينيين، جريدة العربي الجديد، 2018 م. <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/1/5>

³ معهدابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس: رصد تمويل المانحين للأراضي الفلسطينية المحتلة 2012-2015 م. <http://library.mas.ps/records/1/22888.aspx>



حيث يظهر الشكل أعلاه ما تم إنفاقه من قبل البنك الدولي لغاية 2016 في أهم خمس قطاعات تأثرت بالحروب الإسرائيلية على القطاع ضمن خطة النداءات خلال الأعوام التالية 2012-2016 ويبين حجمها والتي تقدر ب 1.6 مليار دولار.

2.1.4 مصادر المساعدات الغربية للشعب الفلسطيني وحجمها وأشكالها وآلياتها

تتعدد مصادر المساعدات الغربية للشعب الفلسطيني وكذلك حجمها وأشكالها من مساعدات متعددة الأطراف إلى مساعدات ثنائية، ويأتي التصنيف التالي من حيث حجم المساعدات.

1.2.1.4 الاتحاد الأوروبي

باشر الاتحاد الأوروبي في تقديم مساعداته الرسمية لبناء الدولة الفلسطينية المرتقبة مباشرة بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وممارستها لصلاحياتها وفق اتفاق أوسلو، وقد تنوع الدعم الأوروبي بين كافة القطاعات سواء دعم مباشر لموازنة السلطة لتغطية العجز أو لتمكين المؤسسات وتنمية البنى التحتية ودعم القطاع الخاص أو البنية الاجتماعية والأمن الغذائي ودعم وتشجيع منظمات المجتمع المدني ومبادرات القدس الشرقية والشراكة ووكالة الغوث وتشغيل اللاجئين.

حيث بلغ الدعم خلال الفترة الممتدة (1993-1997) حوالي 470.27 مليون دولار أمريكي، وركز خلالها على بناء المؤسسات الحكومية وتقوية أجهزة الأمن وتنفيذ برامج التدريب وتحسين البنية التحتية، وشهد انخفاضاً خلال الفترة (1998-2001) وبلغ 277 مليون دولار، ومع اندلاع الانتفاضة الثانية وتراجع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، عدل الاتحاد من سياساته واخذ الاهتمام ينصب نحو الإغاثة الإنسانية، وفي الفترة الممتدة بين (2002-2005) اخذ الاتحاد الأوروبي بمضاعفة مساعداته حتى بلغت 745.4 مليون دولار، كما واصلت خلال الفترة (2006-2012) ارتفاعها لتصل 337.43 مليون دولار عام 2012 م، وفي عام 2017 وصل حجم المساعدات من الاتحاد حوالي 359 مليون يورو من كافة المصادر، وفي بداية شهر شباط تم الإعلان عن رزمة مساعدات من الاتحاد الأوروبي مخصصة لدعم القطاع الاقتصادي والاجتماعي في القدس الشرقية قيمتها 42.5 مليون يورو، منها 14.9 مليون يورو مخصصة للحفاظ على الهوية الفلسطينية لمدينة القدس الشرقية ولوقف التدهور في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في المدينة، ويخصص 27.6 مليون يورو لدعم بناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية وتعزيز المجتمع المدني الفلسطيني وتوفير الوصول إلى المياه والطاقة والمساهمة في تحقيق أجندة السياسات الوطنية للسلطة الفلسطينية والتي تشمل إصلاح الحوكمة، التعزيز المالي والسياسات وسيادة القانون وسلامة المواطنين وحقوق الإنسان، والتقدم المستدام للخدمات والتنمية الاقتصادية المستدامة¹.

وبالرغم من البرامج والآليات الأوروبية المتتالية للمساعدات والتي شملت مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتي هدفت إلى تحقيق تحسن ملموس وسريع في الأوضاع المعيشية للفلسطينيين إلا أن هذه المساعدات تأثرت بشكل كبير بالتطورات السياسية وظروف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

سيتم دراسة البرامج والآليات التي انتهجها الاتحاد الأوروبي في دعم السلطة الفلسطينية وحجم الدعم وأثره على القطاعات والأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمات المقدمة من قبل

¹ مبيضين،، مغلد: محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية؟ الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام 1993. 2005.

الاتحاد الأوروبي، وهناك ثلاث آليات رئيسية للدعم الأوروبي لفلسطين وتعتبر الشراكة الأوروبية الفلسطينية من أهم برامج الدعم خلال المرحلة الانتقالية، بالإضافة للدعم المالي المباشر والطارئ والقرض الأوروبية لفلسطين.

1. اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية

جاء انضمام فلسطين إلى عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية ليتوصل خلاله الطرفان إلى اتفاق مرحلي حول إقامة منطقة تجاره حرة عام 1997م، وكان ما يميز هذه الاتفاقية أنها تعاملت مع السلطة الفلسطينية معاملة المثل كأى دولة متوسطة أخرى ذات سيادة كاملة، وكان له الأثر في تحديد سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه دعم الجانب الفلسطيني لاحقا وتجلى بقرار منع استيراد المنتجات من المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشجيع التعاون الصناعي بين الطرفين وهو ما يدعم جهود السلطة في تحديث وتنويع الصناعة وخلق بيئة مناسبة للقطاع الخاص وللنمو الصناعي من خلال تسهيل التعاون بين العاملين الاقتصاديين من الطرفين وتسهيل التعاون الخاص بتنوع الإنتاج والصادرات والمعايير الخارجية وتعزيز البحث والتطوير والابتكار ونقل التكنولوجيا¹، وتمنح الاتفاقية الإعفاء الجمركي للمنتجات الصناعية الملزمة بقواعد المنشأ وكذلك المنتجات الزراعية المستوردة ضمن نظام الحصص، وتعتبر هذه الاتفاقية مهمة للاقتصاد الفلسطيني لانفتاحه على الأسواق العالمية وتنوع الشركاء التجاريين.

2. برنامج الدعم ميدا (1995-2006)

يعتبر برنامج ميدا 1 الأداة المالية الأساسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة وأنشطتها، وتعتبر خطة موازية تستخدم لمراقبة عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي للدول الشريكة لأوروبا، وأساسه القانوني يتمثل في لائحة ميدا الصادرة في عام 1996 (لائحة المجلس

¹ الاستراتيجية الأوروبية المشتركة لـ دعم فلسطين " 2017 - 2020"
<https://arabic.euronews.com/2018/07/13/european-development-partners-and-the-palestinian-authority>

الأوروبي رقم 96/1488) وتم تعديلها عام 2000 تحت اسم ميدا 2، وكان برنامج ميدا 1 تم المصادقة عليه في اجتماع مجلس الوزراء الأوروبي عام 1996 وينطلق من الأهداف المحدد وهي مساعدة دول جنوب المتوسط لإيجاد منطقة تبادل حرة لدعم التحولات الاقتصادية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة ودعم التعاون الإقليمي عبر الحدود، أما ما تحصل عليه الأراضي الفلسطينية من موازنات في هذا البرنامج فقد بلغ 111 مليون يورو وان نسبة الصرف إلى الالتزام كانت 53% وهي أعلى نسبة إذا ما قورنت بباقي الدول، ونجد أن نسبة الدعم المخصصة للأراضي الفلسطينية ضمن برنامج ميدا 2 قد ارتفع وشهد تطورا ايجابيا سواء بزيادة مخصصات الدعم أو بتحسين نسبة الصرف، وان أنظمة برامج ميدا تهتم بتعزيز الثنائي والإقليمي على حد سواء وان أنشطة البرنامج لا تقتصر على الدول، بل تتضمن أيضا أجهزه محلية ومنظمات إقليمية ووكالات عامة ومجتمعات محلية وجمعيات غير حكومية، بل تعتبر دعم المجتمع المدني بمثابة جزء لا يتجزأ من أهداف الشراكة، وتتمحور النشاطات التي تمويلها المساعدات والاعتمادات على المستوى الثنائي حول تعزيز البني الاجتماعية والاقتصادية (صحة وتربية والبيئة والزراعة والمشاريع الإقليمية)¹.

3. آلية الشراكة والجوار الأوروبي ENPI (2007-2013)

جاء اعتماد الآلية الأوروبية للجوار والشراكة عام 2007 لتحل محل برنامج ميدا وتميزت هذه الآلية عن غيرها بقدرتها على المرونة بشكل اكبر والحوافز التي تمنح للدول من اجل تحقيق الإصلاحات، وارتبط حجم التمويل لبرامج البلد المستهدف باحتياجاته وقدرته الاستيعابية التي يمتلكها ومدى قدرته على تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها من اجل الاستمرار في تقديم مساعدة مجتمعية وتنموية لمجالات الازدهار والرخاء وحسن الجوار بمشاركة الاتحاد الأوروبي ودول الشراكة، كما وتشجع جهود دول الشراكة التي تهدف لتعزيز الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتم تخصيص مبلغ حوالي 12 مليار يورو لهذه الآلية في

¹ حجازي، حسين: "الصراع الأوروبي على الشرق الأوسط من نابليون بونابرت... إلى مؤتمر برشلونة شراكة بين صفتين". قضايا فلسطينية، 24:1-3. 1995.

الفترة الممتدة (2007-2013) على أن يستخدم الجزء الأكبر من هذا التمويل في الأعمال والمبادرات الثنائية وبرامج الإصلاح والآليات الإقليمية والعابرة للحدود، وتعتبر آلية الشراكة والجوار الأوروبي الآلية الرئيسية التي من خلالها تقدم المساعدات الأوروبية إلى دول الشراكة في سياسة الجوار الأوروبي.

هذا وتدير الآلية " لجنة المساعدات الأوروبية Europaid " ¹ حسب القرارات التي يتخذها المستوى السياسي لتحقيق الهدف الاستراتيجي بإنشاء مسارات للقيم المشتركة والاستقرار والرخاء والعمل على دعم التعاون المتزايد والتكامل الاقتصادي والإقليمي الأعرق، فكان عام 2007 بداية التركيز على دعم الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي للشركاء.

أما بالنسبة لمساعدات الاتحاد الأوروبي للشعب الفلسطيني تحت مظلة آلية الشراكة والجوار الأوروبي، فقد تم تقديم حوالي 632 مليون يورو كحزمة مساعدات تنمية لأغراض دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء المؤسسات ودعم القطاع الخاص وتمويل المشاريع الاستثمارية الرأسمالية الصغيرة في البلديات المختلفة وتحديد القدس الشرقية، وتأتي السلطة الفلسطينية في المرتبة الثانية من حيث تلقي المساعدات الأوروبية بعد المغرب الذي خصص له مبلغ يقدر بحوالي 654 مليون يورو، وهذا مؤشر على أن الاتحاد الأوروبي يعطي الأولوية لدعم القضية الفلسطينية في الدعم المالي.

4. الآلية الأوروبية للجوار (2014-2020)

بهدف تحقيق المزيد من التعاون بين الاتحاد الأوروبي وشركاء الجوار تم استحداث الآلية الأوروبية للجوار وللبناء على المنجزات التي حققتها الآلية الأوروبية للشراكة والجوار وتم رصد ميزانية الآلية بحوالي 18.2 مليار يورو رصدت للفترة الممتدة (2014-2020) بزيادة تقدر عن 40% عن الآلية السابقة، وتميزت الآلية بتقديم الحوافز للبلدان الأفضل داء فضلا عن تقديم الأموال بطريقة أفضل وأسرع وأكثر مرونة وتركيز على أهداف السياسات المتفق عليها،

¹ انظر موقع مركز معلومات الجوار الأوروبي <https://www.euneighbours.eu/ar>

مما جعلها تستجيب بشكل أفضل لتطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة لضمان نجاح عملية التحول الديمقراطي وتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار وتقدر حصة دولة فلسطين من هذه الآلية بمبلغ يقدر 300000 مليون يورو سنوياً¹.

5. آليات الدعم المالي المباشر والطارئ

بدا العمل باليات الدعم المالي المباشر والطارئ عقب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة ورفضها الاعتراف بالشروط الرباعية حيث قوبل بتجميد المساعدات الأوروبية، وحفاظاً على مؤسسات السلطة من الانهيار بالإضافة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، جاء استحداث آليات دولية مؤقتة لتسمح بعودة النشاط في الضفة الغربية من خلال استئناف إسرائيل دفع المستحقات الضريبية وعودة المساعدات الأوروبية والخارجية بشكل عام عن طريق حساب فرعي في الخزينة الموحدة، وساهم عودة المساعدات بدعم برامج التنمية والتي ركزت على ثلاثة قطاعات رئيسية وفقاً لأولويات خطة الإصلاح والتنمية وهي سيادة القانون ودعم الأمن والعدل. القطاع الخاص والتجارة، بالإضافة إلى البنية التحتية مثل المياه، ومن أهم البرامج والآليات الأوروبية هي التالي:

6. المساهمة الأوروبية من خلال الآلية الدولية المؤقتة TIM (2006-2008)

جاء الاقتراح الأوروبي بإنشاء الآلية الدولية المؤقتة من أجل ضمان التسليم المباشر للمساعدات الدولية للفلسطينيين دون المرور بحكومة حماس، والذي تم الموافقة عليه من المجتمع الدولي الذي أوقف كل أشكال المساعدات بحجة مكافحة الإرهاب والمطالبة بالاعتراف بإسرائيل، وكانت مساهمة الاتحاد الأوروبي خلال النصف الثاني من عام 2006 تقدر بحوالي 258 مليون يورو، من أصل 607 مليون يورو، وتم توزيعها على عدة قطاعات منها 35 مليون يورو لدعم الخدمات الطارئة في الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية ويشرف على إدارته البنك الدولي، وتم صرف 131 مليون يورو لدعم قطاع الكهرباء والمستشفيات والمراكز الصحية، و441

¹ راتر، جون جات، ممثل الاتحاد الأوروبي لدى دولة فلسطين: الاتحاد الأوروبي يعد باستمرار الدعم المالي للسلطة، وكالة معا الاخبارية، 19-2-2014. انظر الموقع: <http://maannews.net/Content.aspx?id=674940>

مليون يورو خصص للحالات الاجتماعية من الأسر المحتاجة في الضفة الغربية وقطاع غزة وذوي الدخل المحدود كالرعاية الصحية والمعلمين والمتقاعدين والموظفين، وشملت هذه الآلية أعمال الإغاثة أيضا فضلا عن الخدمات الطارئة¹.

7. آلية بيغاس (2008-2016)

في عام 2008 تم اعتماد آلية بيغاس للتمويل ولدعم الشعب الفلسطيني بشكل مباشر وتشتمل على الدعم المالي الهادف والمراقب، ومساعدة السلطة الفلسطينية على تنفيذ المشاريع المتوسطة والكبيرة بالإضافة للمساعدة الفنية، وتتميز آلية بيغاس بأنها مفتوحة لكافة الجهات المانحة من خارج الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية، وتم تخصيص ما مجموعه 551 مليون يورو عام 2008 منها 421 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي و130 مليون يورو كدعم من دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تجدد آلية بيغاس كل ثلاثة سنوات وما زالت تعمل منطلقا في دعم خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للفترة (2008-2010) والخطط الوطنية الفلسطينية اللاحقة، وهي تشكل امتداد للبرامج السابقة في تعزيز الانجازات ومنها دعم الكهرباء والتحويلات العلاجية والرعاية وهي من القطاعات ذات الأهمية، علما أن القطاعات ذات الأولوية لآلية بيغاس تتمثل بالحكم وتشمل الإصلاح المالي وسيادة القانون والعدالة والمساءلة والأمن، وفي قطاع التنمية الاجتماعية تشمل الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم، أما في قطاع البنية التحتية تشمل المياه والكهرباء والبيئة، فضلا عن تنمية القطاع الخاص من حيث توفير التمويل والقروض وتسهيل التجارة، وقد ساهمت هذه الآلية أيضا في دعم الموازنة العامة للسلطة من حيث أولويات السلطة ففي عام 2012 قدمت عبر آلية بيغاس 156 مليون يورو وفي عام 2013 قدمت للموازنة 168 مليون يورو وفي عام 2016 قدمت للموازنة 170 مليون يورو²، وفي عام 2017 وصل الدعم الأوروبي حوالي 359 مليون يورو من كافة المصادر التمويلية، وفي 1-2-2018 أعلنت المفوضية الأوروبية عن تخصيص 42.5 مليون يورو

¹ <https://arabic.euronews.com/2018/01/31/eu-strongly-committed-to-support-socio-economic-revival-of-east-jerusalem>

² مساعدات الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية انظر الموقع: <https://palsawa.com/post/64745>

لصالح الشعب الفلسطيني، تقسم على قطاعات مختلفة منها 14.9 مليون يورو تخصص لأنشطة في القدس الشرقية للحفاظ على الهوية الفلسطينية للمدينة ومواجهة التدهور في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والتي تشمل الفقر، وتم تخصيص 27.6 مليون يورو لدعم مؤسسات الدولة الفلسطينية الديمقراطية القابلة للحياة من خلال إصلاح السياسات وتعزيز المالي ودعم الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز المجتمع المدني وتوفير المياه والطاقة¹.

ويرى الباحث أن المساعدات الأوروبية ساهمت بشكل كبير في الحفاظ على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني من الانهيار التام في ظل استمرار السياسات الإسرائيلية من حصار وتهويد وإضعاف مؤسسات الدولة، لذلك جزء كبير من هذه المساعدات خصص لأعمال الإغاثة ولتغطية رواتب الموظفين وأخرى تحت بند المساعدات الفنية، وقليل جدا لأغراض التنمية بسبب المناخ السياسي الذي فرض أولويات الإغاثة، حيث بلغ مجموع المساعدات الأوروبية لدولة فلسطين حوالي 13 مليار حتى نهاية عام 2016، تم تقديم حوالي 43% منها كدعم مباشر لموازنة السلطة و 31% لصالح الاونروا و 10% مساعدات إنسانية، وبلغت نسبة المساعدات الأوروبية حوالي 40% من إجمالي المساعدات المقدمة لدولة فلسطين².

8. القروض الأوروبية لفلسطين

لجأت السلطة الفلسطينية إلى القروض من أجل تغطية العجز المالي في التزاماتها ومن أجل التغلب على الفجوة التمويلية بين المساعدات الخارجية والحاجة إلى عملية الإصلاح والبناء وخصوصا في مجال البنية التحتية التي تعرضت لتدمير كامل من قبل الاحتلال وكذلك من أجل تمويل المشاريع التطويرية والاقتصادية اللازمة لعملية النمو الاقتصادي، وقد شكلت السلطة لجنة عليا خاصة لدراسة موضوع الاقتراض الخارجي، والتي تتمثل بالأموال التي تقرضها الجهات الدولية المتعددة وفقا لمجموعة من الأسس والقواعد المالية والتجارية المتعارف عليها، وبشروط متفق عليها وتعهد بردها ودفع الفائدة عليها، ويعتبر بنك الاستثمار الأوروبي من أهم

¹ إعلان الاتحاد الأوروبي عن رزمة المساعدات، انظر الموقع:

[/http://www.aljazeera.net/news/alquds/2018/2/1](http://www.aljazeera.net/news/alquds/2018/2/1)

² مجلة فلسطين اليوم، المساعدات الأوروبية لدولة فلسطين، 1-3-2016، <https://paltoday.ps/ar/post/264031>

المؤسسات الاقراضية الأوروبية للسلطة الفلسطينية، والذي بدأ عمله عام 1995 ويبلغ إجمالي القروض المقدمة حتى نهاية عام 2013 حوالي 291 مليون يورو خلال الفترة الممتدة من عام (1995-2013) وكانت تستهدف قطاعات محددة مثل المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة والصناعة والخدمات والطاقة، كما ساهم إنشاء الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض عام 2005 من توسيع الأنشطة المالية للبنوك والمصارف العاملة في فلسطين وكان رأس مال الصندوق 29 مليون يورو¹، وبلغ إجمالي القروض المقدمة من البنوك للمشاريع على هذا لبرنامج حوالي 33 مليون يورو.

يرى الباحث أن مسألة القروض الأوروبية ارتبطت بالوضع السياسي وانعكاساته على الواقع الاقتصادي والمعيشي للشعب الفلسطيني، وشهدت حالة من التذبذب ففي المرحلة الأولى من عمر السلطة كانت نسبة القروض متدنية ويعزى ذلك إلى التزام المانحين بتعهداتهم، أما في المرحلة الثانية منذ عام 2000 شهدت ارتفاع نسبة القروض لتغطية العجز بسبب عدم التزام المانحين نتيجة لتعثر المفاوضات وتعطل العملية السياسية، إما في عام 2004 شهدت تراجع في القروض وازدياد الهبات والمنح وذلك لقناعة الأوروبيين بعجز السلطة عن تسديد التزاماتها في ظل التردّي في الحالة الاقتصادية والمعيشية وبالتالي فإن القروض تشكل عبئاً إضافياً لا يمكن الالتزام به.

2.2.1.4 الولايات المتحدة الأمريكية

تعود بدايات المساعدات الأمريكية للفلسطينيين منذ خمسينيات القرن الماضي، وقد ارتبطت بإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم (الاونروا)، استناداً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 فقره 11، وخصصت مبلغ 27.4 مليون دولار أي نصف الميزانية التشغيلية للفترة من (1950-1951)²، وفي عام 1978 شكلت اتفاقية كامب ديفيد فرصة للإدارة الأمريكية لتقديم المساعدات للفلسطينيين لتشجيع عملية السلام في المنطقة

¹ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، دليل الاستثمار في فلسطين، ط 3، رام الله - فلسطين، 2010.

² شديد، محمد وكوكب الرئيس، مترجم، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، القدس، جمعية الدراسات العربية، 1983، ص 103-105.

وبمبادرة أمريكية تحت اسم تحسين نوعية الحياة لأهالي المناطق المحتلة أي كحالة إنسانية لا كحالة سياسية قومية، إن الحكومة الأمريكية ساهمت بتطبيق شعار تحسين نوعية الحياة في الأراضي الفلسطينية، من خلال المؤسسات الطوعية الخاصة وتمت صياغة التفويض كالأتي "إن الكونغرس يرغب في دعم مشاريع، وتوسيع مؤسسات في المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لغرض بناء أسس تحتية ضرورية لحفظ السلام"¹، وفي عام 1979 خصصت مبلغ 6.9 مليون دولار وفي عام 1983 خصصت مبلغ 6.5 مليون دولار من خلال مؤسسات غير حكومية مثل أميديست، وأنيرا، والبعثة المسيحية للأراضي المقدسة وغيرها الكثير من المؤسسات.

تميزت هذه المساعدات منذ بدايتها بالارتباط المباشر بالجانب الإسرائيلي، وفي عملية إقرار المشاريع والدعم والتمويل للفلسطينيين، وكان الجانب الإسرائيلي يرفض أي مشاريع تتعارض مع سياساته وخطته، كما انعكس على معظم المؤسسات مثل UNDP والاونروا.

ومع بداية عملية السلام عام 1993، أصبحت الإدارة الأمريكية تدير برامج مساعدات رسمية في الأراضي الفلسطينية، حيث منحت السلطة الفلسطينية مبلغ حوالي 500 مليون دولار لبرامج السنوات الخمس الأولى من عُمر السلطة الفلسطينية، وكانت تهدف إلى دعم الحالة الأمنية والمشاريع الصغيرة، حيث بلغت نسبة الدعم الأمريكي بما يقارب 60-80 مليون دولار في السنوات من 1993-1999، وارتفعت إلى 512 مليون دولار في عهد بوش الابن، بينما قفزت في السنة الأولى لباراك أوباما عام 2009 إلى مليار دولار، لكنها تراجعت عام 2010 إلى 687 مليون دولار، وارتفعت مجدداً إلى مليار دولار عام 2013، قبل أن تتراجع مرة أخرى إلى 497 مليون دولار بينما ارتفعت عام 2015 لتسجل 557 مليون دولار وتراجعت في عام 2016 إلى 457 مليون دولار، قبل أن تُخفض إلى 285 مليون دولار في السنة الأولى لحكم ترامب، وفي 25-8-2019 أعلن المتحدث بوزارة الخارجية الأمريكية عن إعادة النظر في المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني وذلك لضمان إنفاق هذه الأموال بما يتفق والمصالح

¹ ميرون، بنفستي: المشاريع الممولة من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الضفة الغربية وقطاع غزة (77-83)، القدس، الملتقى الفكري العربي، 1987.

الأمريكية، وأعلن عن تحويل مبلغ 200 مليون دولار كانت مخصصة للشعب الفلسطيني للسنة المالية 2017 إلى أماكن أخرى وكذلك تقليص الدعم المقدم لميزانية الاونروا بنحو 125 مليون دولار،¹ وسبق أن جمدت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2016 مبلغ 221 مليون دولار بسبب مخصصات الأسرى والشهداء، وفي نهاية عام 2017 أعلن الرئيس الأمريكي وقف المساعدات للشعب الفلسطيني ومضى في اتخاذ عدد من الخطوات للضغط على القيادة الفلسطينية بعد وقف الأموال حيث قرر الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل مقر السفارة إليها وشطب حق العودة من خلال إضعاف دور الاونروا وممارسة الضغط على بعض الدول ومنعها من تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني مع اتخاذ عدد من القرارات والخطوات الجهرية والتي من شأنها دعم التصور الاسرائيلي للحل وفرض امر واقع على الفلسطينيين للقبول بما تطرحه الولايات المتحدة من خطة (صفقة القرن) وتتمثل هذه القرارات ب:

1. الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل

في 6 ديسمبر/كانون الأول 2017، أعلن ترامب رسمياً اعتراف إدارته بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، في خطوة لاقّت إدانات وانتقادات عربية ودولية وإسلامية².

ومنذ إقرار الكونغرس عام 1995 قانونا بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، دأب الرؤساء الأميركيون على تأجيل التصديق على هذه الخطوة لمدة ستة أشهر، وهو التقليد الذي أنهاه ترامب.

2. تقليل المساعدات للأونروا

أخذت واشنطن تقليص مساعداتها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، حيث جمدت نحو 300 مليون دولار من أصل مساعدتها البالغة حوالي 365 مليون دولار. حتى

¹ بيان صحفي، وزارة الخارجية الأمريكية، بتاريخ 25-8-2018.

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201808251034843055

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/9/1-2>

تم وقف كامل للمساعدات الامريكية للأونروا بهدف اسقاط ملف اللاجئين عن الطاولة واغلاق قضيتهم نهائيا، وتسبب ذلك الإجراء في مفاقمة الأزمة المالية التي كانت تعانيها وكالة الأونروا أصلا، مما دفع إدارة الوكالة إلى اتخاذ قرارات عدة أدت إلى تقليص خدماتها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

3. نقل السفارة إلى القدس

بعد نحو خمسة أشهر من قرار واشنطن الأول الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل، نقلت سفارتها فعليا من تل أبيب إلى القدس يوم 14 مايو/أيار الماضي، وقال ترامب في خطاب لاحق إن نقل سفارة بلاده إلى القدس "يزيح ملف القدس من أي مفاوضات فلسطينية إسرائيلية".

4. قطع المساعدات كلها عن الأونروا

بعد أشهر من قرار تقليص المساعدات، قررت الإدارة الأميركية في 3 آب/ 2018 قطع كافة مساعداتها المالية لوكالة الأونروا، وفي بيان لها، قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية هيزر ناوورت "إن واشنطن قررت عدم تقديم المزيد من المساهمات للأونروا بعد الآن"¹.

5. قطع كل المساعدات للسلطة الفلسطينية

في 2 آب 2018، قال رئيس الوزراء الفلسطيني السابق رامي الحمد الله في تصريحات خلال مؤتمر صحفي بمدينة رام الله إن الإدارة الأميركية قررت وقف كل المساعدات المقدمة للفلسطينيين، ويشمل ذلك القرار "المساعدات المباشرة للخزينة وغير المباشرة، التي تأتي لمصلحة مشاريع بنية تحتية ومشاريع تنموية"².

¹ بيان وزارة الخارجية الامريكية، بتاريخ 2018/8/3، حول المساعدات الامريكية للفلسطينيين.

² جريدة القدس، تصريح صحفي، لرئيس الوزراء حول المساعدات الأمريكية، 2018/8/2.

وأصدر البيت الأبيض بياناً جاء فيه أن واشنطن أعادت توجيه أكثر من 200 مليون دولار كانت مخصصة لمساعدات اقتصادية للصفة الغربية وغزة، إلى مشاريع في أماكن أخرى حول العالم.

6. وقف دعم مستشفيات القدس:

أعلنت وزارة الخارجية الأميركية في 7 أيلول/2018 حجبا 25 مليون دولار، كان من المقرر أن تقدمها مساعدة للمستشفيات الفلسطينية في القدس، وعددها ستة مستشفيات.

7. إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن:

قامت الاداره الامريكىه بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن، رداً على المسعى الفلسطيني للتحرك ضد إسرائيل في محكمة الجنايات الدولية، حيث صرح صائب عريقات في بيان نشرته وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) "تم إعلامنا رسمياً بأن الإدارة الأميركية ستقوم بإغلاق سفارتنا في واشنطن عقاباً على مواصلة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية ضد جرائم الحرب الإسرائيلية، وستقوم بإنزال علم فلسطين في واشنطن العاصمة"¹.

وتنقسم المساعدات الأمريكية حسب الجهات المتلقية، حيث تم تقديم المساعدات لأجهزة السلطة المختلفة وخاصة الأمنية التي استحوذت على الجانب الأكبر، ومساعدات تم تقديمها لمؤسسات أهليه (NGOS)، وأخرى عبر وكالات دولية مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الاونروا)².

3.2.1.4 المساعدات الفرنسية للشعب الفلسطيني

ساهمت فرنسا في أعقاب توقيع اتفاقية أوسلو، في تقديم الدعم للشعب الفلسطيني، وأنشئت لتحقيق هذه الغاية، الوكالة الفرنسية للتنمية في الأراضي الفلسطينية وهي مؤسسة

¹ عريقات، صائب، تصريح صحفي لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) بتاريخ 2018/9/20

² المساعدات الامريكىه للسلطة الفلسطينية: <https://elbadil-pss.org/2018/02/06/>

حكومية، حيث استندت هذه المساعدات على قضيتين أساسيتين هما دعم عملية السلام وخلق الظروف الملائمة للتنمية المستدامة، والتي تتجسد في قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة من خلال تعزيز المؤسسات وخلق الظروف الملائمة للتنمية المستدامة، والإسهام في الحفاظ على التماسك والسلام الاجتماعي عبر التركيز على عدد من القطاعات من أجل تحقيق هذه الأهداف والتي تتمثل بقطاع المياه والصرف الصحي ودعم البنية التحتية والبلديات والمجتمع المحلي وكذلك دعم القطاع الخاص الفلسطيني مما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة قائمة على توفير بنية مؤسساتية وتحتية للدولة الفلسطينية بالشراكة مع كافة الوزارات الفلسطينية مثل الحكم المحلي والصحة وغيرها¹.

4.2.1.4 المساعدات البريطانية للشعب الفلسطيني

قدمت بريطانيا المساعدات للشعب الفلسطيني عبر وكالتها الرسمية العاملة في الأراضي الفلسطينية وهي وكالة التنمية البريطانية، وتتركز المساعدات في دعم مؤسسات السلطة ومحاربة الفقر وهو ما جاء في مقابلة مع نائب رئيس الوكالة (Jeffrey TUDOR) حيث قال "نحن نقوم بدعم السلطة الفلسطينية من خلال الدعم المباشر للميزانية، حتى تتمكن من دفع الرواتب، وتوفير الخدمات الأساسية للصحة والتعليم، وما إلى ذلك، حيث يتركز دعمنا على القطاع الاجتماعي، بهدف جعل الناس أكثر قدرة على الحصول على الخدمات، والوصول إلى العدالة، كما نعمل مع النساء، وفي مواجهة العنف ضد المرأة ونتطلع للعمل مع مخيمات اللاجئين، ونعمل في القطاع الأمني، وكذلك في قطاع الحكم، من خلال مساعدة المؤسسات الفلسطينية على العمل بشكل أفضل مع الناس، والتي تقع مسؤوليتهم علينا، وفي غزة نقوم بدعم العمل الإنساني، كما نعمل أيضا مع القطاع الخاص، لتجديد أعمالها بنسبة تمويل تصل 50% في الضفة الغربية و30% في قطاع غزة"²، ساهمت المساعدات البريطانية في بناء مؤسسات الدولة من خلال دعم الموازنة العام وبلغت قيمة المساعدات حوالي 50 مليون يورو، بالإضافة لتدريب الشرطة

¹ مبييضين، مخلد: محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية؟ الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام 1993، 2005.

² مقابلة مع Jeffrey Tudor نائب رئيس وكالة التنمية البريطانية في القدس، جريدة القدس، 9-11-2010م.

المدنية الفلسطينية وتوفير معدات لها، كما ساهمت في تعزيز نمو الاقتصاد الفلسطيني من خلال توفير الدعم المالي للشركات الفلسطينية لتمكينها من المنافسة في أسواق جديدة أدى لتوليد 9 ملايين دولار من عائدات الصادرات وازدياد المبيعات المحلية، وقد بلغت قيمة المساعدات لهذا القطاع ثلاثة ملايين يورو خلال الأعوام الثلاثة الماضية، إضافة لتحفيز قطاع البناء السكني، وتوفير قروض عقارية لخلق 35000 فرصة عمل في مجال البناء بقيمة 13 مليون يورو عام 2011، كما ساهمت بريطانيا في المساعدات الإنسانية المقدمة عبر الاونروا وكانت ثاني اكبر مانح عام 2010، كما ساهمت في بناء المدرس وتوفير المرافق الصحية وتقديم المساعدة للحالات الاجتماعية بقيمة 19 مليون يورو في الفترة الواقعة عام 2011¹.

5.2.1.4 المساعدات السويسرية

قدمت سويسرا المساعدات للشعب الفلسطيني لعدد من البرامج المختلفة مع شركاء حكوميين وغير حكوميين من خلال الدعم الثنائي أو متعدد الأطراف، عبر الوكالة السويسرية وهي حكومية تتبع وزارة الخارجية، وتم فتح مكتب لها في بداية عام 1994 في الأراضي الفلسطينية، ويذكر أن سويسرا وفرت الدعم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين من خلال برامج الإغاثة وكذلك الصليب الأحمر الدولي، ويتمثل الهدف العام من المساعدات السويسرية كما ورد على لسان مسئولة البرنامج الوطني في الوكالة السويسرية حيث قالت " لقد أتى التواجد السويسري في المنطقة، والمساعدة المباشرة للشعب الفلسطيني اثر توقيع إعلان المبادئ في شهر أيلول عام 1993 في واشنطن، إذ حثت طلائع الفجر الجديد للسلام في المنطقة الحكومة السويسرية مع باقي الأسرة الدولية على دعم التنمية الفلسطينية وجهود إقامة الدولة، كالترام بناء السلام في المنطقة"²، ومن اجل تحقيق التنمية المستدامة عملت مع القطاع الخاص بهدف خلق فرص عمل وتدريب الشباب لاكتساب مهارات وخبرات في مجالات التجارة والصناعة.

¹ مقابلة مع Jeffrey Tudor، مرجع سابق.

² مقابلة مع السيدة نيري بلاط، موظفة البرنامج الوطني في الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، جريدة القدس، 14-10-2010 م.

6.2.1.4 المساعدات الاسبانية للشعب الفلسطيني

تقدم حكومة اسبانيا عبر مؤسسة التعاون التقني الاسباني وهي مؤسسة حكومية، المساعدات للشعب الفلسطيني عبر دعم مؤسسات المجتمع المدني في برامج تعزيز الديمقراطية، وبناء السلام، وسيادة القانون، ومساعدات تقنية للسلطة في مجال الإدارة، واعتمدت المساعدات الاسبانية ثلاثة قنوات رئيسية وهي التالي:

1- الحكم: وتشتمل على سيادة القانون وحقوق الإنسان والصحة والتعليم.

2- بناء السلام: وتشتمل الثقافة والصحة والتعليم.

3- المسائل الاقتصادية: وتشتمل على الزراعة والمياه والصناعة والتجارة.

وكذلك المساعدات الإنسانية المقدمة للاونروا حيث تقدم مبلغ يقدر بحوالي 15 مليون يورو سنوياً، إضافة للمساعدات التي تقدم لدعم الموازنة عبر (بيغاس) وتصل حوالي 30 مليون يورو سنوياً.

7.2.1.4 المساعدات الدنماركية للشعب الفلسطيني

تقدم الدنمارك للشعب الفلسطيني مساعدات عبر اطر واليات مختلفة ومتعددة، منها ما هو ثنائي وآخر متعدد، وهناك مساعدات من منظمات غير حكومية دنمركية، ومن بين المساعدات المتعددة المقدمة من الدنمارك للشعب الفلسطيني ما هو عبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (اونروا)، ويصل مجموع ما يقدم سنوياً من الدنمرك للشعب الفلسطيني عبر الأطر والآليات المختلفة ما يقارب 20 مليون دولار، ويشمل دعم البلديات مما ينعكس إيجاباً في تحسين ظروف الحياة والمعيشة للسكان ودعم برامج الديمقراطية والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان وبرامج تفعيل الرقابة المالية والإدارية في عمل مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية وبرامج بناء الموارد البشرية وتعزيز دور المنظمات في بناء المجتمع المدني، وكذلك شمل الدعم القطاع الزراعي، وقدمت الدنمرك مساعدات لبرامج إقليمية لدعم التفاهم بين الثقافات والحوار القائم

على التعاون الفني في القطاع الزراعي بين فلسطين والأردن وإسرائيل، وتقدم مساعدات لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) سنويا بمبلغ يقدر 10 مليون دولار، لدعم برامج الوكالة¹.

8.2.1.4 المساعدات النرويجية للشعب الفلسطيني

لعبت النرويج دورا أساسيا في عملية السلام منذ بدايتها وتبنت ورعت مفاوضات أوسلو التي أدت لتوقيع اتفاق إعلان المبادئ في واشنطن عام 1993، ولعبت أيضا دورا هام في مجال تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، حيث قدمت ما يقارب 262.5 مليون دولار أمريكي حتى عام 2001، وتقدم سنويا حوالي 3 مليون دولار أمريكي في قطاعات مختلفة منها بناء المؤسسات وتطوير البنية التحتية وخلق فرص عمل، وتسديد عجز الموازنة العامة².

9.2.1.4 المساعدات السويدية للشعب الفلسطيني

تقدم السويد مساعداتها للشعب الفلسطيني لدوافع إنسانية وأخلاقية، حيث تقدم سنويا ما يقارب 142 مليون دولار أمريكي حتى عام 2001 لتمويل مشاريع خلق فرص عمل وبناء المؤسسات وحماية حقوق الإنسان، وكانت السويد من أوائل الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية، وتقدم السويد منحة سنوية لدعم برامج تمتد من عام 2015-2019 بمبلغ يقدر 100 مليون دولار، لدعم القضايا الإنسانية وقطاع العدالة والحكم المحلي والبنية التحتية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، إضافة لدعم الموازنة العامة للسلطة، وتركز المساعدات على برامج لتعزيز الديمقراطية وتحسين النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والعمل على تحسين البيئة وتعطي أهمية كبرى لتنفيذ برامجها في قطاع غزة ومناطق (ج) في الضفة الغربية والقدس الشرقية³.

10.2.1.4 المساعدات الهولندية للشعب الفلسطيني

قدمت هولندا مساعدات للشعب الفلسطيني حوالي 145 مليون دولار أمريكي حتى عام 2001، وتخصص جزء كبير من مساعداتها لتمويل الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة

¹ أبو خلف، نايف: السياسة الخارجية للدنمارك اتجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، عام 2007 ص 7.

² السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الموقع الإلكتروني: www.pnic.gov.p

³ <http://samanews.ps/ar/post/240344>

ويشرف على إدارة المساعدات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وقامت بتنفيذ مشاريع في مجال البيئة وبناء المؤسسات والبنية التحتية، وقدمت عام 2017 مبلغ يقدر 13 مليون دولار لدعم برامج وكالة الغوث¹.

11.2.1.4 مساعدات كندا للشعب الفلسطيني

تقدم كندا المساعدات للشعب الفلسطيني عبر مكتب الممثل الكندي في فلسطين، وهو المسؤول عن إيصال المساعدات الاقتصادية والتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي عام 2015 أعلنت عن تقديم مبلغ يقدر 300 مليون دولار على مدى خمس سنوات لدعم الإصلاح والتنمية الفلسطينية في قطاعات ذات أولوية كالأمن والحكم الصالح والازدهار، وتولي أهمية كبرى لإصلاح قطاع القضاء من خلال إنشاء محاكم ومختبرات جنائية، وتدريب القضاة وتعزيز دور النيابة العامة وتحسين خدمات الوصول للعدالة للشعب الفلسطيني، وتهتم بالقضايا الإنسانية وتحسين الأمن الغذائي، وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم.

12.2.1.4 مساعدات ألمانيا للشعب الفلسطيني

تقدم ألمانيا الدعم والمساعدات للشعب الفلسطيني منذ بداية الثمانينيات، وكانت ألمانيا افتتحت "مكتب ممثليه" لها في الأراضي الفلسطينية عام 1994، وتعمل ألمانيا في مجال التعاون التنموي عبر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وبنك التنمية الألماني (Kfz) والمكتب الفدرالي الفيزيائي التقني، ومنظمة سيكوا (Sequa) المكلفة من الحكومة الفدرالية، وتسعى ألمانيا من خلال التعاون التنموي في فلسطين من تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين الشروط العامة الخاصة بقيام دولة فلسطينية مستقلة، من خلال إقامة مشاريع بنية تحتية وتعزيز التنمية الاقتصادية مثل بناء محطات تنقية للمياه ومعالجة المياه العادمة، وتدعم في مجال التعليم مثل بناء المدارس، وتشارك في التعليم المهني ودعم التشغيل وتطوير القطاع الخاص، إضافة لمشاريع البنية التحتية ودعم مؤسسات المجتمع المدني، بلغ ما قدمته ألمانيا من دعم

¹ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ملخصات أوراق عمل مؤتمر السياسة الخارجية
<https://www.alzaytouna.net/2014/03/13>

للشعب الفلسطيني ما يتجاوز قيمته مليار يورو في دعم المجتمع والاقتصاد الفلسطيني، وفي نهاية عام 2017 أعلنت عن تقديم مبلغ 53 مليون يورو لتنفيذ مشاريع إضافية¹.

13.2.1.4 المساعدات الإيطالية للشعب الفلسطيني

تقدم إيطاليا مساعدات للشعب الفلسطيني عبر مؤسسات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني والبنك الدولي، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وغيرها من مؤسسات ضمن برامج مساعدات متعددة الأطراف، حيث قدمت ضمن برنامج الأمم المتحدة منحة بقيمة 5 مليون دولار لمشروع دعم الصناعات الحرفية (صناعات الخزف وخشب الزيتون وغيره)، ويهدف إلى خلق فرص عمل من خلال التدريب والتشغيل للأيدي العاملة، وتحسين مستوى الإنتاج وجودة ليصبح منافس في الأسواق العالمية²، كما تقدم إيطاليا مساعدات للشعب الفلسطيني عبر الدعم الثنائي من خلال وكالة التعاون الإيطالية وذلك بتنفيذها عدد من المشاريع الزراعية في منطقة أريحا، وعدد من المشاريع في البنية التحتية وكذلك مشاريع لمعالجة البطالة والفقر، وفي عام 2010 قدمت منحة بقيمة 50 مليون يورو تخصص لأغراض الزراعة والتعليم وأخرى ستذهب لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وفي عام 2017 قدمت منحة بقيمة 4 مليون يورو، وكان الهدف منها حسب تصريح وزير خارجيتها، التخفيف من معانات السكان وذلك بتخصيص التمويل لتعزيز صمود السكان الأكثر ضعفا في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، ومن الأمثلة على هذا المشروع إقامة خلايا شمسية للقرى المهمشة الواقعة خلف الجدار في منطقة قلقيلية³.

3.1.4 الجهات الفلسطينية المتلقية للمساعدات والمنح الغربية

يتم توزيع المساعدات الغربية للشعب الفلسطيني عبر ثلاث قنوات رئيسية، تمر بها كافة المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني وهي موزعة كالتالي:

¹ <https://ramallah.diplo.de/ps-ar/themen/weitere-themen>

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني <http://www.undp.ps/ar/newsroom/pressreleasepdf/2003/8ab>

³ تصريح وزير خارجية إيطاليا "أنجيلينو ألفانو"، موقع جريدة القدس العربي: <https://www.alquds.co.uk/>

• القناة الأولى: السلطة الوطنية الفلسطينية بأجهزتها المختلفة

حيث تشير بيانات وزارة المالية إلا إن وزارة المالية تلقت ما نسبته 87% من إجمالي المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني وهي تغطي كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة.

• القناة الثانية: المؤسسات الأهلية (NGOS)

وتعتبر المؤسسات الأهلية القناة الرئيسية الثانية لتلقي المساعدات الدولية، حيث تم تخصيص ما نسبته 8% من إجمالي المساعدات لصالح هذه المؤسسات، ومن المفارقة أن نرى أن نسبة الصرف الفعلي والحقيقي للمؤسسات الأهلية قد تجاوزته 77.4% من القيمة المخصصة لها وهي أعلى من نسبة الصرف الفعلي من إجمالي المساعدات المقدمة لوزارة المالية والتي لم تتجاوز ما نسبته 65 %¹.

• القناة الثالثة: وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الاونوروا)

تعتبر الاونوروا القناة الثالثة للمساعدات الدولية حيث تلقت ما نسبته 5% من إجمالي المساعدات وذلك حسب تقارير وزارة المالية والتي تستثني المساعدات الطارئة والإغاثة فقط تحتسب المشاريع التطويرية والموازنات المنتظمة، بينما تشير بيانات الاونوروا إلا أن مجموع ما تم إنفاقه يصل 400 مليون دولار، أي مع احتساب المساعدات الطارئة والإغاثة تصل نسبة المساعدات إلى الاونوروا ما قيمته 9.6% من إجمالي المساعدات².

4.1.4 الأطراف الغربية الرئيسية المانحة للمساعدات والمنح للشعب الفلسطيني وموقفها من القضية الفلسطينية

هناك عدد من الجهات الغربية التي سعت من أجل تقديم المساعدات والمنح للشعب الفلسطيني، ومنذ إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994 بموجب اتفاق أوسلو لعام 1993، تعهد

¹ تقرير وزارة التخطيط والمالية الربع لعام 2016.

² المرجع السابق

المجتمع الدوليّ ومنها الدول الغربية بتوفير الدعم الماليّ والاقتصاديّ لها بما وصلت قيمته منذ إنشائها حتى اليوم 17 مليار دولار،¹ ويمكن حصر الأطراف الغربية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة، الدول الأوروبية.

مواقف الدول الغربية المانحة للمساعدات من القضية الفلسطينية

اختلفت مواقف الدول الغربية المانحة من القضية الفلسطينية، بينما تدعوا معظم الدول المانحة إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة إلا أنها عاجزة في الوقوف في وجه إسرائيل وأمريكا وتستبدل تطبيق قرارات الأمم المتحدة بالمفاوضات بين الطرفين ومن بين هذه المواقف:

• موقف الأمم المتحدة

اتخذت الأمم المتحدة موقفا ثابتا اتجاه احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وأصدرت عدة قرارات لصالح الشعب الفلسطيني، كما أدانت احتلال الأراضي الفلسطينية من قوات الاحتلال الإسرائيلي ودعت إلى الانسحاب منها،

• الموقف الأوروبي

يقف الاتحاد الأوروبي موقفا مؤيدا للحق الفلسطيني، ويتمثل موقف الاتحاد الأوروبي بضرورة قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وعلى حدود عام 1967، إلا إن عجز دول الاتحاد الأوروبي عن تبني موقف صريح وحازم قد يغضب الولايات المتحدة وإسرائيل، مما دفع ببعض الدول الأوروبية لتبني موقف يسوده الغموض، ففي الوقت الذي ترفض الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي المحتلة عام 1967 نجد بعض دول الاتحاد الأوروبي تدعو

¹ أبو عامر، عدنان: الدول المانحة تقلص مساعداتها الى السلطة الفلسطينية، 2018/3/5، انظر موقع:-

<http://adnanabuamer.com/post/832>

إلى إنهاء النزاع بالمفاوضات¹، على الرغم من تأييدها لمعظم القرارات الدولية المؤيدة للحق الفلسطيني².

• الموقف الأمريكي

تقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب دولة الاحتلال، وتتاصررها في كافة المحافل الدولية وتدافع عن سياساتها وتحميها من قرارات الشرعية الدولية، وهي تدفع باتجاه التصور الإسرائيلي لحل القضية الفلسطينية، ومؤخراً تقوم أمريكا بتسخير كل إمكانياتها من أجل فرض الحل الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وعلى دول المنطقة واتخذت إجراءات حاسمة في مصير القضية الفلسطينية مثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ومحاربة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في محاولة منها لإسقاط حق العودة وإزاحة قضية القدس عن المفاوضات³، وقطع كافة المساعدات المباشرة وغير المباشرة المقدمة للشعب الفلسطيني في محاولة لممارسة الضغط على القيادة الفلسطينية ودفعها بالقبول بما تطرحه الولايات المتحدة من حلول للصراع مثل (صفقة القرن)، كذلك الأمر قامت بممارسة الضغوط على دول أخرى في الإقليم لدفعها بالقبول والضغط على الفلسطينيين⁴.

2.4 دور وأهمية المساعدات الغربية المقدمة للشعب الفلسطيني

في هذا المحور من الدراسة، سيقوم الباحث بدراسة دور وأهمية المساعدات الغربية للشعب الفلسطيني من حيث دعم القطاعات المختلفة، ودورها في الموازنة العامة، ودورها في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة التحديات وأولها الانعقاد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من خلال التالي:

¹ منظمة التحرير الفلسطينية: المواقف الدولية من القضية الفلسطينية، انظر موقع: <http://www.dci.plo.ps/article/443>

² مبيضين، مخلد: محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية؟ القضية الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام 1993. 2005.

³ المرجع السابق.

⁴ هيلانة، روز يعقوب. أثر أحداث 11 سبتمبر على الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية (Doctoral dissertation, Birzeit University, 2008).

1.2.4 القطاعات المستفيدة من المساعدات الغربية للشعب الفلسطيني

من أجل معرفة التوزيع القطاعي للمساعدات الغربية، تم استخدام التوزيع المعتمد من وزارة المالية والتخطيط والذي بموجبه تصنف المساعدات من حيث الاستخدام إلى خمسة قطاعات رئيسية ويتفرع عنها قطاعات فرعية وهي مصنفة كالتالي: البنية التحتية، القطاعات الإنتاجية، القطاعات الاجتماعية، وبناء المؤسسات وقطاعات متنوعة.

وتشير تقارير عن وزارة المالية والتخطيط¹، أن القطاعات الاجتماعية قد استحوذت على الجزء الأكبر من المساعدات الغربية وهي تشمل العديد من القطاعات الفرعية منها: التعليم والصحة والشباب والمرأة والطفولة والمساعدات الإنسانية، ويأتي في المرتبة الثانية من قطاع بناء المؤسسات، يلي في المرتبة الثالثة قطاع البنية التحتية وهو يشمل: الطاقة، الإسكان، النفايات الصلبة، الصرف الصحي، الاتصالات والمواصلات وغيرها ويعتبر من أهم القطاعات لما يحققه من آثار إيجابية، حيث تنعكس آثارها على عدد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية كالحد من مشاكل البطالة والفقر وتحريك عجلة الاقتصاد الفلسطيني بسبب ارتباطاته الأمامية والخلفية مع مختلف القطاعات، إضافة إلى دورة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تخفيض التكاليف الكلية لتلك الاستثمارات على المستثمرين وقد احتل هذا القطاع المرتبة الأولى من حيث الالتزامات إلا أن انخفاض نسبة الصرف جعلته في المرتبة الثالثة، بينما يأتي في المرتبة الرابعة القطاعات المتنوعة الأخرى أو غير المصنفة والتي حصلت على نسبة في الصرف أكثر من الالتزام، وهي تشتمل على العديد من القطاعات التي لا يمكن تصنيفها ضمن المجموعات السابقة، وذلك نظراً لتعددّها ووجود الاختلافات فيما بينها أو أنها أوجدت للاستجابة للحالات الطارئة التي مرت بها الحالة الفلسطينية، أما القطاع الخامس والذي يعتبر من القطاعات ذات الأولوية للشعب الفلسطيني وهي القطاعات الإنتاجية والتي لم تحصل إلا على الجزء البسيط حيث لم تتجاوز نسبة الصرف 6% من قيمة المساعدات، وهذا مؤشر على عدم إيلاء المانحين الغربيين الاهتمام الكافي للقاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، وعدم سعيهم لتقوية دورة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

¹ وزارة المالية والتخطيط، الربع الثالث والربع الرابع عام 2011

وتشير بيانات وزارة المالية والتخطيط وفقا للاستخدامات المختلفة، إلى أن الاستثمار العام استحوذ على 32% من إجمالي المساعدات الغربية الفعلي، بينما تم تخصيص ما يقارب 28% من هذه المساعدات للاستثمارات الفنية والخبراء، وتعتقد الجهات المانحة أن تلك الاستثمارات مهمة لضمان كفاءة صرف المساعدات وتوجيهها نحو الأهداف المطلوبة¹، وفي هذا الإطار تأتي المساعدات الأوروبية كنموذج حي ومهم للمساعدات والمنح الغربية في دعم القطاعات المختلفة ومنها التالي:-

ابرز القطاعات المستفيدة من الدعم الأوروبي في إطار الدعم المنفرد

• الحكم الرشيد

الاتحاد الأوروبي يستمر في تعزيز الاحترام والوعي حول حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية في فلسطين. الاتحاد الأوروبي يدعم الجهود لتطوير مؤسسات ديمقراطية، بما يتضمن قطاعات العدالة والأمن وزيادة المشاركة المدنية في صنع القرار في السياسات العامة. عبر عمل بعثة الشرطة الأوروبية، يقوم الاتحاد الأوروبي ببناء قدرات الشرطة المدنية الفلسطينية وجهاز القضاء الفلسطيني².

• تطوير القطاع الخاص والاقتصاد المستدام

وجود قطاع خاص فاعل ونشط أمر ضروري لتوفير الازدهار وتلبية احتياجات التشغيل لشعب فلسطيني ينمو بسرعة. النسبة العالية من التشغيل تساعد أيضا في توسيع قاعدة العائدات من الضرائب التي تعتبر متطلب ضروري لتمويل الخدمات العامة الأساسية والبنية التحتية. الاتحاد الأوروبي يدعم مبادرات تعزيز تنمية اقتصادية فلسطينية بقيادة قطاع خاص غير إقصائي ومستدام، بما يتضمن المبادرات التي تعمل على تطوير اقتصاد مراعي للبيئة³.

¹ تقارير وزارة المالية والتخطيط، الربع الثالث والربع الرابع، عام 2011

² وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية، رام الله، 2015.

³ وزارة المالية، مرجع سابق.

الصادرات هامة جدا للاقتصاد الفلسطيني بالرغم من حقيقة أن فلسطين تعتمد بشكل كبير في هذا الموضوع على التجارة مع إسرائيل. بالرغم من ذلك، يمثل الاتحاد الأوروبي سوق مستقبلي واعد للمنتجات الفلسطينية، لقد دعم الاتحاد الأوروبي عمل السلطة الفلسطينية لتطوير وتبني الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتصدير.

• تطوير المياه والأراضي

الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية يعانون من قيود جمة تمنعهم من الوصول إلى الأراضي والمصادر الطبيعية، خاصة الموارد المائية، هناك عدد محدود من التجمعات السكانية الفلسطينية المرتبطة بشبكات تجميع الصرف الصحي، والاتحاد الأوروبي هو طرف أساسي في حماية المياه والبيئة في فلسطين¹، وفي آخر ثلاثة أعوام، استثمر الاتحاد الأوروبي ما يقرب من 100 مليون يورو في قطاعات المياه، والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة في الضفة الغربية، يدعم الاتحاد الأوروبي تطوير محطات معالجة المياه العادمة، خاصة في مناطق فيها شح في المياه، مثل طوباس والخليل ونابلس. في غزة، يستثمر الاتحاد الأوروبي في برامج إدارة النفايات الصلبة على نطاق واسع، بالإضافة إلى مشاريع متوسطة الحجم لكن أثرها عال على معيشة السكان، مثل بناء مرافق تحليه المياه التي توفر مياه آمنة لآلاف السكان في غزة².

• دعم الاتحاد الأوروبي لمنطقة "ج"

المنطقة "ج" تشكل أكثر من 60% من الضفة الغربية وهي في نفس الوقت تمثل احتياطي الأراضي والموارد الطبيعية الرئيسية للدولة الفلسطينية المستقبلية وهذا أمر ضروري لحل الدولتين. إسرائيل تبقى سيطرة شبه كاملة على تنفيذ القانون والتخطيط والبناء في المنطقة "ج".

¹ مواطن: الحكم المحلي في فلسطين واقع وروية مستقبلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله، فلسطين، 2014.

² العصار، محمد: البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة، جامعة الأقصى، غزة. 2015.

وبما يتمشى مع توصيات استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، يعمل الاتحاد الأوروبي في المنطقة "ج" على جبهتين: المساعدات الإنسانية والتنمية¹.

الاتحاد الأوروبي يوفر مساعدات إنسانية إلى التجمعات السكانية المحتاجة في المنطقة "ج" بما يتمشى مع الاحتياجات الإنسانية الطارئة. وفي نفس الوقت، يعمل الاتحاد الأوروبي مع السلطة الفلسطينية لتطوير المنطقة "ج" ودعم الوجود الفلسطيني هناك. وهذا يتضمن مشاريع تعزز التنمية الاقتصادية وتعمل على تحسين نوعية حياة التجمعات السكانية الفلسطينية في مجالات تطوير القطاع الخاص، والبيئة والزراعة. الاتحاد الأوروبي يتشاور مع التجمعات السكانية ومع السلطات الإسرائيلية عند الضرورة.

في آخر ثلاثة أعوام، خصص الاتحاد الأوروبي ما يقرب من 20 مليون يورو لدعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية الفلسطينية في المنطقة "ج"، وقد تم توفير 23 مليون يورو للمساعدات الإنسانية عبر المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية².

• دعم الاتحاد الأوروبي لمدينة القدس الشرقية

موقف الاتحاد الأوروبي ينص على وجوب إيجاد سلام دائم عبر المفاوضات لكي تصبح القدس العاصمة المستقبلية للدولتين. وخلال الأعوام الماضية، عمل الاتحاد الأوروبي بشكل ثابت ومثابر على دعم تطوير التجمعات السكانية الفلسطينية وتشجيع نشاط المجتمع المدني في القدس الشرقية. والبرنامج الرئيسي في هذا الإطار هو برنامج القدس الشرقية - الذي نما الآن ليصل إلى دعم سنوي بقيمة 10 ملايين يورو، يغطي هذا البرنامج مجالات مثل التعليم والصحة وتطوير القطاع الخاص. البرنامج يدعم أيضا منظمات محلية تعمل مع التجمعات السكانية الفلسطينية في القدس.

¹ مواطن: الحكم المحلي في فلسطين واقع وروية مستقبلية، مرجع سابق

² فلسطين، وزارة المالية، 2011، البرنامج الطارئ-38-09-23-04-2014/mof.gov.ps
(17,13.4.2016)

• دعم الاتحاد الأوروبي لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

لقد قام الاتحاد الأوروبي بتطوير علاقة متينة طويلة الأمد مع المجتمع المدني الفلسطيني حيث يوفر دعماً هاماً لمبادرات المجتمع المدني، وإنشاء برامج رئيسية تابعة للاتحاد الأوروبي تدعم الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وبناء السلام والنوع الاجتماعي والثقافة، وفي تموز 2014، تبنى الاتحاد الأوروبي خريطة طريق لانخراط أفضل للاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني الفلسطيني.

• دعم الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة والتغير المناخي

هناك تاريخ طويل للاتحاد الأوروبي في التعامل مع ودمج القضايا البيئية في سياساته ومبادراته التعاونية. في معظم الحالات، كان الدعم في هذا المجال جزءاً من توجه إقليمي وقد تم تطويره خلال فترة طويلة من الزمن. وقد استفادت فلسطين من عدة أنواع من المساعدات القطاعية، بما يتضمن تطوير محطات المياه العادمة، وتبادل للمعلومات حول أفضل الممارسات في إدارة المياه وإدارة التغير المناخي والإجراءات الوقائية.

• دعم الاتحاد الأوروبي في قطاع البنية التحتية

دعم الاتحاد الأوروبي اتخاذ شكل الاستثمار الرأسمالي من أجل تخفيف النفقات الجارية للسلطة الفلسطينية وتوفير خدمات أفضل إلى الشعب الفلسطيني. خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، تم استثمار **80 مليون يورو** في بناء ستة مباني محاكم، وثمانية مراكز شرطة، ومجمعين حكوميين في نابلس وجنين، ومقرات جديدة لنقابة المحامين ولجنة الانتخابات المركزية.

يرى الباحث أن القطاعات المستفيدة من الدعم والمساعدات الأوروبية، سواء كانت متعددة أو ثنائية، استفادة بحيث تستجيب لأولويات أجندة السياسات الوطنية (2017-2022)، مما ساهم في توحيد الجهود المالية وتقديم فرص أفضل لتحقيق هذه الأجندة.

يرى الباحث انه بالرغم من أهمية هذا الشكل من المساعدات، إلا أن المبالغة فيها تكون في الغالب على حساب قيمة المساعدات الحقيقية المقدمة للأطراف المتلقية للمساعدات، وبالتالي التأثير في فاعلية المساعدات وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها، خصوصاً انه جاء على استخدام آخر ورئيسي وهو دعم الموازنة التطويرية للسلطة الفلسطينية.

2.2.4 دور وأهمية المساعدات الغربية في الموازنة العامة الفلسطينية

تلعب المساعدات الغربية دور مهم في دعم الموازنة العامة الفلسطينية، سواء في جانب الإيرادات أو في جانب النفقات العامة، أو من حيث دورها في سد العجز المالي الناجم عن قصور الإيرادات المحلية عن مواكبة النمو في النفقات الحكومية، وبدون المساعدات الخارجية بشكل عام ستعرض الموازنة العامة لازمات مالية عميقة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية في حال انقطاعها أو عدم استقرار تدفقها وبالتالي يؤثر على النمو الاقتصادي، أي أنها تعتبر احد أهم الإيرادات إذا ما قورنت بالإيرادات الأخرى مثل الجباية المحلية أو إيرادات المقاصة مع إسرائيل¹، ومن خلال تتبع مسار المنح والمساعدات الغربية للموازنة العامة نلاحظ أنها تنقسم إلى دعم الموازنة الجارية وأخرى لتمويل المشاريع التطويرية، وشهدت حالة من التزايد والتذبذب أحياناً حيث ارتفعت بالمتوسط من حوالي 260 مليون دولار في الفترة 1996/1999 إلى 611 مليون دولار في الفترة 2000/2005، ثم إلى 1.4 مليار دولار في الفترة 2006/2014، وشهدت حالة تراجع في الفترة 2014/2017 إلى 1.1 مليار دولار، وشكلت نسبة المنح والمساعدات الخارجية ما يقارب نسبة 33% من إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة الممتدة من عام 1996-2016.

كما لعبت المنح والمساعدات الغربية دوراً مهماً في جانب النفقات²، حيث شكلت في الفترة الممتدة من عام 1996-1999 ما نسبته 6% من إجمالي المساعدات مقابل 94% لصالح دعم المشاريع، ومع تعثر مسار التسوية ازداد الاعتماد على المنح والمساعدات في دعم النفقات

¹ سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: www.pma.ps

² مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، عام 2017، ص 79-94.

حيث شكلت في الفترة الممتدة من عام 2011-2015 على ما نسبته 86% بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة مما أدى إلى إلحاق خسائر اقتصادية وأضرار كبيرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية وتراجع إيرادات الضريبة بالإضافة لاحتجاز إسرائيل لمستحقات أموال المقاصة، وبالتالي ازدياد الحاجة لتغطية النفقات الجارية خصوصاً فاتورة الأجور والرواتب والنفقات التحويلية التي تغطي معاشات التقاعد، وبرامج رعاية أسر الشهداء والأسرى والأسر الفقيرة والعاطلين عن العمل وهو ما أدى لتحويل جزء من المنح والمساعدات الغربية المخصصة لتمويل النفقات التطويرية إلى النفقات الجارية وبرامج الإغاثة والتشغيل الطارئ.

يعتقد الباحث أن المنح والمساعدات الغربية تعتبر عنصراً رئيسياً في دعم الموازنة العامة حيث تغطي قسماً كبيراً من الإيرادات وكذلك تمويل قسماً كبيراً من النفقات العامة، وفي ظل محدودية الموارد المالية للدولة الفلسطينية بسبب السيطرة الإسرائيلية على كافة مفاصل الاقتصاد الفلسطيني فإنه لا غنى عن المساعدات الغربية وإن الحاجة لها تزداد خصوصاً في جانب الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية من طرق وكهرباء ومياه واتصالات ومواصلات ومناطق صناعية والتي تساعد في تحفيز الاستثمار وزيادة الإنتاج والصادرات والتشغيل في القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية وبالتالي زيادة الجباية المحلية، لذلك تبقى أهمية المساعدات ضرورية في الحد من الأزمات المالية والتي تنعكس على كافة القطاعات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وكذلك التأثير السلبي على النمو الاقتصادي، والتخفيف من العجز القائم في الموازنة العامة.

3.2.4 دور المساعدات الغربية في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة التحديات وأولها

الانعتاق من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي

يعتمد الاقتصاد الفلسطيني على ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر بشكل مباشر على نموه وتعزيز قدراته وهي داخلية عوامل ذاتية تتمثل بأداء المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية، وخارجية تتعلق بالعامل الإسرائيلي حيث ارتبط الاقتصادي الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي واعتمد عليه في مجالات متعددة منها العمالة والتجارة وكذلك المقاصة التي تعتمد عليه دولة

فلسطين كأحد أهم الإيرادات للخرينة، والمساعدات الغربية ساهمت في تمويل الموازنة الجارية لدولة فلسطين وكذلك تمويل برامج الاستثمار العام، إلا أن استمرار هذه المساعدات ارتبط دائما بمدى تقدم التسوية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك عدم التوافق على تحديد الأولويات الفلسطينية، وعلى الرغم من ذلك فقد تحقق عدد كبير من الانجازات بسبب المساعدات الغربية سواء في تطور الخدمات الصحية والتعليمية والكهرباء والمياه وشق وتأهيل الشوارع.

3.4 دوافع وأهداف المساعدات الغربية للشعب الفلسطيني

في هذا المحور الثالث للدراسة سيتم مناقشة الأهداف والدوافع للدول والمؤسسات الغربية من تقديم الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني.

1.3.4 أهداف المانحين من تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني

جاءت المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني بعد الإعلان عن توقيع إعلان المبادئ (أوسلو) عام 1993، ومن أجل تنفيذ هذه الاتفاقات والمساهمة في دعم الطرفين من أجل التوصل لاتفاق دائم، عقد مؤتمر المانحين في واشنطن لتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني ومناقشة الآليات المناسبة لدفع عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية ومساعدة السلطة الفلسطينية بالنهوض وتنفيذ مشاريع تنموية، وتولى البنك الدولي مسؤولية الإشراف على تمويل عدد من المشاريع التنموية بالأراضي الفلسطينية عن طريق الأموال التي تقوم الدول المانحة بتقديمها وفق آليات متفق عليها.

إن سياسة المساعدات والقروض المقدمة من الدول الغربية عموما والولايات المتحدة الأميركية خصوصا لم تكن يوما لوجه الله، إنما هي مساعدات منهجية ومدرسة لخدمة أهدافها ومصالحها الإستراتيجية، وبالتالي المساعدات المالية والاقتصادية للشعب العربي الفلسطيني من قبل الولايات المتحدة الأميركية والغرب، ليست مساعدات مجانية، ولا هي حرصا على مصالح الشعب الفلسطيني، بل هي مساعدات مقرونة بالمقابل، ولها ثمن حماية المصالح الحيوية

الأميركية في المنطقة، وعدم تعريضها للخطر، والقبول بالرعاية الأميركية لعملية السلام، وبالتلازم مع ما تقدم الاعتراف بإسرائيل، والتفاوض معها لبلوغ الحل السياسي من خلال المساعدات الدولية والغربية للشعب الفلسطيني والتي تعتبر ثمرت اتفاقات بين المانحين الغربيين على خطوط عريضة لتحقيق مجموعة من الأهداف¹ تسعى الدول المانحة إليها وهي تتمثل:

- دعم عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل واعتبارها وسيلة للحفاظ عليها وذلك عن طريق دفع عجلة التنمية الاقتصادية للتقدم والازدهار، والعمل على تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من خلال تقوية قبول الفلسطينيين بالتسوية السلمية، أي أن الهدف سياسي، فبالرغم من الدعم الهائل والنوايا الحسنة التي تدعيها الدول الغربية إلا أن مطالبها وأهدافها كانت تركز بشكل أساسي على الأمن والطلب من السلطة الفلسطينية التمسك بالتزاماتها تجاه إسرائيل، كشرط من أجل تقديم المساعدات والاستمرار في تقديمها، وهو ما أدى إلى تراجع عملية الإصلاح والتنمية إلى مرتبة ثانوية من حيث الأهمية ويمكن التأكيد على الهدف السياسي للتمويل الغربي، حيث أكدت المؤشرات عقب انتخابات 2006 أن اللجنة الرباعية أهملت حركة حماس شهران للاعتراف بإسرائيل مقابل الاستمرار في تقديم المساعدات، ولم تكف الولايات المتحدة والغرب بوقف المساعدات، بل استخدمتا قوانين مكافحة الإرهاب لفرض المقاطعة على الحكومة الفلسطينية، وهو ما أدى إلى تعزيز حالة الانقسام الفلسطيني ومن المؤشرات أيضا تجميد الكونجرس الأمريكي للمساعدات المقدمة للفلسطينيين بعد خطاب الرئيس محمود عباس في الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أكد فيه الطلب الفلسطيني للاعتراف بهم كدولة².

- يروج الغرب إلى إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على أساس الأمن الجماعي والاستقرار والتقدم لشعوب المنطقة، وإحاقها كسوق مشترك وواعد بالنظام العالمي الجديد، وإزالة

¹ مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية: الانطباعات السائدة حول إدارة المساعدات الخارجية، سلسلة تقارير رقم (9)، نابلس، فلسطين، 1997 عام.

² شعبان، خالد "التمويل الغربي للفلسطينيين... معطيات ونتائج"، غزة - فلسطين، 2011.

واحتواء أسباب النزاع والتوتر والعنف، وتشجيع اقتصاديات السوق وترسيخ عمل المؤسسات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

- الحفاظ على امن إسرائيل وتفوقها في القدرات لقيادة شرق أوسط جديد، مما انعكس اثر المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي بالإيجاب وفتح أسواق جديدة والاستثمار في الأراضي الفلسطينية لتسويق منتجات الدول المانحة
- تحقيق مصالح واستراتيجيات الدول المانحة بعيدة المدى في منطقة الشرق الأوسط.

ويرى الباحث أن المساعدات الغربية هي أداة بالنسبة للدول الغربية من أجل السيطرة على العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني وان من أهداف المساعدات، أن لا تحقق التنمية التي يحتاج إليها الفلسطينيون.

2.3.4 المساعدات الغربية للشعب الفلسطيني مال سياسي

جاءت انتخابات عام 2006 للمجلس التشريعي والتي فازت فيها حركة حماس لتظهر لنا اثر المال السياسي الذي يقدم للشعب الفلسطيني، حيث امتنعت الدول المانحة عن تقديم المال دون الاعتراف بشروط الرباعية الدولية والتي منها الاعتراف بدولة إسرائيل، كما ساهم هذا المال في تعزيز الانقسام الفلسطيني ودعم طرف دون الآخر وكان ذلك واضحاً في مؤتمر انابوليس 27-11-2007 ومؤتمر باريس 17-12-2007 حيث تعهدت الدول المانحة بتقديم مساعدات لحكومة فياض بقيمة 7.4 مليارات دولار على مدار ثلاث سنوات، كما لعب المال السياسي دوراً آخر عند تشكيل حكومة الوفاق الوطني عام 2014 وعدم قدرة الحكومة على دفع رواتب وأجور الموظفين الذين تم تعيينهم من قبل حكومة حماس بسبب اعتراض المانحين وإسرائيل.¹

كما لعبت المساعدات الغربية (المال السياسي) دوراً مهماً في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من خلال إفساد الطبقة المثقفة وإعادة ترتيب أولوياتها واهتماماتها وفق احتياجات

¹ صالح، محسن: اشكالية المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، الجزيرة نت، 21-12-2014.

الممولين والمانحين من خلال توفير رواتب مرتفعه ساهمت في تنفيس الحالات الثورية وعززت متطلبات الرفاهية تحت الاحتلال، وعليه فان المساعدات الغربية تقوم بدور المال السياسي والذي يسعى لتعزيز الانقسام وجعل الاقتصاد الفلسطيني دائما مرتبط بالاقتصاد المحتل ويسعى لإجهاض أي طريق للتحرر وبناء اقتصاد إنتاجي، والعمل على إعادة هندسة المجتمع الفلسطيني وإعادة ترتيب أولوياته.

الفصل الخامس

أثر المساعدات الغربية على إنهاء الاحتلال
وإقامة الدولة المستقلة للشعب الفلسطيني

الفصل الخامس

أثر المساعدات الغربية على إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة للشعب الفلسطيني

في هذا الفصل سيتم دراسة الآثار المترتبة على المساعدات الغربية المقدمة للشعب الفلسطيني، وهل بالفعل تساهم في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية والقابلة للحياة، ومن أجل معرفة هذه الآثار تم الاعتماد على دراسة أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) والتي اعتمدتها الحكومة الفلسطينية لتجسيد بناء الدولة والتحرر والاستقلال وإنهاء الاحتلال عبر العمل من خلال ثلاثة محاور، وانتاول في المحور الأول اثر المساعدات الغربية على بناء الدولة المستقلة ومتطلبات تحقيق الحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني من خلال دورها في بناء وتعزيز وتقوية المؤسسات وإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني، ودورها في تعزيز صمود الناس في المناطق المسماة (ج) والقدس الشرقية، وأثرها على مسألة الاحتلال ومحاسبته أمام المؤسسات الدولية، وفي المحور الثاني سندرس اثر المساعدات الغربية على عملية الإصلاح السياسي للنظام السياسي الفلسطيني، ودورها في تعزيز الممارسة الديمقراطية، وفي تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وفي المحور الثالث سنتعرف إلى أي حد ساهمت في تحقيق تنمية مستدامة من خلال دعم العدالة الاجتماعية والمساواة، والحد من الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية للمحتاجين، ودورها في تأمين مستقبل أفضل للشباب، وكذلك دورها في بناء وتطوير النظام الصحي والتعليمي، ودورها في إنشاء بنية تحتية متطورة، وهل ساهمت في استغلال الموارد الطبيعية لصالح تحقيق تنمية اقتصادية تساعده بالتحرر من الاقتصاد الإسرائيلي وتحرره من التبعية له.

1.5 اثر المساعدات الغربية على تجسيد بناء الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال

في هذا المبحث سيتم دراسة آثار المساعدات الغربية على تجسيد بناء الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال، لتحقيق هذا البناء وإنهاء الاحتلال لا بد من تحقيق عدد من المتطلبات الرئيسية من أجل تحقيق الحرية والاستقلال، والتي تتمثل في تعزيز وتقوية المؤسسات الفلسطينية وفي

إنهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني، وتعزيز صمود الناس في المناطق المسماة (ج) والقدس الشرقية، ومساءلة الاحتلال ومحاسبته أمام المؤسسات الدولية وهل لعبت المساعدات الغربية دور ايجابي في محاسبته أم إنها كانت تشكل أداة للضغط والابتزاز في حمايته من المحاسبة على الجرائم التي ارتكبها.

1.1.5 اثر المساعدات الغربية على عملية إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية

إن المساعدات الغربية هي مساعدات مسببة وجزء منها إنساني، وقد لعبت المساعدات الغربية دوراً مهماً في تعزيز الانقسام الفلسطيني خدمه للتصور الصهيوني، حيث بادرت الدول الغربية إلى قطع التمويل عن السلطة بعد انتخابات عام 2006 وفوز حركة حماس وتشكيلها للحكومة، وكانت تسوغ المبررات بان الدول الغربية لا يمكن أن تدعم كيانا يدعو إلى تدمير إسرائيل غير أن بعض هذه الدول شرعت قوانين تجرم أي تعاملات مالية مع حكومة حماس وأي عمليات تجارية معها وأخذت تقوم بتشديد الإجراءات والقيود على المساعدات الدولية وربطها بقبول حماس بشروط اللجنة الرباعية وهي الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والإرهاب والقبول والالتزام بالاتفاقيات السابقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وكان لرفض حماس لهذه الشروط تداعيات أدت إلى عزل حكومتها سياسياً ومالياً وبالتالي إضعاف الموقف الرسمي الفلسطيني في مواجهة المانحين وهو ما مكن إسرائيل من الادعاء بان لا شريك فلسطيني للسلام وان السلطة الفلسطينية لا تمثل كل الفلسطينيين وليس لها أي سيطرة على قطاع غزة، ومن اجل تعزيز حالة الخلاف والانقسام وتعميقه بين فتح وحماس، تم استئناف المساعدات الغربية للفلسطينيين عبر مكتب الرئيس ورافقها كم هائل من الشروط التي تحد من فرص الاستفادة منها في قطاع غزة، ويبد أن الغرب كان له رغبة في دخول حماس الانتخابات وتسلمها للسلطة من اجل أن يتم احتوائها (ونفهم ذلك من عدم ممانعته لمشاركتها بالانتخابات وتسهيل العملية الانتخابية) ودفعها إلى التحول التدريجي إلى حركة سياسية والتخلي عن النهج السياسي الذي تتبعه من خلال جعلها تصطدم في عملية إدارة الحكم وتوفير الاحتياجات والخدمات الحياتية للمواطنين مما يجعلها تحتك بالجانب الإسرائيلي خصوصاً في المجالات

اليومية التي تهم المواطنين سواء الاحتياجات الصحية أو الكهرباء أو الوقود وغيرها، وهذا ما يفسر ما يجري حاليا عن تسريبات لمفاوضات غير مباشرة بين حماس وإسرائيل عبر أطراف مختلفة منها دولة قطر والحديث عن مشاريع هدنة طويلة الأمد مقابل رفع الحصار والأعمار في إطار الخطة الغربية والتي يطلق عليها " الأمن مقابل التنمية " ¹ مما يترك آثار وتداعيات على مستقبل القضية الفلسطينية وتحويلها من قضية سياسية ووطنية تحررية إلى قضية إنسانية تهتم بالشؤون المعيشية والأوضاع الحياتية للمواطنين.

ذهبت المساعدات الغربية إلى السلطة عبر حكومة سلام فياض وذلك لتعزيز التوجه السياسي السلمي للسلطة وللمحافظة على عملها وعلى الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل مما أتاح ضخ الأموال والمشاريع والتدريب وخصوصا في الجوانب الأمنية مما سمح لاشتداد الخلاف والتنافس بين حكومتين وبرنامجين مختلفين جعل كل منهم يبحث عن حلفاء خارجيين لمساعدته في تحقيق رؤيته، لذلك كان تحالف حماس مع حزب الله والنظام السوري والإيراني والاستفادة منهم في مواجهة الحصار المفروض عليها وبعدها التحالف مع قطر وخصوصا بعد أحداث الربيع العربي، وبالمقابل توجهت فتح إلى النظام المصري والسعودي والإماراتي من أجل مساندتها في مواجهة خصمها السياسي حماس المدعوم من إيران وحزب الله وسوريا وقطر، وبالتالي زادت هذه الحالة من الضعف والانقسام والتشطي وانعكس على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل استمرار هذا الانقسام وعدم الوصول إلى اتفاق فلسطيني فلسطيني أخذت إسرائيل وبعض الدول والمؤسسات الغربية تلقي باللوم على قيادة السلطة نتيجة للحالة الإنسانية التي وصلت إليها الأوضاع في غزة وتتناكى عليها ².

يعتقد الباحث أن إسرائيل ومعها معظم الدول الغربية كانت تسعى على الدوام لاستمرار الانقسام الفلسطيني وتحويله إلى أمر واقع، لتتمكن من تحويل القضية الفلسطينية إلى مشكلة اقتصادية ومعيشية، وإسرائيل تريد أن تفاوض الفلسطينيين على الطعام والكهرباء والمعايير لا أن

¹ تصريح وزير خارجية ألمانيا، شتاينماير، 1-6-2015، سما الاخبارية، <http://samanews.ps/ar/post/238281>

² الخطة الأمريكية (خطة أبرامز) لمعالجة نجاح حماس في الانتخابات التشريعية 2006، 2018-12-29، انظر الموقع <https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=10780>

تفاوض على القدس واللجئين وحق العودة، وكانت المساعدات الغربية من أهم أدوات الضغط والابتزاز لتحقيق هذه الرغبة، وتعتبر المساعدات الغربية من أهم الأدوات لتنفيذ ما يسمى صفقة القرن التي جاءت بها أمريكا ومن أهم الأدوات للتمهيد لحل طويل الأمد، مما يزيد في حدة الانقسام الفلسطيني وجعله أمراً لا يمكن التراجع عنه.

2.1.5 اثر المساعدات الغربية على تعزيز صمود المواطنين في المناطق المسماة (ج)والقدس الشرقية

لعبت المساعدات الغربية دوراً مهماً في تعزيز صمود المواطنين في المناطق المسماة (ج) والقدس الشرقية، وإقامة مشاريع متعددة منها ما هو يخص التمكين الاقتصادي ودعم مسيرة التعليم وبناء المدارس ومنها أنشطة وبرامج لدعم السياحة وأنشطة ثقافية وتدريبية استهدفت الشباب والنساء وبرامج لذوي الإعاقة وللمساعدات الغربية دور مهم في تطور البنية التحتية، وكانت آخر منحة من هذه المساعدات في شهر تشرين ثاني عام 2018، والتي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفنلندا والنرويج والسويد والنمسا، بقيمة 7 ملايين دولار.

وسبق للاتحاد الأوروبي أن دعم مشاريع لتعزيز صمود أهالي القدس الشرقية من خلال أنشطة لدعم الشباب وأخرى لدعم القطاع الخاص من خلال المفوضية الأوروبية وقدمت مساعدات لهذا الغرض تصل 42.5 مليون يورو، وعلق المفوض لسياسة الجوار الأوروبي يوهانيس هان، حيث قال "يستمر الاتحاد الأوروبي من خلال المساعدات هذه في دعم الشعب الفلسطيني في طريقه إلى إنشاء دولته كجزء من حل الدولتين وتكون القدس عاصمة لإسرائيل وفلسطين، وكان الاتحاد الأوروبي وسيبقى الجهة المانحة الأكثر ثقة وأهمية بالنسبة لفلسطين من خلال الاستثمار في الأعمال والشباب والتعليم والمساعدة في الحصول على المياه النظيفة في غزة وتعزيز المجتمع المدني والتعليم والصحة"¹، وتم تخصيص 14.9 مليون يورو لأنشطة في القدس الشرقية للحفاظ على الهوية الفلسطينية للمدينة ولمواجهة التدهور المثير للقلق في

¹ تصريح صحفي، للفتصل السويد، آن صوفي نيلسون، وكالة معا الإخبارية، 27-12-2018، انظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.maannews.net/Content.aspx?ID=764300>

المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والتي تشتمل انتشار الفقر، وكذلك اشتملت على أنشطة لدعم وحماية القطاع الخاص في المدينة، وتم تخصيص 27.6 مليون يورو لدعم بناء دولة فلسطينية ديمقراطية ومسئولة من خلال استهداف التعزيز المالي وتعزيز الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز المجتمع المدني من خلال توفير الوصول إلى المياه والطاقة، وكذلك خصص الاتحاد الأوروبي منحة بقيمة 158.1 مليون يورو من المساعدات المباشرة للسلطة لدعم مستشفيات القدس الشرقية، ووصل الدعم المقدم من 22 دولة في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى سويسرا والنرويج في عام 2017 إلى 359 مليون يورو، ويأتي الدعم الغربي منسجماً مع أجندة السياسات الوطنية للسلطة الفلسطينية، من خلال التعاون مع المكتب الوطني للتنسيقي لمناطق (ج) والذي يتبع مباشر لمجلس الوزراء، سعت المساعدات الغربية للتركيز على التنمية في المناطق المسماه (ج) والقدس الشرقية من خلال حماية التجمعات السكانية ودعم قطاعات الزراعة والمياه والتجارة والمواصلات والسياحة وخصوصاً في منطقة أريحا والأغوار والمناطق الواقعة خلف الجدار، وفي عام 2012 تم تأسيس برنامج الصمود والتنمية (CRDP)، بمبادرة من مملكة السويد ودعم بريطانيا والنرويج والنمسا، للارتقاء بمستوى حياة السكان في القدس الشرقية والمناطق المصنفة (ج)، وكان هدفه حماية الأرض والهوية الفلسطينية من محاولات التهجير والاقتلاع والمصادرة، وقدم الصندوق منحة بقيمة 5.2 مليون دولار أمريكي عام 2015، تم تخصيصها لقطاعات مختلفة كالعليم والصحة والثقافة وبناء القدرات، إضافة لتطوير البنية التحتية وتأهيلها لضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية، وصرحت القنصل العام للسويد آن صوفيا نيلسون " انه ومنذ بداية شهر سبتمبر من عام 2012، قامت (CRDP) بتمويل 49 مشروعاً في مختلف المناطق المهمشه والمناطق (ج) والقدس الشرقية، بقيمة إجمالية 11 مليون دولار أمريكي " ¹، وقال الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرود مورنيغ " إن المواطنين في المناطق (ج) والقدس الشرقية يواجهون ظروفًا معيشية رهيبية، وإن (UNDP) فخورة كونها جزء من برنامج الصمود والتنمية، لما في ذلك من تحسين لسبل العيش

¹ تصريح صحفي، للقنصل السويدي، آن صوفي نيلسون، وكالة معا الإخبارية، 27-12-2018، انظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.maannews.net/Content.aspx?ID=764300>

للفلسطينيين في المناطق (ج) والقدس الشرقية، الأمر الذي يشكل حجر الزاوية لطموح الفلسطينيين بمستقبل تزداد فيه إمكانيات وفرص التنمية " ¹.

وتعتبر المساعدات الأمريكية من أهم المساعدات الغربية وأكبرها حجماً، حيث تصل مجموع المساعدات المقدمة عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ما يزيد عن 1.5 بليون دولار، تم صرفها على مشاريع متعددة ومتنوعة، منها ما شجع شركات القطاع الخاص وتطوير القطاع الزراعي، والأسمك، والحجر والرخام، والبنية التحتية من إنشاء شبكات الطرق والصرف الصحي وبناء المدارس وخصوصاً في مناطق (ج)، وعملت الوكالة الأمريكية على تنفيذ هذه المشاريع عبر مؤسسات أمريكية، مثل مؤسسة مجتمعات عالمية، وأنيروا، ومؤسسة كير، وغيرها من المؤسسات الأمريكية، على تنفيذ برامج ومشاريع ساهمت في تعزيز صمود المواطنين في مناطق (ج) والقدس الشرقية وأهمها دعم مستشفيات القدس لتستمر في تقديم الخدمة للمواطنين، ومشاريع بالغة الأهمية في مناطق (ج) في مجال البنية التحتية، من تأهيل شبكات الطرق والصرف الصحي وبناء المدرس والوحدات الصحية في هذه المناطق.

يرى الباحث أن المساعدات الغربية لها اثر كبير في تحسين حياة المواطنين، وتعزيز صمودهم وتزويدهم بخدمات متطورة، ودعم قطاعات متنوعة لها الأثر العظيم في بقاء الناس في قراهم وبلداتهم وهي غالباً في مناطق (ج)، ولاحظنا أن بعض المساعدات الواردة من الدول الغربية، تستند لدعم حل الدولتين وبعضها الآخر كانت تسعى لتحقيق هدف تحسين حياة الناس، لذلك شاهدنا قيام قوات الاحتلال بتدمير عدد من المشاريع الأوروبية المنفذة في مناطق (ج) والقدس الشرقية، خصوصاً في مناطق الأغوار المصنفة (ج)، منها تدمير شبكات المياه والمشاريع الزراعية، وتدمير مشاريع الطاقة الشمسية، مما استدعاء اتهام الإسرائيليين بهدر الأموال الغربية وتقديم احتجاجات بهذا الشأن.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، 2018-12-30، انظر الموقع:

<http://www.undp.ps/ar/aboutundp/donorsar.htm>

3.1.5 اثر المساعدات الغربية على مسألة الاحتلال أمام المؤسسات الدولية

سعت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على حماية إسرائيل ومنع محاسبتها على الجرائم التي ترتكبها بحق أبناء الشعب الفلسطيني، واستخدمت الدول الغربية كامل نفوذها في المحافل الدولية لمنع إدانة الانتهاكات التي يقوم بها جيش الاحتلال، واستخدمت حق النقض الفيتو عشرات المرات ضد قرارات تلزم وتدين الاحتلال الإسرائيلي، إن الموقف الغربي الداعم والمؤيد لحماية إسرائيل منذ إنشائها جعل من إمكانية التوجه لمؤسسات المجتمع الدولي للمطالبة بمحاسبتها أمرا في غاية الصعوبة، وتحديدًا منذ مجيء إدارة ترامب للحكم في الولايات المتحدة والتي أعلنت أنها ستوفر الحماية الكاملة لإسرائيل في كل المؤسسات والمنظمات والمحافل الدولية، وعلى أثرها انسحبت من منظمة اليونسكو وقلصت مساهماتها في الأمم المتحدة وذهبت لحد تهديد الدول التي تصوت لصالح فلسطين والتهديد بالانسحاب من مجلس حقوق الإنسان وكذلك بعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا والتي عللت موقفها بالحفاظ على الحل السليم من خلال المفاوضات.

أما على المستوى الفلسطيني فقد واجهت القيادة الفلسطينية ضغوط كبيرة لثنيها عن المساعي الرامية لمحاسبة إسرائيل، وتم استخدام المساعدات الغربية للشعب الفلسطيني كأداة للضغط والابتزاز لمنعها من التوجه وتقديم ملفات أمام محكمة الجنايات الدولية وكذلك الأمر بالنسبة لدفع رواتب الأسرى وعائلات الشهداء وهو ما تمثل بقطع المساعدات الأمريكية للشعب الفلسطيني وتخفيض بعض الدول الغربية الأخرى مساعداتها وربطها بعدم قيام الفلسطينيين بمحاسبة إسرائيل والتخلي عن دفع مخصصات مالية للأسرى والجرحى واسر الشهداء، وربطها بعودة الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات الموافقة على خطة السلام الأمريكية والتي أطلق عليها اسم "صفقة القرن"¹.

2.5 اثر المساعدات على عملية الإصلاح السياسي للنظام السياسي الفلسطيني

في هذا المحور سنناقش اثر المساعدات الغربية على عملية الإصلاح السياسي للنظام السياسي الفلسطيني من خلال دراسة اثر المساعدات الغربية في تعزيز الممارسة الديمقراطية

¹ <https://www.dw.com/ar/>

وهل فعلا نجحت في تعزيزها واستدامة هذه الممارسة للديمقراطية، بالإضافة لدراسة اثر المساعدات في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وانعكاس هذا الأثر على عملية الإصلاح للنظام السياسي الفلسطيني.

1.2.5 اثر المساعدات الغربية في تعزيز الممارسة الديمقراطية

أعطى المانحون الغربيون أهمية خاصة لتمويل المشاريع الرامية لتعزيز الديمقراطية والترويج لها وخاصة لعمل المؤسسات غير الحكومية على حساب المؤسسات السياسية وتحديد الأحزاب السياسية ومن هذه المؤسسات البرلمانية والاتحادات واللجان الشعبية، وبالإضافة لذلك فان هذه المشاريع تتبنى أجندة النيوليبرالية والتي تجعل من السوق مركز التغيير ومساحة الدفاع عن الديمقراطية وهي المقاربة التي قادت في النهاية إلى تراجع العمل السياسي في المجتمع واستبداله بمفهوم التمكين وذلك عبر التركيز على تعزيز علاقة الأفراد مع السلطة كبديل لتعزيز علاقة المؤسسات مع الجهات الرسمية، وبالتالي أدت مشاريع الترويج للديمقراطية إلى إضعاف الأحزاب السياسية والانخراط المدني في العمل السياسي وهو ما ظهر جليا أن هذه المشاريع هدفت إلى ضمان عدم انهيار عملية التسوية السياسية وليس تحقيق مشاركة سياسية فعالة تضمن انخراط كافة شرائح المجتمع الفلسطيني.

ومع أن انتخابات عام 1996 كانت الفرصة الأولى لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة للتصويت واختيار رئيس لهم ومجلس تشريعي منتخب وممارسة العملية الديمقراطية بشكل شفاف شهد العالم بنزاهتها وباعتراف الدول الغربية المانحة وذلك لخلق مؤسسات فلسطينية شرعية وفقا لاتفاقات أوصلو قادت إلى التغيير في بنية النظام السياسي الفلسطيني المتمثل في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والتي نجحت في وقت سابق في تجسيد دورها عالميا وإقليميا، وبالتالي أدت هذه التطورات إلى إضعاف وفككة النظام السياسي الذي نجحت منظمة التحرير في الحفاظ عليه حتى عام 1993، لقد كشفت انتخابات عام 2006 والتي فازت فيها حركة حماس مواقف الدول الغربية وأهدافهم من الترويج للديمقراطية عندما رفضوا التعاطي مع نتائج الانتخابات التشريعية عام 2006 مع شهادتهم بنزاهتها ووقوفهم ضدها ومعاقبتها

ومحاصرتها حيث تبين أن الهدف الأساس لهذه المشاريع هو الحفاظ على عملية السلام وليس تعزيز الممارسة الديمقراطية للفلسطينيين.

إن المشاريع الغربية للترويج للديمقراطية استهدفت مؤسسات المجتمع المدني بمكوناته المختلفة (شباب، نساء، أطفال، إعلام... الخ) إلى جانب توجيهها صوب الانتخابات وبرامج تعليم الديمقراطية المنفذة من قبل المؤسسات العامة والخاصة والتي استهدفت مجموعات محددة (انتقائية) من المجتمع المدني الفلسطيني لتبرر هدفها المعلن لهذه المشاريع وهو تمكين المجموعات المهمشة أو الصامتة بمعنى تعزيز قدراتها بالتعبير عن احتياجاتها والدفاع عن حقوقها والانخراط في عملية بناء الدولة الديمقراطية، وكانت الانتقائية محدده بتلبية متطلبات الممولين والعمل ضمن معاييرهم مما أدى لخلق آسفين بين مؤسسات المجتمع المدني، حيث استفادت المؤسسات التي أتقنت مخاطبة الغرب وحصلت على الدعم المادي من رواتب مرتفعه لطاقتها وتوسيع نطاق عملها بينما المؤسسات أخرى ليست علمانية بقيت تعمل مع القاعدة الشعبية وتعاني من شح التمويل.

إن المساعدات الغربية التي كانت تستهدف تعزيز الديمقراطية بالهدف المعلن وهو أمر ايجابي، إلا إنها كانت تخفي أهدافا أخرى سياسية واجتماعية أولها دفع الفلسطينيين إلى الانتقال من السلطة مقابل منحها الشرعية بدل تحديها، ثانيا استثناء عدد من عناصر المجتمع المدني من عملها كالعمال والجمعيات الخيرية وحتى الفئات التي تم استهدافها كالنساء والشباب فهم يستثنون المجموعات التي تعتبر معارضة لمسار التسوية السياسية وبالتالي كانت عملية الاستثناء تشمل نصف المجتمع مما يؤدي إلى العديد من المشاكل من وجهة نظر تمكينية وتنموية، ثالثا إطفاء الشرعية على عملية التسوية الناتجة عن أوصلو من خلال مشاريع الترويج لثقافة السلام مع إسرائيل وبالتالي الدفع باتجاه التطبيع ومن هذه المشاريع التدريب على التعايش السلمي مع الإسرائيليين والفرق الرياضة المشتركة وفرق التوعية البيئية المشتركة وكذلك مشاريع حل النزاع والحد من العنف في غزة عبر ممارسة الرياضة واللعب متجاهلة أسباب العنف والصراع الحقيقية المتمثلة في القمع والاضطهاد الإسرائيلي، ورابعا تتدخل المانحون في محتوى وتنفيذ الأنشطة للمؤسسات.

2.2.5 أثر المساعدات الغربية في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين

إن موضوع تحسين جودة الخدمات وتطويرها لقيت اهتمام من قبل المانحين الغربيين ضمن مشاريع متعددة لبناء قدرات الدولة، وهي تتوافق تماما مع الرؤية التنموية التي اعتمدت عليها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة والتي هدفت إلى تحسين أداء المؤسسات في مختلف المجالات ومنها التقنيات الإدارية الحديثة وتعزيز المهنية وتعزيز دور الهيئات المرجعية لها خصوصا في مجال المسائلة وضمان الشفافية مما ينعكس على رفع قدراتها في تقديم الخدمات للمواطنين وهو ما تحقق إلى حد ما حيث لمس المواطن الأثر الإيجابي للمساعدات الغربية في تغيير كبير في إطار تحسين جودة الخدمات في كافة القطاعات وخاصة في القطاع الصحي وقطاع التربية والتعليم والقضاء وكذلك الهيئات المحلية حيث يتجلى هذا الأثر في إنشاء وتطوير البنية التحتية للخدمات العامة والأساسية والمتمثلة بقطاع المياه والكهرباء وغيرها.

ساهمت المساعدات الغربية بشكل إيجابي في تحسين وتطوير جودة الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال تنفيذها العديد من المشاريع والتي أدت إلى تحسين مستوى الخدمة حيث شملت هذه المشاريع بناء منشآت حكومية متعددة ومختلفة كالمحاكم والمستشفيات والمدارس وكذلك مشاريع لأعداد وتدريب كوادر هذه المؤسسات وتطوير برامج خاصة لها أدت لتحسين جودة الخدمات والتي طالت كافة الفئات من المواطنين.

3.5 أثر المساعدات الغربية في تحقيق تنمية مستدامة

ساهمت المساعدات الغربية بشكل كبير في منع الانهيار الاقتصادي وإلى حد ما تحسين حياة الناس، ولكن هل إنها ساهمت في تحقيق تنمية مستدامة بمعنى أنها ساهمت في النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتوفير بيئة صحية وتعليمية وعدالة اجتماعية وحياة أفضل للأجيال الحاضرة والقادمة وساهمت في استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة، كل العوامل التي ذكرت تشكل مضمون التنمية المستدامة ولمعرفة أثر المساعدات الغربية عليها لا بد من دراستها واستخلاص النتائج وهي: -

1.3.5 اثر المساعدات الغربية في دعم تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة

إن تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة يتطلب توفير كافة الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع بحيث تستفيد كافة شرائح المجتمع، ومن أهم هذه الاحتياجات توفير الخدمات الصحية وخدمات التعليم ورعاية الطفولة والمرأة وسيادة القانون والقضاء العادل وغير ذلك الكثير وعند تحقيقها نستطيع القول الدولة تسير في تحقيق العدالة الاجتماعية، وعند الحديث عن اثر المساعدات الغربية في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة فإننا نجد أنها ساهمت بشكل كبير في دعم القطاعات الأساسية ومنها التعليم والصحة وسيادة القانون والقضاء العادل ورعاية الطفولة ودعم حقوق المرأة، بحيث نجد أنها في قطاع التعليم لعبت دور ايجابي في بناء المدارس وتأهيل المدارس الأخرى بالإضافة لتأهيل كوادر المؤسسات التعليمية ضمن برامج وورش عمل ودورات ساهمت برفع الكفاءة وانعكاس ذلك على العملية التعليمية والتي هي أساس وحق لكل مواطن في الحصول على التعليم خصوصاً أن التعليم في دولة فلسطين مجاني وإلزامي للمراحل الأساسية مما يجعل الجميع متساوي في الخدمة، وكذلك الحال بالنسبة للخدمات الصحية نجد أن المساعدات الغربية ساهمت بشكل كبير في توفير الخدمات الصحية للمواطنين من خلال بناء المشافي والمراكز الصحية وتوفير الأجهزة والمعدات الحديثة وسيارات الإسعاف وكذلك مشاريع التأهيل والتدريب للكوادر الطبية مما سهل وصول الخدمات الصحية لكافة المواطنين وبشكل متساوي في حق تلقي الخدمات الصحية من خلال التأمين الحكومي.

كما لعبت المساعدات الغربية دور ايجابي في تعزيز دور المرأة وحماية الطفل من خلال مشاريع متعددة ساهمت في الحد من العنف اتجاه المرأة والطفل ومشاريع أخرى تم توظيفها لصالح المرأة في التمكين الاقتصادي والاعتماد على الذات وبرامج حماية الطفل كذلك.

أما عن دور المساعدات الغربية في توفير الخدمات الأساسية من مشاريع لتطوير شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي وتوفير بيئة جيدة وملائمة وإنشاء حدائق عامه ومنتزهات عامة وكذلك مشاريع لتطوير عملية جمع النفايات والمخلفات وتدويرها وكل ما يلزم من حاويات وسيارات نقل وتأهيل أماكن جمع وتدوير النفايات وغيرها الكثير من مشاريع

للحفاظ على بيئة نظيفة وملائمة للجميع، فقد كانت لها الأثر الإيجابي الكبير في تحقيق الكثير من مشاريع البنية التحتية والتي تخدم كافة المواطنين وبشكل متساوي.

وفي مجال سيادة القانون والقضاء العادل، حيث تعتبر سيادة القانون والعدالة في المجتمع من أهم مقومات استقراره وحماية إفراده من انتشار الجرائم والفوضى كما أن القضاء هو السلطة المكملة لمقومات بناء الدولة وتحضرها وتحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، ونجد ان المساعدات الغربية في مجال سيادة القانون والقضاء العادل ساهمت بشكل كبير في دعم مشاريع لتعزيز سيادة القانون ومحاربة الجريمة وقامت بتنفيذ العديد من المشاريع في بناء مراكز الإصلاح والتأهيل، وكذلك مراكز لقوى الأمن والشرطة ومشاريع تدريب وتأهيل للعاملين فيها وكذلك الحال في القضاء حيث ساهمت المساعدات الغربية في تعزيز دور القضاء وتطوير قدراته من خلال تنفيذ مشاريع تتعلق بإنشاء مقرات للمحاكم والنيابة العامة ومشاريع تأهيل وتطوير قدرات العاملين فيها وهو ما انعكس على المواطن بشكل ايجابي.

2.3.5 اثر المساعدات الغربية في الحد من الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية للمحتاجين

مع ارتفاع معدلات الفقر في المجتمع الفلسطيني بسبب الإجراءات الإسرائيلية والأوضاع الاقتصادية السائدة نتيجة للسياسات الاحتلالية المتعلقة بحرمان الشعب الفلسطيني من استغلال موارده الطبيعية وإجراءات الهدم للمنشآت الاقتصادية خاصة في مناطق (ج) والمنع والحرمان للمواطنين ساهم في ارتفاع نسبة الفقر والفقر المدقع في الأراضي الفلسطينية وخصوصا قطاع غزة وإجراءات الاحتلال من حصار وحروب متكررة ومنع استغلال الموارد الطبيعية وكذلك ساهم الانقسام السياسي الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ساهمت المساعدات الغربية بشكل كبير من التخفيف من نسبة الفقر المدقع عبر برامج متعددة وبالشراكة مع مؤسسات محلية مثل وزارة التنمية الاجتماعية حيث تقدم مساعدات من جهات غربية متعددة لتنفيذ برامج تساهم في الحد من الفقر المدقع والفقر وتوفير الحد الأدنى للمحتاجين من الاحتياجات الأساسية عبر عدد من الآليات مع الجهات الغربية المانحة، ومنها برامج التحويلات النقدية ويمول من جهات غربية ويعمل على صرف مساعدات نقدية للأسر الفقيرة وتبلغ من 750 - 1800 شيقيل كل

ثلاثة أشهر ويقدم البرنامج مساعدات لحوالي 110 ألف أسره بموازنة قدرها 130 مليون دولار سنوياً¹، وهو برنامج مشترك مع وزارة التنمية الاجتماعية والتي تقدم إضافة لبرنامج التمكين الاقتصادي بمبلغ 40 مليون شيقيل كمنح اقتصادية من تمويل الموازنة العامة، لم تساعد كافة برامج المانحين على حل مشكلة الفقر داخل المجتمع الفلسطيني بل ازدادت وتحدد في قطاع غزة بسبب الحصار الأمر الذي زاد من الرغبة في الهجرة، حيث أظهر مسح الشباب الفلسطيني 2015 أن حوالي 24% من الشباب (15-29) سنه في فلسطين لديهم الرغبة للهجرة للخارج².

3.3.5 اثر المساعدات الغربية في تامين مستقبل أفضل للشباب

على الرغم من استهداف بعض البرامج الممولة من جهات غربية لفئة الشباب والتي تتعلق بحقوق المواطن وبرامج المرأة والديمقراطية وأنشطة شبابية مثل برامج التعايش والرياضة، إلا أن هذه البرامج الممولة من الدول الغربية لا ترقى إلى مستوى الاهتمام بمستقبل الشباب حيث توفير فرص عمل دائمة أو دعم مشاريع اقتصادية كبيره أو صغيره من شأنها انتشار الشباب من حالة الفقر والبطالة، وان المشاريع التي تم تنفيذها بتمويل غربي وتم من خلالها استهداف فئة الشباب وتحديد المرأة كانت بموازنات قليلة والاهم أن صرفها على الجوانب الإدارية والدراسات تستهلك ما يزيد عن 40% من قيمتها وبالتالي فإن ما يصل للمستفيد هو الجزء البسيط الذي لا يمكن الاعتماد عليه والتفرغ له وهو ما تم ملاحظته على معظم المشاريع الممولة من الدول الغربية، إن تامين مستقبل الشباب الفلسطيني لم يكن مدرج على أجندة أصحاب القرار لدى الدول الغربية التي تقدم المساعدات بحيث لم تتطرق لمعالج مشكلات الشباب والتي تتمثل في حالة الفقر المتفشية بين الشباب من كلا الجنسين وكذلك ما يتعرض له الشباب نتيجة للإجراءات الإسرائيلية من ضرب وتنكيل وحبس ومصادرة الممتلكات وهدم البيوت، وازدياد نسبة الأسر التي يعيها شباب من سن 15-29 عام حسب بيانات الجهاز

¹ صوالحه أيمن، ورشة عمل: فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت التنمية المستدامة ممكنه، 2018/5/3، رام الله، مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة دورة الربع الأول من عام 2018، رام الله -فلسطين، 2018.

المركزي للإحصاء ونتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، والتي تظهر ازدياد نسبة الفقر بين صفوف الشباب مقارنة بالتعداد عام 2007 حيث يصل معدل البطالة إلى 41%، كما تجاوزت نسبة البطالة في الخرجين الشباب إلى ما نسبته 55.8% من تخصصات مختلفة، وهو ما يدفع أكثر من ربع الشباب بالهجرة إلى الخارج حيث أظهر مسح الشباب الفلسطيني لعام 2015 أن حوالي 25% من الأفراد من سن (15-29 سنة) في فلسطين لديهم الرغبة للهجرة للخارج ويبدو أن الأوضاع السائدة حالياً في قطاع غزة والمتمثلة بالحصار والانقسام والحروب الإسرائيلية المتتالية تزيد من نسبة الشباب في قطاع غزة إلى 37% مقابل 15% من الضفة الغربية¹.

4.3.5 اثر المساعدات الغربية في استغلال الموارد الطبيعية لصالح تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتساعد في التحرر من الاقتصاد الإسرائيلي وتحرره من التبعية له

لم تساهم المساعدات الغربية بشكل عام في الاستثمار في الموارد الطبيعية في دولة فلسطين وذلك لكونها تأتي بالتوافق والتنسيق مع الجانب الإسرائيلي الذي يحرص دائماً لمنع الشعب الفلسطيني من الاستفادة من موارده الطبيعية ويعتمد السرقة لها كما يحدث في نهب وسرقة حقول الغاز والنفط في رنتيس وفي شواطئ بحر غزة وكذلك المياه الجوفية ومنع الشعب الفلسطيني من الاستفادة من المحاجر وملاحقة منشآت الحجر وكذلك الرمال ومنع التنقل والتصدير.

سعت بعض الدول الغربية وتحديدًا الأوروبية للاستثمار في بعض الموارد الطبيعية في فلسطين وتحديدًا في البحر الميت واستغلال ثرواته ومنها استخراج الأملاح المعدنية والاستثمار في تربة البحر الميت لدورها في تحضير مواد التجميل والعلاج، وكذلك الاستثمار في السياحة في هذه المنطقة الإستراتيجية إلا أن الاحتلال كان يقف دائماً في وجه أي تطور واستثمار يعود بالنفع على الاقتصاد الفلسطيني، حتى بعض مشاريع الطاقة المستهلكة الصغيرة والمنفذة من قبل بعض الدول الغربية كالألواح الشمسية وبعض مشاريع تطوير شبكات الري كانت تخضع لدراسة

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح الشباب الفلسطيني، عام 2015، رام الله فلسطين.

وموافقة إسرائيلية وفي كثير من الأحيان قام الاحتلال بتدمير مثل هذه المشاريع الصغير كما حدث في الأغوار ببعض مشاريع شبكات المياه واللوحات الشمسية حيث قامت سلطات الاحتلال بالهدم والتدمير لها.

ترتبط المساعدات الغربية وتشتراط الحصول على الموافقات اللازمة لمعظم المشاريع المنفذة من قبل الدول الغربية المانحة في الأراضي الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي، وفي كثير من الأحيان تأخذ وتعتمد على ما يقدم من الجانب الإسرائيلي في أولويات تنفيذ المشاريع وليس من الجانب الفلسطيني ووفق الاحتياج الفلسطيني.

4.5 الآفاق المستقبلية لحل الدولتين في ظل الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة ترامب

إن المتتبع للسياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية منذ إنشاء الكيان الصهيوني يصعب عليه إيجاد تباينات بين الإدارات المتعاقبة، حيث شكل الانحياز الناعم والخشن لصالح الكيان الصهيوني السمة المشتركة فيما بينهم لذا فإن إدارة الرئيس ترامب لن تغير السياسية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية لأن الولايات المتحدة تتمتع ببنى مؤسسية قوية ومستقرة ومؤثرة في صناعة القرار ومع ذلك فإن هناك هامش مؤثر لحركة الرئيس وسياساته خصوصا إذا ما اخذ بعين الاعتبار إن الحزب الذي ينتمي له الرئيس يشكل الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ، فإن هامش الحركة الذي تعبر عنه تصريحات ترامب حول دعم الاستيطان في الضفة الغربية والذي يعتبر أكبر انقلاب على السياسة التاريخية للولايات المتحدة، حيث كانت تعلن رفضها لتوسيع الاستيطان مع عدم اتخاذ أي إجراءات ضد إسرائيل وكذلك قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس مع العلم أن هذا القرار مقر في الكونغرس منذ مطلع التسعينات وتعمل الإدارات المتلاحقة على التأجيل إلا أن إدارة ترامب قامت بالتوقيع على القرار دون أن يصدر موقف يوضح حول اعتراف كامل للقدس موحد كعاصمة لدولة الاحتلال وكذلك الأمر بالنسبة لقطع المساعدات الأمريكية عن الشعب الفلسطيني والتي تأتي في اتساق مع توجهاته لتخفيض المساعدات الخارجية وتجد هذه الخطوة الدعم والتأييد من الكونجرس لزيادة الضغط على الفلسطينيين من أجل الاستمرار بالعملية السلمية، كل تلك المواقف تأتي في ظل الاستعداد ل طرح

صفقة القرن والتي لم تعلن حتى اللحظة ولكن من التسريبات الإعلامية نستدل بان الإدارة الأمريكية تسعى للضغط على الفلسطينيين للقبول بالتصور الإسرائيلي للحل وإنها ستتقل من إطار المقاربة الثنائية للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلى مقاربة الإقليمية لحل الصراع والاتفاق يكون إقليمي ومدعوم دولي ويتم إشراك أطراف إقليمية مؤثره وقادرة على الضغط على الفلسطينيين لتحقيق اتفاق ينهي الصراع في ظل ظروف يعيشها الفلسطينيون تعاني من الانقسام والحصار وكذلك المنطقة حيث تعيش أزمات سياسية وصراعات حادة تضعف الموقف الفلسطيني والعربي.

النتائج والتوصيات

يمكن إيجاز النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال معالجاته لمحاوَر البحث بالتالي:

نجحت الدراسة في إثبات الفرضيات التي قامت عليها وهي:

1- أن المساعدات الغربية المقدمة للشعب الفلسطيني تسعى لتحقيق التبعية من خلال الشروط والأهداف التي تسعى لتحقيقها والمتمثلة بدعم واستمرار مشروع التسوية.

2- استخدام هذه المساعدات للضغط على القيادة الفلسطينية من أجل الاستمرار في مسار المفاوضات وتقديم تنازلات أكثر وخصوصاً في القضايا الرئيسية مثل موضوع القدس واللاجئين والاستيطان والحدود والمياه وغيره.

3- إن المساعدات الغربية تأتي وفق خطة تتناسب مع أهدافها السياسية التي تتفق مع المحتل وليس وفق آمال الفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:-

1- أن المساعدات التي قدمتها الدول الغربية المانحة للشعب الفلسطيني منذ اتفاق أوسلو عام 1993 ولم تكن من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وإنما قدمت بدوافع سياسية من أجل استمرار عملية التسوية.

2- المساعدات الغربية تعتبر مهمة وضرورية للشعب الفلسطيني حيث تساهم في خلق برامج توفر فرص العمل وكذلك دعم الموازنة العامة وتساهم في بناء وتقوية المؤسسات الفلسطينية بحث تكون جاهزة في حال التوصل لتسوية سياسية تقضي لإقامة الدولة.

3- تأثير الدول الغربية المانحة في تحديد أولويات الشعب الفلسطيني في تنفيذ البرامج والمشاريع وفقاً لدوافع سياسية وليس لاحتياجات فلسطينية تتعلق ببناء الدولة وخلق تنمية مستدامة تساهم في التحرر والاستقلال، والمساعدات الغربية تتأثر بشكل كبير ومستجيبة لمواقف الاحتلال في تحديد أولويات الصرف للمساعدات.

4- سعت المساعدات الغربية إلى خلق شريحة من المجتمع الفلسطيني ترتبط مصالحها بالمساعدات الغربية وبالتالي تطويع إرادتهم السياسية ومنحهم الدعم والقدرة للتأثير في الرأي العام لصالح خدمة مسار التسوية.

5- ساهمت المساعدات الغربية وتحديدًا الأوروبية منها في التخفيف من الآثار السلبية لإجراءات الاحتلال والذي كان يسعى دائماً لإعاقتها أو لجعلها لا تخدم الأهداف الوطنية الفلسطينية.

6- ارتباط المساعدات الغربية بمسار التسوية بحيث إذا تعثر مسار المفاوضات ينعكس بشكل مباشر على حجم المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني حتى وصل الأمر لقطعها تماماً كما فعلت إدارة ترامب.

7- لدى المانحين الغربيين أجندات سياسية تقف خلف تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني حيث نجد أن الاتحاد الأوروبي يسعى ليكون له دور سياسي هام وفاعل في المنطقة من خلال تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني يحافظ فيها على مصالحه الإستراتيجية في المنطقة كون الصراع العربي الإسرائيلي يشكل أهم ملفات الشرق الأوسط.

8- لم تستطع المساعدات الغربية أن تحدث تنمية اقتصادية فلسطينية حقيقية رغم المبالغ الطائلة التي تم صرفها وذلك بسبب سياسات المانحين التي لا تسعى إلى بناء اقتصاد فلسطيني قوي ومستقل يساعده في التحرر من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي لأن الدافع هو الرغبة في استمرار عملية السلام.

التوصيات

1- يتوجب على الجهات الفلسطينية تحديد أولويات واحتياجات الشعب الفلسطيني ضمن خطة تكون متكاملة بحيث تعطي القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والسياحة والتكنولوجيا والاتصالات أولوية في تخصيص ما يلزم لها من المنح والمساعدات الغربية مبنية على أسس علمية تسد حاجة القطاعات المختلفة للنمو كما هو الحال في خطة التنمية

الوطنية (2017-2022) مع الأخذ في الإشكاليات التي تحول دون تنفيذها بما يخدم الأهداف المعدة لها والعمل على معالجة هذه الإشكاليات.

2- العمل على توفير الكوادر الفنية والتدريبية للحد من الاستنزاف في المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني حيث تذهب ما يقارب 24% من قيمة المساعدات في التأهيل والتدريب للكوادر مما يفقدنا الفائدة منها وكون معظم المانحين يقومون بإعادة تدويرها لبلدانهم ومؤسساتهم وبشكل متكرر.

3- يجب العمل على التخفيف من الاعتماد على المساعدات الغربية المشروطة والسعي لتوفير بدائل وطنية وأخرى عربية تلبي الاحتياجات الوطنية وفقا لخطة وطنية شاملة للتنمية والتحرر والاستقلال.

4- العمل على الحد من تأثير الجانب الإسرائيلي على قرارات الدول الغربية المانحة وذلك بطرق مختلفة منها الدبلوماسية والمقاومة الشعبية لفضح إجراءات الاحتلال وجرائمه وفضح الدول الغربية الداعمة له والتي توفر له الغطاء الدولي.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

أبو النصر، عمر، اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1946 وتطبيقاتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2000.

اسماعيل، صبرى: العلاقات السياسية الدولية: دراسة فى الاصول والنظريات، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1971.

الأمانة ألعامه لجامعة الدول العربية: القضية الفلسطينية وأبعادها عربيا ودوليا، القاهرة، 1975.

الأمانة ألعامه لجامعة الدول العربية: المساعدات الدولية لدعم الشعب الفلسطيني وسلطة الوطنية في الأراضي المحتلة، (2000-2009)، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، القاهرة.

بكري، كامل: التمويل الدولي، مؤسسة شهاب الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1994.

الجمعة، حيدر: خمسون عاما من العطاء الاقتصادي، دار الكاتب العربي، الكويت، 2003م

حافظ، محمد شوقي: الدولة الفلسطينية دراسة سياسية قانونية في ضوء احكام القانون الدولي، 1992.

دورتي، جيمس، وبالسغراف روبرت: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي الأردن: مركز أحمد ياسين، 1995.

زايد، عبد الله مصباح: السياسة الدولية، بيروت، دار الرواد، 2002.

سرحان، عبد العزيز: مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية، دار النهضة العربية، 1989.

طالب، محمد سعيد: الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة (التخلف العربي ثقافي أم تكنولوجي)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005.

عارف، نصر، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي، رؤية من منظور عربي إسلامي، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الاردن، 2001.

عبد الباسط عبد المعطي، عادل الهواري، علم الاجتماع والتنمية. دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص159.

عبد الكريم، نصر: نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، 2005.

العتيبي، محمد طلعت، قضية فلسطين إمام القانون الدولي، الإسكندرية.

عودة، جهاد، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، القاهرة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

غليون، برهان: جول الخيار الديمقراطي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

محمد، حافظ غانم، المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولي، القاهرة، 1965.

مصطفى، احمد فؤاد: دراسات في النظام القضائي الدولي، منشأة المعارف، 2007.

ملحم، قربان: الواقعية السياسية، بيروت، دار النهار للنشر، 1970.

ميرل، مارسيل: العلاقات الدولية المعاصرة: حساب ختامي، ترجمة حسن نافعة، القاهرة: دار العالم الثالث، 1999.

نخلة، خليل، أسطورة التنمية في فلسطين والدعم السياسي والمراوغة المستديمة، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله، 2004.

نخلة، خليل، فلسطين وطن ليس للبيع. مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع، رام الله، 2011.

الرسائل العلمية

أبو عرب، خليل: اثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008.

بني فضل، عصام: دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (199-2007). رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2009م.

ثابت، عكرمة: اثر التمويل الخارجي لمؤسسات السلطة على إعاقلة التنمية والعملية الديمقراطية. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2010.

الزند، ساره عبد اللطيف: المساعدات المالية الكويتية واثرها على علاقاتها العربية، جامعة الشرق الاوسط، 2012.

شريم، اميمة: المساعدات الخارجية اداة للسياسة الخارجية اليابانية 1970-1992م. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، 1996.

الشوا، امجد: تمويل وكالة التنمية الأمريكية وأثره على تعزيز الديمقراطية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة القدس -أبو ديس 2008.

ظاهر، فارس: تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين. رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2005م.

عيسى مجدي، المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2007.

كساب عز الدين، تجربة حماس في الحكم وانعكاساتها على استراتيجية التحرر لدى المقاومة الفلسطينية، رسالة ماجستير، اكااديمية الادارة السياسية للدراسات العليا، غزة، فلسطين، 2014.

الدراسات والابحاث

أبو خلف، نايف: السياسة الخارجية للدنمارك اتجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2007.

أبو عمرو، زياد: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله: مواطن لدراسة الديمقراطية، 1995.

أحمد، أحمد يوسف ونيفين مسعد: حال الامة العربية: رياح التغيير 2011-2012، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2012.

إسماعيل، محمد: موقف الاتحاد الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية في الفترة الممتدة من 1993م-2009م، 2011.

إعلان الاستقلال الفلسطيني.

أنور، فرج: نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

جابر، احمد: التمويل الأجنبي الواقع والتحديات، مؤتمر التنمية والاستثمار في فلسطين، غزة، فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة دورة (تموز- أيلول 2016) الربع الثالث رام الله، 2016.

حجازي، حسين: الصراع الأوروبي على الشرق الأوسط من نابليون بونابرت... إلى مؤتمر برشلونة شراكة بين ضفتين. قضايا فلسطينية 1:24-3، 1995

الخالدي، احمد مبارك: إعلان الدولة وبسط السيادة، مجلة السياسة الدولية، 1994.

دائرة الثقافة والإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية: الاستيطان وقيود الانتخابات الإسرائيلية، 2015.

دعيس، اسماعيل محمد: *المساعدات الخارجية*، مجلة الدبلوماسية، العدد 12، 1989.

راشد، حميد، *مقررات المجلس الوطني الفلسطيني*، (1964-1974)، بيروت، 1975.

زعزوع، زينب عباس: *دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، النهضة*، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، أبريل 2012.

زماري، عبد الله، *عملية ضم إسرائيل لمستوطنات الضفة ومناطق (ج)*، تقدير موقف، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، فلسطين، 2018.

الزميع، علي: *لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب*، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

السيد، صدقي، *تحليل العلاقات الدولية من منظور بنائي*، مجلة النهضة، 1999.

شبانة، لؤي، *المشهد الاجتماعي الفلسطيني في سياق الحد من البطالة ومكافحة الفقر وجسر الفجوات الاجتماعية*، مؤتمر ماس الاقتصادي 2016:

شبانة، لؤي، *نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني*، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس، 2016، رام الله.

شعث، عزام: *تحديات التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني*، منشورات منظمة التحرير الفلسطينية، 2015.

شعث، علي، *آلية وهيكلية المساعدات الدولية*، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية البشرية في فلسطين، غزة.

عبد العاطي، عمرو: *المساعدات بين الضغوط والمصالح*، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2015.

عريقات، صائب، تصريح صحفي لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، بتاريخ 2018/9/20
عكاوي، ديب، *الأفاق القانونية الدولية لإعادة تكرار حق الشعوب والأمم في تقرير مصيرها*،
مجلة الأسوار، 1997.

علاونه، ياسر غازي، *الاستحقاقات القانونية المترتبة على حصول فلسطين على دولة مراقب
في الأمم المتحدة*، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، سلسلة تقارير قانونية (79)، 2013،
ص12.

علاية، موسى: *المساعدات الخارجية بين الاهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية
في الدو المانحة*، مجلة سياسات عربية، عدد14، 2015.

عيتاني مريم: *صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-
2007*، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008.

فرج، سمير: *المساعدات الامريكية لدول المنطقة*، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 205،
2015.

فيصل، سعد: *عوامل التخلف وقصور مدرسة التبعية*، قضايا فكرية، فبراير، 2005م

لبد، عماد: *تجربة السلطة في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)*، مجلة الجامعة
الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد الثاني عشر) - العدد الثاني، ص 467-
501، 2004.

لوتشيانى، جياكومو: *ديمقراطية من غير ديمقراطيين*، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،
بيروت، 1995.

مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، ص 79-94، 2017.

المحارب، عبد الله حمد: الكويت ومصر - دراسة توثيقية في العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية، مركز البحوث الكويتي 2009.

مركز وفا للدراسات: ،اسباب الانقسام وفاق المصالحة بين فتح وحماس، 2014.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، 2005.

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس: الواقع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فلسطين، 2007.

مكاوي، محمد حسن: دور المساعدات الخارجية في اطار فلسفة وسياسات برامج الاصلاح والتكيف الهيكلي، المركز العلمي، عمان، 2001.

الميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ناثان، براون: زوال حل الدولتين، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008.

هلال، جميل: فتح وحماس واليسار الواقع والتحديات، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 87، 2011.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الدولية.

وزارة الخارجية الامريكية، بيان حول المساعدات الامريكية للفلسطينيين، بتاريخ 2018/8/3.

وزارة الصحة الفلسطينية، الخطة الاستراتيجية الوطنية الصحية، رام الله، 2011-2013.

وزارة المالية والتخطيط: الربع الثالث والربع الرابع عام 2011

الجرائد والنشرات

الحبيب، عبد الرحمن: اسباب تخلف الدول في زمن العولمة، جريدة الوطن، 2006م.

جريدة القدس، تصريح صحفي، لرئيس الوزراء حول المساعدات الأمريكية، 2018/8/2.

مقابلة مع Jeffrey Tudor نائب رئيس وكالة التنمية البريطانية في القدس، جريدة القدس، 9-11-2010م.

مقابلة مع السيدة تيري بلاط، موظفة البرنامج الوطني في الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، جريدة القدس، 14-10-2010 م.

هادي، علاء، ما التبعية السياسية؟، جريدة الصباح، العراق، 26 مارس، 2007م.

المواقع الالكترونية

ابو عيد، عبد الله موسى، العدوان المستمر على قطاع غزة: الجرائم وآليات المساءلة القانونية: دراسة في القانون الجنائي الدولي، بتاريخ 2 ديسمبر 2014. للاطلاع على الدراسة موقع مركز الزيتونة للدراسات

والاستشارات: <http://www.alzaytouna.net/permalink/83340.html>

الترتيري، علاء: نظره في المساعدات الدولية للفلسطينيين، جريدة العربي الجديد، 2018 م.

<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/1/5>

تصريح وزير خارجية إيطاليا "أنجيلينو ألفانو"، موقع جريدة القدس العربي: [/https://www.alquds.co.uk](https://www.alquds.co.uk)

دراسات وتقارير، انتهاكات-اسرائيل-الحق-في-الماء-في-الأراضي-الفلسطينية-المحتلة-عام-

67، 30-1-2015م [/ https://www.arab48.com](https://www.arab48.com)

راتر، جون جات، ممثل الاتحاد الأوروبي لدى دولة فلسطين: الاتحاد الأوروبي يعد باستمرار الدعم المالي للسلطة، وكالة معا الاخبارية، 19-2-2014. انظر الموقع:

<http://maannews.net/Content.aspx?id=674940>

سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الالكتروني: www.pma.ps

السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الموقع الالكتروني:

www.pnic.gov.p

سياسات التخطيط في الضفة الغربية، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، 11/11/2017. <https://goo.gl/rr9zwv>

شقيير، رزق: المحكمة الجنائية الدولية وأهميتها في الوضع الفلسطيني، دائرة شؤون المغتربين، 14-9-2014

<https://www.palestinercs.org/index.php?page=post&pid=12358&catid==4&parentid=68&y>

عبد الرحمن، علي، فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية: الخيارات المطروحة، مؤتمر "انضمام دولة فلسطين الى المحكمة الجنائية الدولية ونتائج المحتملة" مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 23-10-2014م، <https://www.alzaytouna.net/2014/10/24>، مؤتمر -انضمام دولة فلسطين- إلى المحكمة.

عبد العاطي، محمد، "الموقف الأوروبي من إقامة الدولة الفلسطينية"، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/03ca021e-df6b-46ff-a724-84285e448c59>

قطان، فكتور: مساعدات المانحين لفلسطين تخفي المشكلة الحقيقية، جريدة الغد العربي

<https://alghad.com/articles/614021>

كـرـدي، احمـد السـيـد: تحـليـل نظريـة الحاجـات،

<http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/320130>

مجلة العربي الجديد الالكترونية، /2018/4/15/ <https://www.alaraby.co.uk/economy>

المخدرات بالصفة تزداد عشرة أضعاف خلال عام والمروجون يحتمون في مناطق (ج)، شبكة
أصداء الإخبارية، <https://goo.gl/Z9R1zy> 2016/1/21.

المساعدات الامريكه للسلطة الفلسطينية: /2018/02/06/ <https://elbadil-pss.org>

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس: رصد تمويل المانحين للأراضي
الفلسطينية المحتلّة 2012-2015 م.

<http://library.mas.ps/records/1/22888.aspx>

مفارقة، محمد نمر، النفط والغاز في فلسطين، دراسة منشورة بتاريخ 30-6-2013، مجلة دنيا
الوطن، <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/298646.html>

موقع مركز معلومات الجوار الأوروبي <https://www.euneighbours.eu/ar>

النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة في فلسطين، عام 2016
<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=1855>

اليقوبي، يحيى، 2.5 مليار برميل بترول في حقل "رنتيس" ينهبها الاحتلال منذ 2010،
<http://felesteen.ps/details/news/174354/25>

Area C and the Future of the Palestinian Economy, Document of th World
Bank, 2/10/2013 .<https://goo.gl/W433w>

<http://katehon.com/ar/article/nzryt-lwlm>

<http://www.alwatan.com.sa/daily/2006-02-25>

[http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah_69_70
%20%20mousa_3laya.pdf](http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah_69_70%20%20mousa_3laya.pdf)

[https://arabic.euronews.com/2018/07/13/european-development-partners-
and-the-palestinian-authority-](https://arabic.euronews.com/2018/07/13/european-development-partners-and-the-palestinian-authority-)

<https://platform.almanhal.com/Files/2/65959>

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The Impact of the Western Aids on
the Establishment of the Independent
Palestinian State since Oslo Agreement**

**By
Wael Ahmad Saleh Harsha**

**Supervised by
Dr. Naef Abu Khalaf**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and
Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah
National University, Nablus, Palestine.**

2019

**The Impact of the Western Aids on the Establishment of the
Independent Palestinian State since Oslo Agreement**

By

Wael Ahmad Saleh Harsha

Supervised by

Dr. Naef Abu Khalaf

Abstract

This study aims at tracing the impact of the Western aids presented to the Palestinians and the Palestinian Authority in order to establish their independent state according to the UN's resolutions and charters concerning the Palestinians' right to have freedom and independence.

Have these aids contributed in establishing Palestinian institutions capable of taking decisions away from the Israeli fellow-ship in order to conform to its role in achieving the establishment of the independent Palestinian state.

The researcher assumes that the Western aids presented to the Palestinians and the Palestinian Authority seek to solidify the Palestinian fellow-ship to Israel by imposing stipulations and goals such as supporting the settlement project and executing political agendas conforming with the Israeli policies through lobbying on the Palestinians through these aids in order to keep negotiating and offering compromises.

In order to achieve the goals of this study, the researcher employs the historical, analytical and descriptive approach.

The researcher concludes a number of results, namely that these Western aids seek to solidify the Palestinian fellow- ship to the occupation

by keeping up with the support and the settlement project being used as a way to lobby on the Palestinian leadership in order to keep negotiating by offering compromises in the leading issues such as Jerusalem, refugees, settlements, water and borders. Furthermore, these aids come according to a plan to cope with the Israelis' political goals. Still, the Western aids play a leading role in supporting the Palestinian authority and its existence by supporting marginalized neighborhoods and supporting a lot of important sectors such as health, education and infrastructure.

The researcher recommends that these aids since Oslo Accord in 1993 aren't for establishing the new independent state for the Palestinians but these aids aim at determining the settlement process. Based on that, the impact of the Western countries should be shrunk by determining the priorities of the Palestinians by executing programs and projects according to the political motivations to cover the Palestinians' needs by creating a sustainable development in liberations and independence. This is done by preparing a feeling plan touching the needs and ambitions in liberation independence.